السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة، تهدف إلى إعادة المحبة والألفة بين السوريين، وتقريب وجهات النظر بينهم.

/http://alsori.net
0997326097
alsorilklalsoreen@gmail.com

هوامش

انتشار الجريمة في حماة... واقع مؤلم ومعاناة يومية لسكان

حماة/ جمانة الخالد

تشهد مدينة حماة ومناطقها الريفية في الفترة الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الجريمة، ما أثار قلق الأهالي وحالة من الخوف المتزايد في الشوارع والأسواق والأحياء السكنية. غياب الأمن بصورة كافية أدى إلى شعور المواطنين بعدم الأمان، بينما تبدو ظاهرة الجرائم المتنوعة، من قتل مسلح إلى سرقات وخطف، أكثر تصاعداً مما كانت عليه في السنوات الماضية.

في حي الزيتون، استيقظ السكان صباح أحد أيام الأسبوع الماضي على خبر مقتل الشاب سامر (٢٨ عاماً) داخل سيارته الخاصة وهو في طريقه لتسليم وقود لزبائن قريبة من أطراف المدينة. عثر الأهالي على جثة سامر ملقاة في المقعد الخلفي للسيارة دون أي تفسير واضح للجناة، مما أثار حالة من الذعر بين سكان الحي وأسرته التي لم تصدق ما جرى. تعتبر هذه الواقعة واحدة من أحدث جرائم القتل التي تم الإعلان عنها في ريف حماة، في سياق تصاعد حالات العنف غير المبرر في المناطق المحيطة بالمدينة.

وفي أحد الأحياء القديمة وسط المدينة، شهدت أسرة المالكي حادث اقتحام مسلحين لمنزلهم في ساعات الليل بحثاً عن أموال ومقتنيات ثمينة. تقول السيدة فاطمة المالكي إن إحدى اللصوص هددتهم بسكين وحطم باب المنزل، قبل أن يلوذوا بالفرار بعد سرقة مبالغ مالية قليلة وبعض الأجهزة الإلكترونية. كانت فاطمة تبكي وهي تروي كيف أن أطفالها بقيوا مستيقظين طوال الليل خائفين من تكرار ما حدث.

الجرائم التي تحدث في حماة لا تقتصر على السرقات العادية، بل تشمل أيضاً إطلاق نار عشوائي في بعض المناطق، ما يخلف إصابات بين المدنيين الأبرياء. في حي المشرفة، سُمعت عدة طلقات نارية أثناء مظاهرة احتجاجية صغيرة ضد انعدام الأمن، وأصيب أحد الشبان بجروح في ساقه بعدما اخترقت رصاصة غير مقصودة سيارته المتوقفة عند مكان الاحتشاد.

كما شهدت أحياء الريف انتشاراً في جرائم العنف المسلح، حيث يُلقى اللوم في كثير من الأحيان على مجهولين مسلحين يطلقون النار دون محاسبة. وقوع أكثر من مئات الجرائم العنيفة خلال الأشهر الستة الماضية فقط، واستمرار حالات القتل المجهولة الدافع من قبل مسلحين غير معروفين في ريف حماة، يعكس ضعفاً في فرض القانون.

ظاهرة الجرائم في حماة طالت أيضاً أعمال النشل والخطف. في منطقة سوق الجمعة، اشتكى العديد من التجار من تعرض بضائعهم للسرقة من قبل عصابات محلية تستغل الازدحام في الأسواق لسرقة الهاتف المحمول أو المحفظة من دون اعتراض من المارة. هذه الجرائم الصغيرة في ظاهرها باتت جزءاً من المشهد اليومي، وأدى تكرارها إلى شعور التجار باليأس من الوضع الأمني الحالي.

من ناحية أخرى، في قرية جدرين بريف حماة، حدثت جريمة بشعة أودت بحياة أربعة من أبناء القرية في ظروف ما زالت التحقيقات جارية لفك ملابسها. عائلة واحدة فقدت أباها وأمها وطفليها في ليلة واحدة، مما أثار مطالبات من الأهالي بتدخل أسرع من الجهات الأمنية لضبط الجناة ومنع تكرار مثل هذه الجرائم. وردت السلطات المحلية بتأكيدها التوصل إلى ثلاثة مشتبه بهم في القضية وإحالتهم للتحقيق، في محاولة لإظهار قدرة الأجهزة الأمنية على التعامل مع الجرائم المتصاعدة.

الأهالي في حماة يرون أن الأزمة الأمنية لها جذور أعمق من مجرد ارتفاع في معدل الجريمة. عوامل اقتصادية واجتماعية ساهمت في تفشي الفوضى، إذ يُنظر إلى البطالة والفقر وسهولة انتشار الأسلحة بين السكان على أنها أسباب رئيسية أدت إلى زيادة حدة الجرائم، وخاصة في الأحياء الفقيرة والأكثر تهميشاً. إحدى الأمهات في حي السكن الشبابي تحدثت عن خوفها من إرسال أبنائها إلى المدرسة وحدهم، مشيرة إلى أن حوادث السطو المسلح والاعتداءات أصبحت أكثر شيوعاً في الطرقات الفرعية.

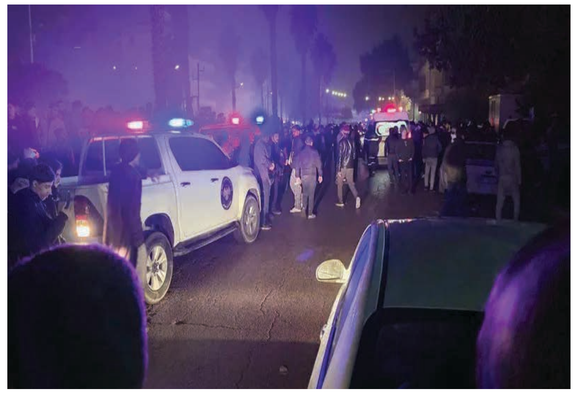

في السياق ذاته، انتشرت حالات إطلاق النار على خلفيات شخصية أو نزاعات بسيطة بين العائلات، ما أدى إلى سقوط ضحايا وإصابات في صفوف المدنيين. عدد حالات القتل التي سجلت في محافظة حماة ارتفع خلال العام الحالي مقارنة بالعام الماضي، وهو ما أدى إلى توتر العلاقات الاجتماعية بين السكان الذين باتوا يشعرون بأن القانون لا يردع الجريمة بالشكل الكافي.

في رد فعل للجمهور، طالب ناشطون محليون بضرورة تعزيز القوى الأمنية وتفعيل دور الشرطة بالمراقبة والتدخل السريع، وكذلك إنشاء فرق متخصصة لمكافحة الجريمة المنظمة. كما دعا بعضهم إلى حملات توعية مجتمعية لتشجيع المواطنين على الإبلاغ عن الجرائم وتعاونهم مع السلطات، بينما يرى آخرون أن الحل يتطلب تحسين الظروف الاقتصادية وتوفير فرص عمل للشباب للحد من انزلاقهم إلى عالم الجريمة.

في مواجهة هذه التطورات، تستمر السلطات الأمنية في حماة بالإعلان عن عمليات توقيف وتفتيش في بعض المناطق، لكن الكثير من الأهالي يشعرون أن هذه الإجراءات غير كافية. مطالب السكان بإجراءات أدق تشمل تعزيز وجود الشرطة في الشوارع، وتجهيز وحدات أمنية متجولة، وإنشاء خطوط طوارئ أكثر فعالية لتلقي البلاغات على مدار الساعة، أصبحت محور حوارات وجلسات نقاش بين مختلف شرائح المجتمع.

يبقى سؤال كيف يمكن إعادة الاستقرار إلى حياة المدينة وأحيائها المترامية؟ هل يكفي الاعتماد على الأجهزة الأمنية وحدها؟ أم يتطلب الأمر تغييرات أوسع في البنية الاجتماعية والاقتصادية؟ تلك الأسئلة تظل معلقة في أذهان سكان حماة، في حين تستمر معاركهم اليومية مع مخاطر الجريمة التي باتت جزءاً من واقعهم اليومي الذي يأملون تجاوزه بأقل الأضرار الممكنة.

إزالة البسطات في ريف دمشق... تأمين الرزق يرافقه غياب التنظيم

دمشق/ مرجانة إسماعيل

تتكرر ظاهرة إزالة البسطات بشكل دوري في شوارع وأزقة ريف دمشق، وسط جدلٍ متزايدٍ حول آثار هذه الإجراءات على حياة الأسر التي تعتمد عليها في تأمين لقمة العيش. فبينما يرى المسؤولون المحليون أن هذه الحملات تهدف إلى تنظيم الفضاء العام وتخفيف الازدحام، يعتبر كثيرٌ من الباعة وأسرهم أن إزالة البسطات تضرب مصدر رزقهم الوحيد، وتزيد من الضغوط الاقتصادية على العائلات في ظل الظروف المعيشية الصعبة.

في سوقٍ شعبي بمدينة دوما، وقف خالد الجبوري أمام بسطته الصغيرة بعد أن أبلغته الجهات المحلية بضرورة إزالتها خلال ساعات. يقول خالد: «هذه البسطة هي كل حياتي، ومن خلالها أتمكن من إعالة أسرتي المكونة من خمسة أفراد. عندما يأتون لإزالتها، أشعر وكأنهم يقتلعون رزقي من جذوره.» يضيف خالد أنه منذ عدة سنوات يعتمد على بيع الخضار والفواكه الطازجة في هذا المكان، وأنه رغم التحديات اليومية مثل ارتفاع أسعار المواد ونقص الدعم، تمكن من تأمين حياةٍ كريمةٍ لأطفاله، حتى جاء قرار الإزالة ليزعزع هذا الاستقرار.

لكن الجهات المعنية ترى أن إزالة البسطات ضرورية لأسباب تنظيمية، خصوصاً في المناطق التي تشهد ازدحاماً مرورياً يومياً. يقول مسؤولٌ في أحد مجالس المدن: «البسطات غير المنظمة تسبب إعاقةً لحركة المشاة والسيارات، وتؤدي أحياناً إلى حوادث سير. نحن لسنا ضد الرزق، لكننا بحاجةٍ إلى تنظيمٍ واضحٍ لضمان السلامة العامة وعدم خلق فوضى في الأسواق».

ويضيف أن مشكلة تنظيم البسطات لا تقتصر على التكدس في الشوارع الرئيسية، بل تمتد إلى غياب تخطيطٍ واضحٍ للمواقع المخصصة للبيع، وعدم وجود سجلٍ رسمي للبائعين، ما يجعل أي تنظيم يبدو في نظر الباعة قسرياً ومفاجئاً.

في قريةٍ صغيرةٍ قرب الزبداني، تواجه أم زياد، أرملةٌ تكافح لتوفير قوت يوم أولادها الثلاثة، نفس المشكلة. تقول: «أنا أعتمد على بيع الخبز والتمر من هذه البسطة، وإذا تم إزالتها سأضطر لإغلاقها ولن أستطيع تأمين حتى الحاجات الأساسية لأولادي. لا أحد يفكر بنا كأسرٍ فقيرة، كل ما يهمهم هو تنظيم الشوارع». وتضيف أم زياد أن العائلات الفقيرة تعتمد على هذه البسطات لتغطية المصاريف اليومية، وأن أي خطوةٍ مفاجئةٍ لإزالتها تؤدي إلى أزمةٍ مباشرةٍ في المنزل.

بين الباعة والمارة، يظهر بوضوح أن غياب التنظيم والتخطيط المسبق يزيد من الاحتقان، فالبسطات منتشرةٌ عشوائياً في طرقٍ رئيسيةٍ وأسواقٍ فرعيةٍ، وغياب الرقابة والتسجيل الرسمي يجعل الحملات المفاجئة مؤلمة جداً للباعة.

يقول أحد الشباب الذي يعمل كوسيطٍ توزيعٍ للسلع: «إذا كان هناك نظامٌ رسميٌ يحدد أماكن البسطات وفق شروطٍ محددة، لكنا نتجنب كل هذه المشاكل. لكن كل شيء يتم بشكلٍ ارتجالي، فمرةً تأتي الحملة لإزالة البسطات في شارع، ومرةً في سوقٍ آخر، بدون أي إشعارٍ مسبقٍ».

تثير إزالة البسطات أيضاً نقاشاً واسعاً حول تأثيرها على الاقتصاد المحلي، فالباعة الصغار يمثلون شرياناً حيوياً لتجارة المواد الغذائية والبضائع الصغيرة، ويزودون السكان بأسعارٍ منخفضة مقارنة بالأسواق الكبيرة. يقول أحمد الصالح، مواطنٌ يتسوق يومياً من البسطات: «إذا أغلقت هذه البسطات، سأضطر للذهاب إلى المحلات الكبيرة، وسترتفع الأسعار عليّ، وأحياناً لا أجد بعض المواد التي أحتاجها».

بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي، هناك بعدٌ اجتماعيٌ مهم، فالأسواق الشعبية والبسطات تعتبر مساحاتٍ للتلاقي والتواصل بين الناس، وتساهم في تعزيز الروابط المجتمعية. إزالتها تؤدي إلى فقدان هذه الحيز الاجتماعي، وتخلق شعوراً بالعزلة والضغوط النفسية على الباعة وعائلاتهم.

يشير بعض الخبراء إلى أن الحل الأمثل لهذه الأزمة يكمن في وضع خطةٍ شاملةٍ لتنظيم البسطات، تتضمن تخصيص مناطقٍ محددةٍ للبائعين، تسجيلهم رسمياً، وإصدار تصاريحٍ مع شروطٍ واضحةٍ لضمان حركة المرور وعدم الإضرار بالمشاة. كما يقترحون وجود حملاتٍ توعيةٍ لتوضيح أسباب التنظيم للباعة، وربط التنظيم بحقوقهم الأساسية في العمل والكسب المشروع.

في ظل هذه الأزمة، يبقى السؤال مطروحاً: هل ستنجح الجهات المعنية في إيجاد توازنٍ بين تنظيم الشوارع وتأمين رزق الأسر؟ أم ستظل الحملات المتكررة مجرد إجراءاتٍ قسريةٍ تضغط على الفئات الضعيفة، وتفاقم المعاناة الاقتصادية والاجتماعية في ريف دمشق؟

ونُظهر تجربة البسطات في ريف دمشق أن قضية التنظيم ليست مجرد مسألةٍ شكليةٍ، بل تتعلق بحياة آلاف الأسر التي تعتمد على هذه الوسائل لتأمين لقمة العيش، وأن أي خطوةٍ دون دراسةٍ شاملةٍ قد تؤدي إلى تداعياتٍ إنسانيةٍ واجتماعيةٍ خطيرةٍ.

السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة العدد ٣٠٠ - الأربعاء ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م السعر: ١٠٠ل.س

أزمة ثقة عميقة.. احتجاجات الساحل لتحقيق مطالب سياسية ومعيشية

لم تكن الاحتجاجات التي شهدتها مدن الساحل السوري، ولا سيما مدينة اللاذقية، حدثاً عابراً في سياق التحولات التي تمر بها البلاد منذ انطلاق المرحلة الانتقالية، بل عكست حالة توتر عميقة تتقاطع فيها المطالب السياسية والمعيشية مع هواجس أمنية وطائفية معقدة، فخروج آلاف المتظاهرين إلى الشارع، وما تلاه من سقوط قتلى وجرحى، أعاد فتح أسئلة حساسة حول طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع، وحدود الاحتجاج، وكيفية إدارة الخلاف في مرحلة شديدة الهشاشة.»٢

الخطاب الطائفي... تهديد خطير للسلم الأهلي في سوريا

يبقى الخطاب الطائفي واحداً من أخطر التحديات التي تواجه المجتمع السوري بعد سنوات طويلة من الحرب والانقسام، إذ لا يكتفي بتكريس الخلاف، بل يعمل على تعميق الشروخ وتحويل التنوع الطبيعي إلى أداة صراع تهدد السلم الأهلي والاستقرار المجتمعي.

هذا الخطاب، الذي جرى توظيفه سياسياً وإعلامياً في مراحل مختلفة، يقوم على نزع الفرد من إنسانيته واختزاله في هوية ضيقة، تُحمَّل مسؤوليات جماعية وتُستخدم لتبرير الإقصاء والتحريض.

وفي بلد متعدد المكونات مثل سوريا، فإن الاستمرار في هذه اللغة يفتح الباب أمام دوامات جديدة من التوتر والعنف، ويقوّض أي محاولة جادة لإعادة بناء الثقة بين السوريين.

سياسياً، يشكل الخطاب الطائفي عائقاً أمام قيام دولة جامعة قائمة على المواطنة المتساوية، إذ يستبدل منطق الدولة بمنطق الولاءات الضيقة، ويغذي الخوف والشك المتبادل.

كما يتحمل الإعلام مسؤولية مضاعفة في هذه المرحلة، فإما أن يكون أداة تهدئة وتوعية، أو عاملاً في تأجيج الانقسام عبر الإثارة والتعبئة العاطفية.

إن مواجهة الخطاب الطائفي لا تتحقق بالإجراءات الأمنية وحدها، بل تتطلب جهداً مجتمعياً وثقافياً وإعلامياً يعزز قيم التعايش، ويرفض التحريض، ويؤكد أن حماية السلم الأهلي تبدأ من حماية كرامة الإنسان، أيّاً كان انتماؤه.

ففي سوريا اليوم، لم يعد التصدي للطائفية خياراً، بل ضرورة للحفاظ على ما تبقى من وحدة المجتمع ومستقبله.

وعليه فإن أخطر ما يمكن أن تواجهه سوريا اليوم ليس فقط السلاح، بل اللغة التي تبرره، والخطاب الذي يمهّد له، والسلم الأهلي لا يُصان بالصمت، ولا بالمجاملات، بل بمواجهة صريحة لكل أشكال التحريض، وبالإيمان بأن حماية المجتمع تبدأ من حماية كرامة الإنسان، أيّاً كان انتماؤه.

هيئة التحرير

ناشطة نسوية: للمرأة دور لا يمكن إغفاله في بناء مستقبل أفضل لسوريا

أكدت سوزدار معمي أن دور المرأة في شمال وشرق سوريا لا يمكن إغفاله في أي محاولة لبناء مستقبل مستدام للمنطقة، فالنساء في هذه المنطقة أظهرن قدرة استثنائية على الصمود والمساهمة في جميع مجالات الحياة.»٣

تمكين المرأة في ظل الإدارة الذاتية... تجربة رائدة في العدالة الاجتماعية وبناء المجتمع الديمقراطي

برزت تجربة المرأة في المؤسسات القضائية ودواوين العدالة الاجتماعية التابعة للإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، وتحولت إلى واحدة من أبرز التحولات التي شهدها قطاع العدالة خلال السنوات الأخيرة.»٤

التعاون الإقليمي لتحقيق الاستقرار... بين التحديات والفرص

في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه منطقة الشرق الأوسط، أصبح التعاون الإقليمي ضرورة ملحة لضمان استقرار دائم، خاصة في المناطق التي شهدت صراعات طويلة مثل شمال وشرق سوريا.»٥

شبكات أنفاق منسية تحت الركام... كيف تعرقل إعادة إعمار ريف دمشق؟

في ريف دمشق، الذي يعيش مرحلة حرجة من جهود إعادة الإعمار وإزالة الركام بعد سنوات الحرب الطويلة التي شهدتها البلاد، باتت مشكلة الأنفاق القديمة والعشوائية واحدة من أكثر العقبات تأثيراً في العملية القائمة على الأرض. هذه الأنفاق، التي حفرت في سياقات متعددة طوال سنوات الصراع، باتت تُشكّل تهديداً تقنياً وتحدياً لوجستياً أمام الفرق العاملة في تنظيف المناطق المدمّرة وإعادة بنائها، مما يضيف طبقة جديدة من التعقيد إلى مسار الإعمار الذي لا يزال بعيداً عن الاكتمال.»٦

أزمة ثقة عميقة.. احتجاجات الساحل لتحقيق مطالب سياسية ومعيشية

لم تكن الاحتجاجات التي شهدتها مدن الساحل السوري، ولا سيما مدينة اللاذقية، حدثاً عابراً في سياق التحولات التي تمر بها البلاد منذ انطلاق المرحلة الانتقالية، بل عكست حالة توتر عميقة تتقاطع فيها المطالب السياسية والمعيشية مع هواجس أمنية وطائفية معقدة، فخروج آلاف المتظاهرين إلى الشارع، وما تلاه من سقوط قتلى وجرحى، أعاد فتح أسئلة حساسة حول طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع، وحدود الاحتجاج، وكيفية إدارة الخلاف في مرحلة شديدة الهشاشة.

وجاءت الاحتجاجات استجابة لدعوات أطلقتها مرجعية الطائفة العلوية داخل سوريا وخارجها، وتركزت في دوار الأزهري بمدينة اللاذقية، قبل أن تمتد إلى مناطق أخرى في طرطوس وحمص وريف حماة، ورفع المحتجون مطالب متعددة، شملت الدعوة إلى نظام سياسي لا مركزي أو فيدرالي، والمطالبة بالإفراج عن معتقلين، إضافة إلى الاحتجاج على تدهور الأوضاع الاقتصادية، وقطع الرواتب، وتسريح موظفين من المؤسسات الحكومية، في سياق شعور متزايد بالتهميش والخوف من المستقبل.

غير أن مسار الاحتجاجات سرعان ما شهد تحولاً خطيراً، مع إعلان مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة عشرات آخرين، وفق بيانات رسمية، هذا التطور فتح الباب أمام تضارب واسع في الروايات، إذ تحدث المرصد السوري لحقوق الإنسان عن مقتل متظاهرين برصاص عناصر أمنية أثناء فض الاحتجاجات، إضافة إلى مقتل عنصر من جهاز الأمن العام التابع للحكومة الانتقالية، فيما أكدت السلطات المحلية ووسائل إعلام رسمية أن أعمال العنف جاءت نتيجة اعتداءات نفذتها مجموعات مسلحة مرتبطة بفلول النظام السابق، استهدفت قوات الأمن والمدنيين.

هذا التناقض في السرديات لم يُحسم بتحقيق علني أو رواية موحدة، ما زاد من حالة الاحتقان، وعمّق فجوة الثقة بين الشارع والسلطات، ومع غياب معلومات شفافة حول تسلسل الأحداث، بات كل طرف يتمسك بروايته، في مشهد يعكس أزمة أعمق تتعلق بآليات إدارة الأزمات، وغياب قنوات التواصل الفعالة في لحظات التوتر.

التصعيد ازداد حدّة مع إعلان وزارة الداخلية في الحكومة الانتقالية عن رصد مجموعات مسلحة وملثمة داخل الاحتجاجات، واتّهامها بالانتماء إلى تشكيلات متهمة بتنفيذ عمليات تفجير وتصفية ميدانية.

وأكدت الوزارة أن إحدى هذه المجموعات استهدفت نقطة أمنية بقنبلة هجومية، ما أدى إلى إصابة عنصرين من قوات الأمن، غير أن هذه الاتهامات أثارت تساؤلات واسعة حول طبيعة هذه المجموعات، ومدى ارتباطها بالحراك الشعبي، وما إذا كانت قد تسللت إلى الاحتجاجات أم جرى الخلط بينها وبين المتظاهرين السلميين.

في ظل هذا التصعيد، أعلنت وزارة الدفاع في الحكومة الانتقالية دخول وحدات من الجيش مدعومة بمدرعات إلى مركزي مدينتي اللاذقية وطرطوس، في خطوة قالت إنها تهدف إلى ضبط الأمن ومواجهة مجموعات خارجة على القانون، إلا أن هذا الانتشار العسكري أعاد إلى الأذهان تجارب سابقة عاشها السوريون خلال سنوات الحرب، حيث ارتبط دخول الجيش إلى المدن بمخاوف من عسكرة الحياة العامة وتقييد الحريات، ما أثار قلقاً واسعاً بين السكان.

ورغم أن المطالب المعلنة للاحتجاجات حملت طابعاً سياسياً واقتصادياً، فإن البعد الطائفي ظل حاضراً بقوة في خلفية المشهد، فالطائفة العلوية تعيش حالة قلق متزايد، في ظل شعور بالاستهداف الجماعي أو الإقصاء، بعد سنوات طويلة من ارتباطها بالسلطة السابقة، هذا القلق تُرجم في دعوات صدرت عن شخصيات دينية وسياسية طالبت بالحماية أو الفيدرالية أو ضمانات خاصة، وهي دعوات تعكس مخاوف حقيقية، لكنها في الوقت ذاته تفتح الباب أمام سيناريوهات خطيرة قد تعمق الانقسام المجتمعي.

تجد الحكومة السورية الانتقالية نفسها اليوم أمام اختبار بالغ الصعوبة، يتمثل في تحقيق توازن دقيق بين فرض الأمن ومنع الفوضى، وبين حماية حق التظاهر والاستجابة للمطالب المشروعة، فالمقاربة الأمنية الصرفة قد تؤدي إلى نتائج عكسية، وتزيد من مشاعر الغضب والاغتراب، في حين أن أي تهاون في ضبط السلاح أو العنف قد يُفسر على أنه عجز عن فرض سلطة القانون.

في هذا السياق، لعب الإعلام دوراً محورياً في تشكيل الرأي العام، بين تغطيات حاولت الالتزام بالتهدئة والدقة، وأخرى انجرفت نحو خطاب تعبوي أو طائفي، ساهم في تأجيج التوتر، ومع حساسية المرحلة، تبرز مسؤولية الإعلام في نقل الوقائع دون تحريض، وتجنب اختزال المشهد في ثنائيات طائفية، لما لذلك من أثر مباشر على السلم الأهلي.

في المحصلة، تكشف احتجاجات الساحل السوري عن أزمة مركبة تتجاوز حدود حدث أمني أو احتجاج عابر، لتلامس جوهر المرحلة الانتقالية نفسها، إنها أزمة ثقة وخوف، وغياب ضمانات واضحة لمستقبل جميع المكونات ومع أن البلاد أنهكتها سنوات طويلة من الحرب، فإن تجاهل هذه المؤشرات، أو التعامل معها بمنطق القوة فقط، قد يفتح الباب أمام أزمات أعمق، في وقت لا يزال فيه الاستقرار السوري هشاً وقابلاً للاهتزاز.

استغلال الصفة الأمنية لابتزاز الآخرين.. تجارة الخوف تستهدف المجتمع السوري

تقرير/ جمانة الخالد

في الآونة الأخيرة، ازدادت بشكل ملحوظ الجرائم التي يمارس فيها أشخاص غير مختصين أو مجرمون صفة العاملين في الأجهزة الأمنية أو الحكومية بهدف ابتزاز الآخرين مالياً ونفسياً، مستغلين التخويف وغياب الوعي القانوني لدى الضحايا. هذه الظاهرة لم تعد مجرد حوادث معزولة، بل أصبحت تهديداً متنامياً يؤثر على الأمن الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات، خصوصاً مع انتشار تقنيات الاتصال الحديثة التي تتيح للمبتزين الوصول إلى ضحاياهم بسهولة أكبر.

في إحدى المدن الكبيرة، وقع رجل أعمال محلي ضحية عملية احتيال معقدة حين تلقى اتصالاً من شخص ادعى أنه ضابط في جهة رسمية، وأبلغه بوجود شحنة محتجزة باسمه بسبب "اشتباه قانوني".

خلال أيام قليلة، تواصل معه أشخاص آخرون قدموا أنفسهم كموظفين في أكثر من جهاز رسمي، وهددوه باتخاذ إجراءات قانونية عاجلة بحقه إذا لم يبادر إلى "تسوية الوضع"، تحت الضغط النفسي والخوف من الفضيحة، قام الرجل بتحويل مبالغ مالية كبيرة قبل أن يكتشف لاحقاً أنه كان ضحية شبكة احتيال منسقة تستغل الصفة الأمنية الوهمية.

وفي قصة أخرى، تعرّض زوجان شابان للابتزاز بعد أن أوقفهما شخصان يرتديان ملابس مدنية وادعيا أنهما عنصران أمنيان، طلبا منهما إبراز هوياتهما، ثم زعما أن وجودهما في المكان الزوجين بتحويلهما إلى جهة تحقيق مختصة ما لم يتم دفع مبلغ مالي فوراً. الخوف من التشهير الاجتماعي دفعهما إلى الدفع، قبل أن يتبين لاحقاً أن المبتزين ليسوا سوى أفراد عاديين استغلوا وتحويل مبلغ من المال إلى حساب مؤقت بزعم أنه إجراء روتيني لإثبات حسن النية. استمر الابتزاز أياماً، ترافق مع تهديدات مبطنة بالتوقيف، قبل أن يشك الضحية بالأمر ويتوقف عن الدفع.

تعتمد هذه الأساليب على عنصر الخوف بالدرجة الأولى، إذ يستغل المبتزون هيبة المؤسسات الأمنية وجهل بعض المواطنين بالتفاصيل القانونية. وغالباً ما يستخدمون مصطلحات رسمية، وأسماء وهمية، وسيناريوهات معقدة لإرباك الضحية ومنعه من التفكير العقلاني أو طلب المشورة. في كثير من الحالات، يُطلب من الضحية السرية التامة، وهي إحدى العلامات الأساسية على الاحتيال.

اجتماعياً، تترك هذه الجرائم آثاراً عميقة لا تقتصر على الخسائر المادية فقط، بل تمتد إلى زعزعة الثقة بين المواطن والمؤسسات الرسمية. فالضحية، حتى بعد اكتشاف الحقيقة، قد تتردد في الإبلاغ خوفاً من الإحراج أو الشك أو التعقيدات الإدارية، ما يشجع المبتزين على الاستمرار واستهداف ضحايا جدداً.

من الناحية القانونية، يُعد انتحال الصفة الأمنية جريمة خطيرة في معظم القوانين، لا تقل خطورة عن الابتزاز نفسه، لما تحمله من إساءة مباشرة لهيبة الدولة ومؤسساتها. إلا أن تطور أساليب الاحتيال، خاصة عبر وسائل الاتصال الحديثة، يفرض تحديات إضافية على الجهات المختصة في ملاحقة الجناة وإثبات التهم.

للحد من انتشار هذه الظاهرة، يشدد مختصون على أهمية التوعية المجتمعية، وضرورة عدم الاستجابة لأي تهديد أو طلب مالي خارج الأطر الرسمية، والتأكد دائماً من هوية أي شخص يدّعي صفة أمنية عبر القنوات المعروفة. كما أن الإبلاغ المبكر يلعب دوراً حاسماً في منع تكرار هذه الجرائم وحماية الآخرين من الوقوع في الفخ ذاته.

يبقى استغلال الصفة الأمنية لابتزاز الآخرين أحد أخطر أشكال الجرائم الصامتة، لأنه يتغذى على الخوف وانعدام الثقة. ومواجهته تتطلب جهداً مشتركاً بين المؤسسات الرسمية والمجتمع، يقوم على الشفافية، والوعي، وكسر حاجز الصمت الذي يسمح لمثل هذه الممارسات بالاستمرار.

العمر... عامل الخطر الأخطر للسرطان وامتحان أنظمة الرعاية الصحية

عندما يُسأل الناس عن أسباب الإصابة بالسرطان، غالباً ما تتجه الإجابات نحو عوامل مألوفة مثل التدخين، أو شرب الكحول، أو التعرض المفرط لأشعة الشمس، أو حتى استخدام صبغات الشعر وغيرها من المسببات التي يُنظر إليها على أنها قابلة للتجنب. غير أن الحقيقة العلمية تشير إلى أن عامل الخطر الأهم للإصابة بالسرطان يختلف تماماً عن كل ما سبق، فهو التقدم في العمر.

نعم، العمر هو العامل الأكثر ارتباطاً بالإصابة بالسرطان، وهو عامل لا يمكن تفاديه، بل مسار طبيعي سيمر به جميع البشر. وتكمن خطورة هذه الحقيقة في أنها تتقاطع مع تحول ديموغرافي واسع تشهده كنذا، كما معظم دول العالم، حيث تشكل فئة كبار السن الشريحة الأسرع نمواً. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام ٢٠٦٨ سيبلغ الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على ٦٥ عاماً نحو ٢٩ في المئة من سكان كندا.

ومع كون السرطان من أكثر الأمراض شيوعاً بين كبار السن، وأحد أبرز أسباب المرض والوفيات في البلاد عموماً، فإن هذا الواقع يفرض ضرورة ملحّة لإعادة التفكير في كيفية تقديم الرعاية الصحية لمرضى السرطان من الفئات العمرية المتقدمة، ليس فقط من زاوية العلاج، بل من حيث جودة الحياة، والاستقلالية، والكلفة الاقتصادية على نظام الصحة العامة.

تحول ديموغرافي يفرض أسئلة صعبة

إذا نظرنا إلى واقع رعاية كبار السن المصابين بالسرطان اليوم، فإن الصورة ليست مشجعة. ورغم أن ذلك قد يبدو مفاجئاً في بلد يتمتع بنظام صحي متقدم مثل كندا، إلا أن هذا القصور يفتح في الوقت نفسه نافذة حقيقية للابتكار والاستعداد للتحول الديموغرافي المتسارع.

فالإرشادات الدولية، بما فيها إرشادات الجمعية الأميركية لعلم الأورام السريري، تؤكد ضرورة إخضاع جميع كبار السن لتقييم شامل لأمراض الشيخوخة قبل اتخاذ أي قرار علاجي متعلق بالسرطان. ويهدف هذا التقييم إلى تكوين صورة متكاملة عن الحالة الصحية للمريض، لا تقتصر على الورم وحده، بل تشمل الوظائف الإدراكية، والقدرات الجسدية، والأمراض المزمنة المصاحبة، والحالة النفسية والاجتماعية، إضافة إلى تقدير سنوات العمر المتوقعة وجودة الحياة المحتملة.

وغالباً ما يعتمد هذا النوع من التقييم على إشراك أطباء مختصين في طب الشيخوخة، وهو ما يتيح للمريض وطبيبه الأورام خوض نقاش مبني على معطيات دقيقة حول الفوائد والمخاطر الحقيقية للعلاج، وتأثيره في حياة المريض اليومية واستقلاليته.

لماذا يختلف تقييم الشيخوخة؟

يمر معظم مرضى السرطان بسلسلة من الفحوص الطبية والوظيفية بعد التشخيص، إلا أن الأدلة تشير إلى أن هذه الفحوص لا تكشف دائماً عن المشكلات الكامنة التي قد تؤثر في قدرة كبار السن على تحمّل العلاج. وهنا تكمن أهمية تقييم أمراض الشيخوخة، الذي يركز على أولويات المريض نفسه، ويربط القرار العلاجي برغباته الشخصية، وبمنظومة الدعم الأسري والاجتماعي المحيطة به، بدلاً من الاكتفاء بالمعايير الطبية البحتة.

الواقع الكندي: خدمات محدودة وفجوة واضحة

على الرغم من هذه التوصيات، لا يوجد في كندا سوى عدد محدود من العيادات المتخصصة في علاج السرطان لدى كبار السن. وتعد أقدم هذه العيادات تلك الموجودة في المستشفى اليهودي العام في مونتريال، تليها عيادة "كبار السن المصابين بالسرطان" في مركز الأميرة مارغريت لعلاج السرطان في تورونتو. كما توجد محاولات لتطوير خدمات مماثلة في مقاطعتي أونتاريو وألبرتا، ما يبعث على الأمل بظهور برامج جديدة في المستقبل القريب.

ولا تقتصر فوائد هذه العيادات على تحسين تجربة المرضى ونتائج العلاج فحسب، بل أظهرت دراسات حديثة أنها تسهم أيضاً في خفض الكُلف الصحية. فقد بينت دراسة أن توفير هذا النوع من الرعاية أدى إلى توفير يقارب ٧ آلاف دولار لكل مريض مسن، وهو رقم كبير عند احتسابه على مستوى النظام الصحي الوطني.

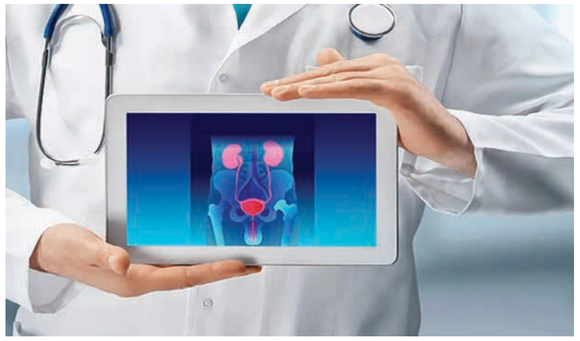

ومع ذلك، لا تزال هذه الخدمات غير روتينية، ففي مقاطعة كولومبيا البريطانية، على سبيل المثال، لا توجد حتى الآن أي خدمات متخصصة مكرسة لكبار السن المصابين بالسرطان. وقد كشفت دراسات ميدانية شملت مرضى، ومقدمي رعاية، ومتطوعين، وممنيين صحيين، عن حجم التحديات التي يواجهها كبار السن، بدءاً من اضطرار بعضهم إلى الانتقال لمسافات طويلة لتلقي العلاج، وصولاً إلى الأعباء الجسدية والنفسية والمالية التي تتحملها العائلات.

عوائق متعددة... وأخطرها التمييز العمري

تتعدد الأسباب التي تعيق انتشار هذه الخدمات، وفي مقدمتها الكلفة، ونقص الأطباء المتخصصين في طب الشيخوخة، إضافة إلى الجمود المؤسسي الذي جعل نموذج رعاية السرطان قائماً على الطبيب الواحد منذ أكثر من ثلاثة عقود، رغم التطور الهائل في العلاجات الدوائية والجراحية والإشعاعية.

لكن العائق الأكثر تعقيداً وربما الأخطر هو التمييز على أساس العمر، وهو شكل من أشكال التمييز المتجذر في كثير من الأنظمة الصحية. فبينما يبدو من غير المقبول حرمان الأطفال المصابين بالسرطان من رعاية متخصصة، يُقبل هذا الواقع ضمنياً عندما يتعلق بكبار السن، رغم أنهم الفئة الأكثر إصابة وحاجة إلى الدعم.

نحو نماذج رعاية أكثر عدالة واستدامة

من غير الواقعي أن يحصل جميع كبار السن المصابين بالسرطان على خدمات متخصصة في طب الشيخوخة، لكن الفرصة متاحة لتطوير نماذج رعاية تستهدف الأكثر ضعفاً، والأكثر استفادة من التدخلات المتخصصة، بما يحقق تحسناً ملموساً في جودة الحياة ويخفف العبء عن النظام الصحي.

وفي نهاية المطاف، إذا لم تكفِ القصص الإنسانية والمبادئ التوجيهية الدولية لإقناع صانعي القرار، فقد تكون لغة الأرقام وتوفير الكُلف هي العامل الحاسم. فالرعاية المتخصصة لكبار السن المصابين بالسرطان ليست فقط ضرورة أخلاقية وإنسانية، بل أيضاً استثمار ذكي في مستقبل النظام الصحي.

الابتكار والبحث العلمي في جامعة اللاذقية

اللاذقية/ سلاف العلي

تواصل جامعة اللاذقية ترسيخ مكانتها كإحدى أبرز المؤسسات التعليمية في سوريا من خلال دورها المتنامي في تعزيز البحث العلمي وخدمة المجتمع، ضمن رؤية واضحة تهدف إلى دعم التنمية المستدامة وتطوير المعرفة. وتعمل الجامعة، عبر مديرية الدراسات العليا والبحث العلمي، على إدارة العملية البحثية بكفاءة من خلال الإشراف على مراحل البحث كافة، بدءاً من التسجيل ومروراً بالتحكيم ووصولاً إلى التوثيق الإلكتروني، مع التركيز على منع تكرار الأبحاث وتعزيز التعاون العلمي مع الجامعات المحلية والدولية، بما يحقق تقدماً ملموساً في الأداء البحثي.

وتتولى مديرية الدراسات العليا والبحث العلمي تنظيم شؤون البحث العلمي والدراسات العليا، بما في ذلك تسجيل الأبحاث ومتابعة تنفيذها وفق الخطط المعتمدة، إضافة إلى مراجعة التقارير وتنسيق إجراءات التحكيم وإعداد العقود وتوثيق الأبحاث إلكترونياً. كما تعمل المديرية على توسيع التعاون المعرفي مع الجامعات المختلفة، دعماً لأهداف الجامعة وخطط التنمية، وتوفير الإمكانيات المتاحة للباحثين لتسهيل أعمالهم العلمية.

وتشهد جامعة اللاذقية تقدماً كبيراً في البحث العلمي من حيث الكم والنوعية، مع تركيز متزايد على الأبحاث التطبيقية المرتبطة باحتياجات المجتمع. وحققت الجامعة قفزة لافتة في تصنيف Webometrics، إذ ارتقت من المرتبة ٤٥٣٩ عام ٢٠٢٢ إلى المرتبة ٣٧٥٦ عام ٢٠٢٥، ما وضعها في المركز الثاني بين الجامعات السورية بعد جامعة دمشق. كما تصدرت الجامعات السورية في تصنيف AD Scientific Index لعام ٢٠٢٤ الذي يقيس الأداء البحثي للعلماء ومؤشرات الاستشهادات، بحصولها على المرتبة ٣٠٤٣ عالمياً، في تقدم يعزز حضورها العلمي ويؤكد جهودها في تطوير النشر الأكاديمي. وفي المقابل، يكشف غياب الجامعة عن تصنيفات كبرى مثل Times Higher Education عن الحاجة إلى المزيد من التطوير في مجالات الجودة التعليمية والانفتاح الدولي.

وتعمل الجامعة على بناء علاقة وثيقة بين الأبحاث وحاجات السوق المحلي من خلال التواصل مع الجهات المستفيدة لتحديد الأولويات والمشكلات البحثية، وتنفيذ مشاريع تطبيقية تخدم قطاعات متنوعة. كما يجري تمويل الأبحاث عبر موازنة الجامعة ووزارة التعليم العالي، إلى جانب بعض الدعم الخارجي، خصوصاً من منظمة «فرص» السورية غير الحكومية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، الذي يساهم في إنشاء مركز أبحاث السرطان المتوقع افتتاحه قريباً ليشكل إضافة علمية مهمة على مستوى الجامعة والمنطقة.

وتوفر الجامعة دعماً مادياً ومعنوياً للباحثين لتمكينهم من الوصول إلى الموارد البحثية اللازمة وتشجيع النشر في مجلات دولية. كما تنظم دورات تدريبية متخصصة لتعزيز مهارات النشر الأكاديمي، وقد نُفذت تدريبات في كليات مختلفة مثل كلية الهندسة المدنية، مع التحضير لدورة جديدة في كلية طب الأسنان، دعماً لتطوير قدرات الباحثين وزيادة فرصهم في النشر العلمي. وشهدت السنوات الأخيرة زيادة واضحة في الأبحاث التطبيقية في مجالات الطب والعلوم والزراعة والطاقة، مع تعزيز التعاون البحثي وتبادل المعلومات بين الجامعات السورية.

وتتمتع الجامعة بشراكات فعالة مع مراكز بحثية عربية، أبرزها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة «أكساد» والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والبيئية، حيث تم توقيع اتفاقيات تعاون وتبادل خبرات بحثية في مجالات الزراعة والبيئة والتنمية المستدامة، في إطار سعي الجامعة إلى تعزيز حضورها العلمي عربياً وتوسيع شبكة شراكاتها الإقليمية.

وتعتمد الجامعة كذلك على مكتب نقل التقنية لتحويل الابتكارات والنتائج البحثية إلى تطبيقات عملية تخدم المجتمع، رغم التحديات التي يواجهها الباحثون، مثل محدودية التمويل ونقص التجهيزات المخبرية الحديثة وصعوبات النشر الدولي، إضافة إلى الحاجة لتعزيز التعاون مع القطاع الخاص. وتؤكد الجامعة استمرارها في دعم الباحثين وتطوير البيئة البحثية.

وتضع جامعة اللاذقية خططاً استراتيجية لتعزيز مستقبل البحث العلمي من خلال تطوير البنية التحتية وتحسين التعاون مع المؤسسات المحلية والدولية، وتشجيع الأبحاث المشتركة بين الكليات، وربط المشاريع البحثية بخطط التنمية المحلية لتقديم حلول عملية للمجتمع. ويبرز مشروع مركز أبحاث السرطان كخطوة مهمة تعكس التزام الجامعة بالابتكار وخدمة المجتمع بشكل مباشر.

فواز باضت.. نجم نادي الحرية في الثمانينات ومسيرة كروية مضيئة

فواز باضت سطع نجمه مبكراً كلاعب كرة قدم ومهاجم لنادي الحرية في الثمانينات، حيث تميز بذكائه وبراعته على أرض الملعب، مع قدرة استثنائية على المراوغة والمهارة والاحتفاظ بالكرة بشكل ساحر، فضلاً عن إحرازه للأهداف في اللحظات الحاسمة.

وقد امتلك قدرات فنية وتكتيكية ساعدته على اختراق دفاعات الفرق المنافسة بأسلوب يتميز بالمرونة والمتعة، إضافة إلى تميزه بفن المناورة بالكرة ضمن المساحات الضيقة، مما جعله أحد أبرز لاعبي جيله.

ولد فواز باضت في حلب عام ١٩٦٤، وبدأ تعلقه بكرة القدم منذ صغره من خلال مشاهدته لجماهير نادي الاتحاد الكبيرة وهي تتوجه إلى الملعب البلدي، وكان يتساءل عن سر هذه المتابعة الجماهيرية.

وأتاح له التعليم المدرسي فرصة ممارسة اللعبة، مما دفعه لمحاولة الانضمام لصغار نادي الاتحاد، لكنه اختار التوجه إلى نادي الحرية عندما كان في الحادية عشرة من عمره.

وفي عام ١٩٧٥، طلب منه المدرب كمال قره حمو الانضمام إلى فريق صغار النادي، وقد لقي ترحيباً من المدرب بعد أن أظهر مهاراته في ضرب الكرة لأعلى بقدمه مئة مرة دون أن تقع على الأرض، وحصل على مكافأة عبارة عن حذاء رياضي من النادي، وبعد ذلك ارتقى إلى فريق الناشئين تحت إشراف المدربين يونس داوود ومحمد نسريني، ونجح الفريق في الحصول على بطولة الدوري السوري لهذه الفئة.

ونظراً لتألقه، تم ضمه إلى فريق الرجال الذي كان يضم عدداً من النجوم مثل محمد الحلو، رضوان الشيخ حسن، الراحل محمد عقاد، مجد الدين دهنة، فائز خسروف، أحمد قدور، الراحل عبد الفتاح حوا، رضوان الحسين، إبراهيم الإمام، أحمد وفا شعار، جوزيف ليوس، جورج مناز، مناف رمضان، إبراهيم الحسين، والراحل هيثم مؤقت، وغيرهم من اللاعبين البارزين.

وكانت أول مشاركة لفواز مع الفريق في مواجهة نادي الاتحاد ضمن كأس درع البلدية، حيث فاز فريقه بهدفين لهدف، وسجل فواز هدف الفوز الثاني، مما عزز مكانته كلاعب أساسي في الدوري السوري.

وفي عام ١٩٨١، سجل فواز هدف الفوز لفريقه ضد نادي النصر، ومن ثم استمر كلاعب أساسي حتى نهاية الموسم، محققاً سبعة أهداف، وبعد ذلك التحق بنادي الشرطة المركزي أثناء تأدية الخدمة الإلزامية، حيث زادت خبرته وسجل الفريق نتائج ملفتة، من أبرزها الفوز على بطل الدوري فريق الجيش بهدفين لهدف، والفوز على فريق الوثبة، وسجل خلالها أجمل أهدافه.

أما على صعيد المنتخب، فقد تمت دعوته للمنتخب الأولمبي عدة مرات وشارك في عدد من المباريات الودية والرسمية، كما تم استدعاؤه لمنتخب الشباب أكثر من مرة، كما انضم إلى منتخب حلب، وسافر معه في معسكر تدريبي وشارك في عدة مباريات تجريبية في عدد من دول أوروبا الشرقية.

ومن الإنجازات التي حققها مع نادي الحرية، كان وصيف دوري موسم ١٩٨١–١٩٨٢، وحقق بطولة درع بلدية حلب، بينما كانت له مشاركات مع نادي الشرطة في بطولة كأس اللاعب الأسطورة ياشين في روسيا، وبطولة كأس الفاتح في ليبيا.

انتهت مسيرته الكروية عام ١٩٩٢، بعد أن سجل ما يقارب ٥٠ هدفاً، ليغادر بعدها إلى اليونان وروسيا بحثاً عن فرصة عمل، وبعد عودته إلى سوريا،

اتجه للعمل في مجال التدريب، بعد أن شارك في عدة دورات تدريبية نظمها الاتحاد السوري لكرة القدم، حيث تم تكليفه بتدريب عدد من فرق القواعد بالنادي، بما فيها فريق الشباب الذي نافس على بطولة الدوري السوري لهذه الفئة لعدة مواسم.

كأس العالم ٢٠٢٦.. صراع الإرث والهوية بين أساطير الأمس وأبناء اليوم

مع اقتراب موعد مونديال ٢٠٢٦، الذي سيقام لأول مرة بمشاركة ٤٨ منتخبا وتستضيفه الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، تدخل كرة القدم العالمية مرحلة انتقالية دقيقة، حيث لا يقتصر الصراع على النجوم الكبار وأصحاب التجارب الطويلة، بل يمتد ليشمل جيلا جديدا من اللاعبين الذين يحملون أسماء ثقيلة وإرثا تاريخيا صنعه آباؤهم في أكبر مسارح اللعبة. إنها بطولة لا تبدو مجرد منافسة كروية، بل مواجهة رمزية بين الماضي والحاضر، وبين الأساطير وأبنائهم الطامحين لكتابة فصولهم الخاصة.

تحت سماء مونديال ٢٠٢٦، تتحول الملاعب إلى مسرح لصراع من نوع مختلف، يفوح بروح العائلة وجينات التحدي، حيث يسعى أبناء نجوم الأمس إلى سحب البساط من تحت أقدام آبائهم، ليس تمردا على التاريخ، بل رغبة في معانقته وتجاوزه في آن واحد. هذا التحول يعكس ظاهرة متنامية في كرة القدم الحديثة، عنوانها الأبرز: "توريث الموهبة لا يكفي، بل يجب صقلها بعقلية العصر".

الحلم الإيطالي... مالديني وكييزا

في إيطاليا، يبرز اسم دانييل مالديني كعنوان لحلم استثنائي، إذ قد يصبح أول حفيد في تاريخ "الأزوري" يشارك في كأس العالم، بعد جده تشيزاري مالديني الذي لعب مونديال ١٩٦٢، ووالده الأسطورة باولو مالديني، أحد أعظم المدافعين في تاريخ اللعبة. ورغم أن دانييل لا يزال يصارع من أجل حجز مكان أساسي في تشكيلة المنتخب، فإن مجرد اقترابه من هذا الحلم يعكس حجم الثقة التي يحظى بها، ويؤكد أن اسم مالديني لا يزال نابضا في الوجدان الكروي الإيطالي.

وإلى جانبه، يبرز فيديريكو كييزا، الذي يمر بمرحلة مفصلية في مسيرته بعد غياب طويل عن الملاعب دام نحو ١٨ شهرا. كييزا، الذي يسعى لإقناع المدرب جينارو غاتوزو باستعادته إلى صفوف "الأزوري" بعد تجربته مع ليفربول، يحمل على عاتقه إرث والده إنريكو كييزا، أحد أبرز مهاجمي إيطاليا في التسعينيات، والذي شارك في مونديال ١٩٩٨ كبديل طارئ. عودة فيديريكو ليست مجرد استعادة لاعب، بل رهان على استمرارية مدرسة هجومية عرفت بالشراسة والسرعة.

الانتماء والهوية... زيدان نموذجا

قصة لوكا زيدان تحمل بعدا مختلفا، يتجاوز حدود

المستطيل الأخضر إلى أسئلة الهوية والانتماء. نجل الأسطورة زين الدين زيدان، وبعد تمثيله فرنسا في فئات الشباب وتألقه في مونديال تحت ٢٠ عاما، اختار الدفاع عن ألوان الجزائر، بلد أجداده، ليسجل ظهوره الدولي الأول في أكتوبر الماضي. هذا القرار يعكس توجها متزايدا بين أبناء الجاليات، ويمنح المنتخبات الإفريقية والعربية دماء جديدة تحمل تكوينا أوروبيا وخلفية ثقافية مزدوجة، قد تكون سلاحا مهما في مونديال موسع بحجم ٢٠٢٦.

ظاهرة عالمية بأرقام الفيفا

الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) سلط الضوء على هذه الظاهرة، مشيرا إلى وجود ٢٧ ثنائيا من الآباء والأبناء في تاريخ كأس العالم. من بين الأسماء البارزة، جريج برهالتر، مدافع الولايات المتحدة في مونديالي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦، الذي يسير ابنه سيباستيان برهالتر على خطاه بعد موسم لافت مع فانكوفر وايت كابس، توج بتسجيله هدفا جميلا في شباك أوروغواي. هذه الأمثلة تعكس كيف أصبحت كرة القدم علما متكاملا، تنتقل فيه الخبرة من جيل إلى آخر.

أوروبا الشرقية وآسيا... قصص إلهام

في البرتغال، يبرز فرانسيسكو كونسيساو، اللاعب القصير المكير، الذي تألق في يورو ٢٠٢٤ وقاد بلاده لفوز مهم على التشيك، مقتفيا أثر والده سيرجيو كونسيساو، أحد نجوم جيل ٢٠٠٢.

أما في كوريا الجنوبية، فتتجسد قصة ملهمة مع لي يول يونغ، الذي ترك كرة القدم في شبابه ليعمل في ملهى ليلي، قبل أن يعود ويصنع مجده في مونديال ٢٠٠٢ بتسجيله ركلة حرة تاريخية في شباك تركيا. اليوم، يواصل ابنه لي تاي سوك الحلم، مقدما مستويات مميزة مع أوستريا فيينا، تجعله قريبا من الظهور العالمي.

وفي اسكتلندا، يبرز الحارس أنجوس جان، نجل بريان جان، الذي تحمل قصته طرافة إنسانية، إذ ادعى أنه "نجار" عند تعرفه على زوجته في إسبانيا بسبب النظرة السلبية للاعبي الكرة آنذاك. اليوم، أصبح الابن الحارس الأول لمنتخب بلاده، في مفارقة تعكس تغير الزمن والمكانة الاجتماعية لكرة القدم.

هالاند في الصدارة... وطموح كسر الغياب

يبقى إرلينغ هالاند العنوان الأبرز لهذه الظاهرة، إذ يحاول قيادة النرويج إلى أول مشاركة مونديالية منذ ٢٨ عاما، متجاوزا إنجاز والده ألفي هالاند، الذي شارك في مونديال ١٩٩٤. إلى جانبه، يبرز كريستيان ثورستفيد، نجل الحارس إريك ثورستفيد، ليشكلا معا أول أبناء لزملاء موندياليين يلعبون جنبا إلى جنب، في مشهد يلخص تواصل الأجيال داخل المستطيل الأخضر.

آمال معلقة وضغوط مضاعفة

القائمة تطول: إيانيس هاجي في رومانيا، نجل الأسطورة جيورجي هاجي؛ جوناثان كلينسمان في الولايات المتحدة، نجل الهداف الألماني يورغن كلينسمان؛ جاستن كلويفرت في هولندا؛ جوردان لارسون في السويد؛ جوليانو سيميوني في الأرجنتين؛ وخيفرين تورام في فرنسا. هؤلاء جميعا يشتركون في طموح واحد، لكنهم يواجهون ضغطا مضاعفا، فالمقارنة مع الآباء حاضرة دائما، والنجاح لم يعد يقاس بالمشاركة فقط، بل بقدرتهم على صناعة هوية مستقلة.

قراءة تحليلية

مونديال ٢٠٢٦، بتوسعته وعدد مبارياته الكبير، قد يكون البيئة المثالية لظهور هذا الجيل الجديد. فالمساحات الأكبر، وتعدد المنتخبات، وتنوع المدارس الكروية، تمنح الفرصة للمواهب الشابة لإثبات ذاتها. لكن التحدي الحقيقي يبقى في الموازنة بين الإرث والابتكار: كيف يستفيد هؤلاء اللاعبون من خبرات آبائهم دون أن يتحول الاسم الكبير إلى عبء نفسي؟

في النهاية، ستبقى ملاعب كأس العالم شاهدة على توارث العظمة الكروية عبر العقود، لكن التاريخ يؤكد أن المجد لا يُورث كاملا، بل يُنتزع بالعمل والموهبة والقدرة على التكيف مع روح العصر. ومونديال ٢٠٢٦ قد يكون اللحظة الفاصلة التي تعلن رسميا انتقال الشعلة من جيل الأساطير إلى جيل الأبناء.

ناشطة نسوية: للمرأة دور لا يمكن إغفاله في بناء مستقبل أفضل لسوريا

حاورها/ مجد محمد

أكدت سوزدار معمي أن دور المرأة في شمال وشرق سوريا لا يمكن إغفاله في أي محاولة لبناء مستقبل مستدام للمنطقة، فالنساء في هذه المنطقة أظهرن قدرة استثنائية على الصمود والمساهمة في جميع مجالات الحياة.

تعيش النساء في شمال وشرق سوريا ظروفاً استثنائية، حيث يواجهن تحديات اجتماعية واقتصادية تتطلب منهن جهوداً استثنائية لمواجهة الواقع المرير الذي فرضته سنوات من النزاع، ورغم هذه التحديات، أظهرت النساء قدرة كبيرة على التكيف والصمود، حيث لعبن دوراً أساسياً في مختلف المجالات، بدءاً من التمكين الاقتصادي وصولاً إلى المشاركة الفاعلة في عمليات السلام والمصالحة.

لكن التحديات ما زالت قائمة، ويتطلب الأمر جهوداً جماعية من المجتمع المحلي والدولي

لضمان تمكين المرأة بشكل كامل، إن استثمار الوقت والموارد في دعم النساء وتحقيق المساواة بين الجنسين هو استثمار في السلام والاستقرار والازدهار المستقبلي لشمال وشرق سوريا.

في هذا الحوار الذي أجرته صحيفتنا مع المحامية والناشطة النسوية سوزدار معمي، نسلط الضوء على تجارب النساء، التحديات التي يواجهنها، وكيفية تمكينهن اقتصادياً ودورهن في بناء مستقبل سوريا من خلال السلام والمصالحة.

كيف تصفين الوضع الحالي للنساء في شمال وشرق سوريا في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها المنطقة؟

الوضع الحالي للنساء في شمال وشرق سوريا مزيج من التحديات الكبيرة التي فرضتها سنوات الحرب والنزاع، إلا أنهن أظهرن قوة وصموداً غير مسبوقين، التحديات الاقتصادية كبيرة، حيث تعاني النساء من صعوبة الوصول إلى العمل بسبب الوضع الأمني والتدهور الاقتصادي. كما أن الفقر ونقص الخدمات الأساسية أثر بشكل كبير على حياتهن. ومع ذلك، تستمر النساء في تحدي هذه الظروف، حيث يقمن بدور ريادي في المجتمع، سواء من خلال العمل في مجالات الزراعة أو التجارة أو الخدمات الطبية.

ما هي أبرز التحديات التي تواجهها النساء في المنطقة من الناحية الاقتصادية؟

أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجهها النساء هي بطالة النساء، وقلة الفرص التدريبية والتعليمية التي تتيح لهن دخول سوق العمل. كما أن قلة فرص التمويل للمشاريع الصغيرة يجعل النساء يعتمدن على مساعدة الجمعيات أو الدعم الخارجي. ورغم هذه التحديات، يسعى الكثير من النساء في شمال وشرق سوريا لإيجاد حلول مبتكرة، سواء من خلال العمل في المشاريع الصغيرة أو العمل المجتمعي.

هل هناك مبادرات أو برامج تهدف إلى تمكين المرأة اقتصاديًا في هذه المنطقة؟

نعم، هناك العديد من المبادرات والبرامج التي تهدف إلى تمكين المرأة اقتصادياً في شمال وشرق سوريا. بعض المنظمات المحلية والدولية تقدم برامج تدريبية للنساء في مجالات مثل الحرف اليدوية والزراعة والصناعات الصغيرة. كما توجد مشاريع تمويل صغيرة لدعم المشاريع التي تديرها النساء، والتي تعود بالفائدة على الأسرة والمجتمع. كذلك، تركز هذه المبادرات على رفع الوعي حول حقوق المرأة في العمل وحمايتها من الاستغلال.

كيف ترى المرأة السورية مشاركتها في عملية السلام والمصالحة في المنطقة؟

المشاركة النسائية في عمليات السلام والمصالحة أمر بالغ الأهمية. النساء في شمال وشرق سوريا لطالما كن في الخطوط الأمامية لإعادة بناء المجتمع بعد النزاعات. لقد أثبتت النساء قدرتهن على أن يكن عوامل مؤثرة في تحقيق الاستقرار والمصالحة، كما لديهن القدرة على تعزيز الحوار بين مختلف المكونات المجتمعية. المرأة بطبيعتها تمتلك القدرة على تحقيق المصالحة بين الأطراف المتنازعة من خلال الحوار وبناء الثقة، وهذا أمر أساسي في أي عملية سلام حقيقية.

هل يمكن القول أن دور المرأة في عملية السلام والمصالحة لم يعط ما يستحقه من تقدير في الماضي؟

نعم، يمكن القول إن دور المرأة في عمليات السلام والمصالحة تم تجاهله إلى حد كبير في العديد من الحالات. في الماضي كانت المرأة غالباً جزءاً من عملية السلام بشكل هامشي، لكن في السنوات الأخيرة بدأ المجتمع الدولي والمحلي يعترف بأهمية وجود النساء في هذه العمليات. النساء لديهن قدرة فريدة على بناء السلام، لأنهن جزء من المجتمع الذي يعاني بشكل مباشر من النزاعات، وبالتالي لديهن القدرة على تقديم حلول عملية ومستدامة.

كيف تؤثر التقاليد المجتمعية في تمكين المرأة اقتصاديًا في هذه المناطق؟

التقاليد المجتمعية قد تكون عاملاً مؤثراً في تحديد فرص النساء الاقتصادية، في بعض الأحيان، تحد التقاليد من قدرة المرأة على اتخاذ قرارات مستقلة بشأن العمل أو بدء مشاريع خاصة بها. مع ذلك، هناك تغييرات إيجابية تحدث في بعض المناطق، حيث بدأ المجتمع يعي أهمية تمكين المرأة اقتصادياً، وقد أظهرت بعض النساء أنهن قادرات على تحدي هذه القيود وتحقيق نجاحات كبيرة في مجالات مثل التعليم والصناعة والزراعة. التغيير يأتي تدريجياً من خلال التوعية المستمرة والمشاركة المجتمعية.

ما هي أبرز الإنجازات التي حققتها النساء في مجال العمل في شمال وشرق سوريا؟

من أبرز الإنجازات التي حققتها النساء هو انخراطهن بشكل أكبر في العديد من القطاعات الاقتصادية التي كانت في الماضي تعتبر حكراً على الرجال. على سبيل المثال، العديد من النساء يشاركن في الزراعة، الصناعات الغذائية، الحرف اليدوية، وحتى التجارة الإلكترونية. كما أن هناك نساء يعملن في مجال الرعاية الصحية والتعليم، سواء في تقديم الخدمات الصحية أو إدارة المدارس. هذه النجاحات مؤشر قوي على قدرة المرأة على التكيف وتحقيق النجاح حتى في أصعب الظروف.

ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتحسين الوضع الاقتصادي للنساء في شمال وشرق سوريا؟

لتحسين الوضع الاقتصادي للنساء، يجب على السلطات المحلية والمنظمات الدولية توفير برامج تدريبية وتعليمية تمكن النساء من اكتساب المهارات اللازمة لدخول سوق العمل. كما أن توفير التمويل للمشاريع الصغيرة التي تديرها النساء خطوة أساسية لتمكينهن اقتصادياً. يجب أيضاً وضع قوانين تحمي حقوق المرأة في العمل وتمنع استغلالهن. علاوة على ذلك، ينبغي تعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين من خلال التوعية المجتمعية والعمل على تغيير بعض التقاليد التي قد تعيق تقدم النساء.

كيف يمكن للمرأة في هذه المنطقة التغلب على التحديات الاقتصادية التي تواجهها؟

التغلب على التحديات الاقتصادية يتطلب دعماً من جميع الأطراف، بدءاً من المجتمع المحلي وصولًا إلى المنظمات الدولية، كما يمكن للنساء اتباع طرق فردية، مثل التوجه نحو التعليم والتدريب في مجالات جديدة تفتح أمامهن فرص العمل، أو تطوير مهاراتهن في الصناعات الصغيرة مثل الحرف اليدوية والزراعة المستدامة. التعاون بين النساء في مجموعات دعم قد يساعد أيضاً في تبادل الخبرات وبناء شبكة من الفرص الاقتصادية.

ما هو دور المرأة في تعزيز الاستقرار في المجتمعات المحلية في شمال وشرق سوريا؟

دور المرأة في تعزيز الاستقرار المجتمعي لا يقل أهمية عن دور الرجل. النساء يلعبن دوراً أساسياً في إعادة بناء المجتمعات من خلال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأسر المتضررة، خاصة بعد النزاعات. كما أنهن يساهمن في نشر ثقافة التسامح والتعاون بين مختلف المكونات المجتمعية، سواء كانت دينية أو عرقية. هذا التعاون يعزز قدرة المنطقة على التغلب على التحديات.

كيف ترين مشاركة النساء في المناصب السياسية والإدارية في شمال وشرق سوريا؟

مشاركة النساء في المناصب السياسية والإدارية شهدت تقدمًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة. في العديد من المناطق، تم إنشاء هيئات ومجالس تمثل النساء وتمكينهن من المشاركة الفعالة في صنع القرار. هذه المشاركة مهمة ليس فقط من أجل حقوق النساء، بل أيضاً لضمان استدامة السلام والعدالة. ومع ذلك، هناك حاجة لتعزيز تمثيل النساء في المناصب العليا وتوفير بيئة داعمة لهن لتحقيق المزيد من النجاح.

ما هي أهمية التعليم للمرأة في تحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة؟

التعليم هو الأساس الذي يمكن المرأة من خلاله تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي. من خلال التعليم، تكتسب المرأة المهارات التي تحتاجها لتحسين وضعها في سوق العمل. كما أن التعليم يساهم في تغيير نظرة المجتمع للمرأة، مما يمنحها فرصة أكبر للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية. كلما ارتفعت نسبة التعليم بين النساء، زادت فرصهن في تطوير حياتهن وتحقيق التغيير في المجتمع.

هل هناك أي جهود محلية أو دولية لدعم النساء في الأزمات الإنسانية في شمال وشرق سوريا؟

نعم، هناك العديد من الجهود المحلية والدولية التي تركز على دعم النساء في الأزمات الإنسانية. منظمات إنسانية ومحلية تقدم برامج غذائية، طبية، تعليمية ودعماً نفسياً للنساء المتضررات من النزاع. كما تم إنشاء مراكز تدريبية وتوعوية لتعزيز حقوق المرأة وتمكينها. بالإضافة إلى ذلك، توجد مبادرات لدعم النساء المعيلات لأسرهن من خلال منح مالية وبرامج تمويلية صغيرة تمكنهن من البدء بمشاريع اقتصادية بسيطة. هذه الجهود خطوة مهمة لدعم النساء في هذه الأوقات الصعبة.

هل تعتقدين أن هناك حاجة لزيادة الوعي المجتمعي حول حقوق المرأة؟ وما هي الوسائل الفعالة لذلك؟

بالطبع، هناك حاجة كبيرة لزيادة الوعي المجتمعي حول حقوق المرأة، خاصة في المناطق التي تعاني من النزاع والظروف الاقتصادية الصعبة. التوعية تلعب دوراً أساسياً في تغيير المفاهيم الاجتماعية والثقافية التي قد تعيق تقدم المرأة. الوسائل الفعالة تشمل تنظيم ورش عمل، حملات إعلامية، ومناقشات مجتمعية حول حقوق المرأة وأهمية تمكينها. يجب أيضاً التعاون مع المدارس والجامعات لتعليم الجيل الجديد عن المساواة بين الجنسين ودور المرأة في بناء المجتمعات. وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تكون أداة قوية لنشر الوعي وتبادل التجارب الناجحة للنساء في المنطقة.

في رأيك، ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لضمان مشاركة أكبر للمرأة في عملية السلام في سوريا؟

لضمان مشاركة أكبر للنساء في عملية السلام، يجب أولًا توفير بيئة آمنة للنساء للمشاركة دون خوف من العواقب. هذا يتطلب ضمان حقوق المرأة في التعبير وصنع القرار. ينبغي أن يكون هناك تمثيل نسائي حقيقي في جميع المفاوضات واللجان الخاصة بالسلام والمصالحة. كما يجب تقديم التدريب والتمويل لدعم النساء في القيادات السياسية والمجتمعية. الأهم، يجب تغيير النظرة التقليدية لدور المرأة وإظهار أن مشاركتها في عملية السلام ليست حقاً فحسب، بل ضرورة لنجاح هذه العملية.

تمكين المرأة في ظل الإدارة الذاتية... تجربة رائدة في العدالة الاجتماعية وبناء المجتمع الديمقراطي

الرقة/ غادة علي

برزت تجربة المرأة في المؤسسات القضائية ودواوين العدالة الاجتماعية التابعة للإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، وتحولت إلى واحدة من أبرز التحولات التي شهدها قطاع العدالة خلال السنوات الأخيرة.

فقد أسهم مشروع الإدارة الذاتية، القائم على مبدأ الشراكة والمساواة بين الجنسين، في فتح المجال أمام النساء للانخراط الفعلي في العمل القضائي، ليس بوصفهن عنصراً مكملاً، بل كشريكات أساسيات في صناعة القرار وتحقيق العدالة.

بعد عقود طويلة من التهميش والإقصاء عن مواقع التأثير، استطاعت المرأة، من خلال مؤسسات الإدارة الذاتية، أن تثبت حضورها في بنية القضاء والعدالة الاجتماعية، وأن تقدم نموذجاً مختلفاً يعتمد على العدالة التصالحية التي توازن بين النص القانوني والبعد الاجتماعي والإنساني، بما يخدم استقرار المجتمع والسلم الأهلي.

تجاوز الحضور الشكلي

لم تقتصر مشاركة المرأة في مؤسسات العدالة التابعة للإدارة الذاتية على الجانب الشكلي أو الرمزي، بل تجسدت في دور عملي ومؤثر في معالجة القضايا المجتمعية، ولا سيما قضايا الأسرة والأحوال الشخصية والنزاعات الاجتماعية. وأسهم هذا الحضور في إدخال مقاربات جديدة أكثر شمولاً وإنصافاً، عززت ثقة المجتمع بدور المرأة وقدرتها على إحداث تغيير حقيقي في مسار العدالة.

وتبرز أهمية هذه التجربة في كونها أعادت تعريف دور القضاء بوصفه أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وليس مجرد مؤسسة لتطبيق القوانين، وهو ما يتقاطع مع فلسفة الإدارة الذاتية التي تضع المجتمع واحتياجاته في صلب العملية العدلية.

ويكتسب دور المرأة في المجال القضائي ضمن مؤسسات الإدارة الذاتية طابعاً حيوياً ومتعدد الأوجه، فالقاضيات والمحاميات وعضوات هيئات النيابة ودواوين العدالة الاجتماعية يساهمن في تعزيز مبادئ العدالة والمساواة، وتقديم رؤى مختلفة في تفسير القوانين وتطبيقها، إضافة إلى دورهن في مكافحة الفساد والحد من شبكات التواطؤ، خاصة في المواقع القيادية.

كما يشكل وجود المرأة في السلك القضائي مصدر إلهام للفتيات والنساء، ويعزز ثقة المجتمع بالنظام القضائي من خلال تمثيل مختلف فئاته، ويساعد على التعامل مع القضايا الحساسة، ولا سيما قضايا الأسرة، بكفاءة أعلى، انطلاقا من خبرات النساء ومعرفتهن العميقة بالسياقات الاجتماعية والنفسية لهذه القضايا.

وفي هذا الإطار، تسهم المرأة أيضاً في تطوير النظام القانوني عبر تقديم منظور أوسع يضمن أن تخدم القوانين المجتمع بأسره، لا نصفه فقط، وأن تحقق العدالة بين الجنسين، وتكفل وصول النساء إلى حقوقهن القانونية والشرعية.

شهادات

وأكدت قاضية النيابة في الرقة، إخلاص علي، في تصريح لصحيفة "السوري"، أن تجربتها في مؤسسة القضاء ودواوين العدالة الاجتماعية التابعة للإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا أظهرت أن المرأة تعمل جنباً إلى جنب مع الرجل في جميع القضايا الاجتماعية المعروضة، سواء تلك المتعلقة بالابتزاز أو جرائم القتل أو الانتحار أو الدعارة، إضافة إلى مختلف القضايا الجنائية.

وأشارت إخلاص إلى أن المرأة اليوم أصبحت فاعلة في مختلف مؤسسات الإدارة الذاتية، وفي المجالات العلمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بعد أن كانت مهمشة في مراحل سابقة.

ولفتت إلى الدور المهم الذي تؤديه القاضيات في قضايا الأحوال الشخصية، لقدرتهم على فهم التفاصيل الدقيقة بشكل أعمق، مؤكدة أن تفعيل دور المرأة في أقسام الصلح يحقق المصالح الشرعية والاجتماعية ويسهم في حل النزاعات برضا الأطراف.

كما شددت على أن وجود القاضيات والقيادات النسائية ضمن مؤسسات الإدارة الذاتية يشكل حافزاً للفتيات والنساء للتوجه نحو العمل في المجال القانوني والقضائي.

حضور متزايد رغم التحديات

من جهتها، أوضحت الرئاسة المشتركة لمجلس العدالة في الرقة والطبقة، فاطمة الموسى، في تصريح لصحيفة "السوري"، أن دور المرأة في الأعمال القضائية ضمن الإدارة الذاتية يبدأ من وجودها في هيئة النيابة العامة، ويمتد إلى هيئات ديوان العدالة المدنية والجزائية، وصولاً إلى تأسيس هيئة المقاصة ضمن المجلس الأعلى الاجتماعي.

وأشارت فاطمة الموسى إلى أن نسبة تواجد المرأة في مجلس العدالة الاجتماعية في الرقة ارتفعت بنسبة ٥٠٪ مقارنة بالفترات السابقة، وهو ما يعكس سياسة الإدارة الذاتية الداعمة لتمكين المرأة في المؤسسات العدلية.

وفي المقابل، لفتت إلى التحديات التي واجهت المرأة العاملة في القضاء، وفي مقدمتها العقلية الذكورية والأعراف الاجتماعية التي لا تزال ترفض أو تقلل من شأن وجود المرأة في هذا المجال، إضافة إلى حالات الاستهزاء بدورها، رغم قدرتها المثبتة على النجاح وتحمل المسؤولية.

وأكدت فاطمة الموسى أن المرأة قدمت، ولا تزال، أفكاراً وحلولاً مبتكرة لمعالجة العديد من القضايا، وأن المرحلة الحالية أثبتت عدم إمكانية الاستغناء عنها، خاصة في القضايا المتعلقة بالمرأة وحقوقها.

كما نوهت إلى وجود نقص في عدد الكوادر النسائية العاملة في المجال القضائي، مشيرة إلى أن الإدارة الذاتية تعمل على تهيئة بيئة أكثر استقطاباً للنساء، بعد أن أثبتن ضرورة حضورهن في القضايا التي تخص المرأة، سواء من حيث النظر فيها أو ضمان حصولها على حقوقها الشرعية والقانونية، في ظل محاولات سابقة للانتقاص من هذه الحقوق.

تجربة تحمل دلالات أوسع

وتعكس تجربة المرأة في مؤسسات القضاء ودواوين العدالة الاجتماعية التابعة للإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا توجها واضحا نحو ترسيخ مبدأ المشاركة المتساوية بين الرجل والمرأة، وتعزيز دور السلطة القضائية في تحقيق العدالة بين الجنسين وضمان الوصول العادل إلى القضاء.

كما تفتح هذه التجربة الباب أمام الاستفادة من النماذج العالمية والإقليمية التي تؤكد أهمية وجود المرأة في السلك القضائي، وتدعو إلى تقييم واقع المرأة العربية في هذا المجال، واقتراح سياسات عملية لتمكينها، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن تمكين المرأة يشكل ركيزة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء مجتمع ديمقراطي متوازن.

مهور الزواج.. معضلة الشباب والأهل في حمص وحماة

تقرير/ جمانة الخالد

حيث تصطف البيوت العتيقة والشوارع الضيقة في أحياء حمص القديمة، يتردد صدى النقاش بين الأهالي حول قضية باتت تشغل كل بيت: مهر الزواج والمؤخر. المشكلة لم تعد اقتصادية فحسب، بل انعكاس لأزمة ثقة بين الأجيال.

أبو كمال، رجل في الخمسين من عمره من حي الوعر، لا يخفي قلقه، يقول: «لقد خسرت ابنتي الكبرى بسبب استهتار الزوج الأول، حتى بعد تيسير المهور وتوفير المسكن والعمل له، تخلى عنها. تعلمت من تلك التجربة أن المهر والمؤخر يمثلان الضمان الوحيد للابنة»، قصته ليست استثناء، بل نموذجاً لما يعانيه العديد من الأهالي في حمص وحماة.

على الجانب الآخر، يقف الشباب أمام واقع مختلف سامر، شاب من حماة في الثانية والعشرين من عمره، يروي تجربته بحسرة: «أردت الزواج منذ عامين، لكن أهل الفتاة طالبوا بمهر تجاوز طاقتي بكثير، كان عليّ الاختيار بين الانتظار سنوات طويلة أو الاقتراض. أشعر أن المهر الكبير أصبح عائقاً أمام حياتنا، ويهدد استقرارنا قبل أن تبدأ الحياة الزوجية»، سامر يمثل جيل الشباب الذي يجد صعوبة في تلبية متطلبات الزواج التقليدية، رغم امتلاكهم الأخلاق والرغبة في الالتزام.

تتراوح الآراء بين خوف الأهل من الانتهازية والخيانة، ورغبة الشباب في حياة كريمة من دون ديون كبيرة أو تأجيل طويل للزواج. أبو نادر، موظف حكومي مطلق، يوضح وجهة نظره: «رأنا أدرك أهمية المؤخر، لكنه وحده لا يمنع الطلاق. الضمان الحقيقي هو الأخلاق والوفاء، فإذا افتقد الشاب الالتزام، فلن ينقذه حتى المهر الأعلى»، هذا التناقض بين الرغبة في الضمان والثقة بالجيل الجديد يخلق حالة من الصراع النفسي والاجتماعي.

المستشارة الأسرية هالة الشريف، التي عملت لعقدين في مجال الدعم الأسري، تشير إلى أن الأزمة أعمق من مجرد أرقام على الورق. تقول: «المجتمع يواجه مشكلة ثقة في الالتزام الأخلاقي، ويفضل الأهل تسجيل مهر مرتفع كضمان نفسي وسلوكي. التيسير المفرط قد يُسئ فهمه ويجعل الشاب يشعر بأن الزواج لقمة سهلة، لذا يلجأ البعض إلى المهر الكبير كآلية حماية»، وتضيف أن هذا لا يعني أن المال هو الحل لكل المشكلات، بل يمثل جزءاً من منظومة حماية للأسرة، خصوصاً عند الخلل في الالتزام.

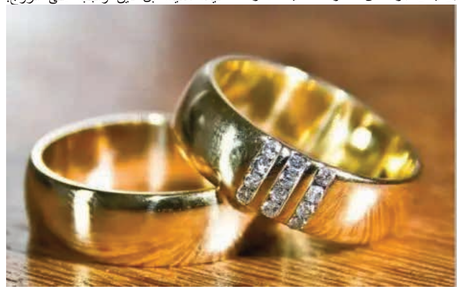

قصص كثيرة تدعم هذا الرأي فليلي، فتاة من حمص، كانت مخطوبة لشاب تقدم لها بعد فترة طويلة من التعارف، وقال والدها: «سوف يكون مهرها متوسطاً، مؤخره بسيط، لكن الشرط أن يقدم ما يثبت التزامه بالمسكن والعمل»، على الرغم من أن الشاب كان حسن النية، إلا أن الضمان القانوني الموثق أعطاها راحة نفسية وأهلها طمأنوا إلى أنها محمية في حال وقوع أي طارئ.

وفي السياق ذاته، يوضح الشيخ سامي البستاني، مختص في الفقه الإسلامي، أن المهر حق ثابت للمرأة، والمؤخر ليس مجرد قيمة مالية، بل دين واجب على الزوج. ويشير إلى أن المغالاة في المهور مكروهة شرعاً، وما يجب أن يكون الهدف من تدوين المهر هو ضمان حقوق الزوجة دون تعسير على الشباب، مؤكداً أن التيسير في الزواج من السنن النبوية لمنع الفحشاء وبناء الأسر السليمة.

المحامي رائد عرابي، مختص في قضايا الأحوال الشخصية بحماة، يضيف بعدسة قانونية: «حتى إذا تم تدوين مؤخر مرتفع، فهو يبقى ديناً في ذمة الزوج ويطبق عليه القانون عند الطلاق أو الوفاة. الغرض ليس زيادة الضغط المالي على الزوج، بل توفير حماية قانونية حقيقية للزوجة»، ويوضح أن بعض العائلات تستخدم المهر كضمانة ضد التسرع أو الخذلان، لكنه يجب أن يكون في حدوده المعقولة.

من جهة أخرى، تقترح هالة الشريف حلولاً عملية للتخفيف من حدة المشكلة. من أبرز هذه الحلول إنشاء صندوق دعم اجتماعي للمرأة والأسرة في حمص وحماة، يقدّم دعمًا ماليًا ونفسيًا وقانونيًا للزوجة في حال الطلاق أو وفاة الزوج، ما يقلل من الاعتماد على المهر المرتفع كضمان فردي. كما تشير إلى أهمية توفير وظائف حكومية أو مهنية للنساء المطلقات والأرامل لضمان كرامتهن واستقلالهن المادي.

ويرى الخبراء أن التوازن هو المفتاح. التيسير في المهور يعكس الالتزام بالسنة النبوية ومنع التعسير على الشباب، بينما يظل تسجيل المؤخر بحدود معقولة ضرورة لحماية حقوق الزوجة. هذا التوازن يحقق مبدأ العدالة الاجتماعية، ويضمن حماية الأسرة من الضغوط الاقتصادية ويعزز الاستقرار المجتمعي. ففي حمص وحماة، كما في باقي المدن السورية، تبقى قضية المهر والمؤخر مزيجاً من التقاليد الشرعية، والحماية الاجتماعية، والتحديات الاقتصادية الحديثة.

قلعة الرحبة... شاهد حجري على طريق الحرير وبوابة الشرق إلى الشام

تحتلّ بلدة الرحبة وقلعتها الشامخة، القريبة من ضفاف نهر الفرات، مكانة خاصة في ذاكرة الجغرافيا والتاريخ معاً، فهي واحدة من أبرز المواقع التي لعبت دوراً محورياً في الجزيرة الفراتية خلال العصور الوسطى، وشكّلت عبر قرون طويلة نقطة التقاء بين طرق التجارة والحملات العسكرية، ومعبراً إجبارياً بين بلاد الشام وبلاد الرافدين. هذا الموقع الاستراتيجي الفريد منح الرحبة أهمية سياسية واقتصادية وعسكرية جعلتها حاضرة في كثير من التحولات الكبرى التي شهدها التاريخ العربي الإسلامي.

لم يكن اختيار موقع الرحبة صدفة، فهي تطل على سهل فيضي واسع خصيب، يرويه نهر الفرات، ما وفّر لها مقومات زراعية واقتصادية مهمة، وجعلها مقصداً للقبائل العربية التي استقرت في محيطها، وأسهمت في ازدهارها عمرانياً وبشرياً. وقد حافظت الرحبة على هذه المكانة حتى أواخر القرن الحادي عشر الميلادي، حين بدأت مدينة الموصل تبرز كمركز حضري كبير، وتتحول تدريجياً إلى مدينة شامية الطابع، ما أدى إلى تراجع دور الرحبة السياسي.

ويشير المؤرخ سهيل زكار في كتابه «مئة أوائل» إلى الأهمية الاستثنائية للرحبة في تلك الحقبة، مؤكداً أنها كانت ذات وزن كبير بسبب موقعها على نهر الفرات، وقربها من بلاد الشام، وعدم بعدها عن العراق، إضافة إلى دور العشائر البدوية التي أقامت في البادية الشامية، وأسهمت في صياغة التاريخ السياسي للمنطقة قبل القرن الثاني عشر. ويرى زكار أن الرحبة شكّلت أول محطة رئيسة للبدو المهاجرين إلى سوريا، ومعبراً أساسياً لهم نحو الاستقرار.

بوابة شرقية ومفتاح للطرق الكبرى

تقع قلعة الرحبة على مسافة أربعة كيلومترات من مدينة الميادين، التي تشير غالبية الدراسات الأثرية إلى أنها تقوم فوق أنقاض مدينة الرحبة القديمة، كما تبعد نحو أربعين كيلومتراً عن مدينة دير الزور. ويزيد من أهميتها قربها من الطريق الدولي الذي يربط تركيا وأوروبا بالعراق ودول الخليج، مروراً بحلب والرقة ودير الزور والميادين، وصولاً إلى مدينة البوكمال ثم الأراضي العراقية.

هذا الموقع جعل من قلعة الرحبة مفتاحاً استراتيجياً يربط العراق ببلاد الشام، وبالعكس، ولذلك عدّها الجغرافيون والمؤرخون واحدة من أهم البوابات الشرقية، ومحطة رئيسة على طريق الحرير، الذي امتد من الصين مروراً بآسيا الوسطى والشرق العربي وصولاً إلى أوروبا. وعلى مدى مئات السنين، توقفت عند الرحبة قوافل التجار والمسافرين، وحملت إليها أخبار الشرق والغرب، فكانت مركزاً نابضاً بالحياة والحركة.

الرحبة... الاسم والمكان

شُيّدت القلعة على هضبة صخرية مرتفعة ومعزولة، ترتفع نحو ٢٣٠ متراً عن سطح البحر، ويحيط بها وادٍ عميق يصل عرضه إلى قرابة عشرين متراً، ما أضفى عليها طابعاً دفاعياً طبيعياً. وتشرف القلعة على عقدة من الطرق التجارية والعسكرية التي تقود إلى حلب وبغداد ودمشق وتدمر والموصل، كما تقع عند منتهى وادٍ وبجوار مستنقع مائي، وهو ما يفسّر دلالة اسمها.

فالرحبة، بحسب ما يذكره النضر بن شميل، هي المواضع المنخفضة في الأودية التي يتجمع فيها الماء، وتكون الأرض فيها سريعة الإنبات، وهو وصف ينطبق بدقة على طبيعة الموقع الجغرافي للقلعة وما حولها.

وصف معماري ودفاعي دقيق

تُعد قلعة الرحبة نموذجاً متقدماً لفن العمارة العسكرية الإسلامية. يحيط بها سور خارجي مشيّد من الحجارة والقرميد، يتألف من خمسة أضلاع، أطولها الضلع الجنوبي المطل على البادية السورية، ويقع مدخل القلعة الرئيس في الضلع الشمالي الغربي. وداخل هذا السور، يوجد سور ثانٍ مبني من حجارة كبيرة منحوتة، يتخذ أيضاً شكلاً خماسياً، ويتوسطه حصن داخلي يعود بناؤه إلى القرن السابع الهجري.

وتتألف القلعة من ثلاثة طوابق سفلية، يضم الأول قاعات وغرفاً ومستودعات، فيما يأتي الطابق الثاني أصغر حجماً، أما الثالث فهو عبارة عن صالة كبيرة كانت تستخدم كمستودع رئيس. وكان الوصول إلى القلعة يتم عبر جسر متحرك في فترة من الفترات، ما يعكس مدى التحصين الذي تمتعت به. ويقود المدخل إلى ممر مقبب بارتفاع خمسة أمتار، يتصل بغرفة الحراسة وبالأقسام الداخلية، إضافة إلى غرف ومستودعات واسعة وأقواس مبنية بالقرميد.

مراحل بناء متعددة وتاريخ معقّد

أظهرت الدراسات الأثرية أن قلعة الرحبة لم تُبنَ في مرحلة واحدة، بل مرّت بعدة مراحل زمنية متعاقبة. ففي المرحلة الأولى، شُيّدت بالآجر، وحُفر خندق دفاعي حولها، ثم أضيفت في المرحلة الثانية أقسام مبنية بالحجارة الكبيرة المنحوتة. وفي المرحلة الثالثة، التي تعود إلى القرن السابع الهجري، وسّعت القلعة وبُني الحصن الداخلي والأبراج، أما المرحلة الرابعة فشهدت رفع الأسوار الخارجية، وإضافة الجدران الاستنادية وبعض البيوت السكنية التي تعود إلى العهد العثماني.

ولا يزال الجدل قائماً حول هوية مؤسس القلعة، إذ تنسبها بعض المصادر إلى الأراميين أو الأموريين، بينما يرى آخرون أن مالك بن طوق هو الذي شيدها في العصر العباسي، في حين ترجّح آراء أخرى أن أسد الدين شيركوه أو شيركوه بن ناصر الدين كان وراء بنائها أو إعادة إعمارها.

الرحبة بين الأسطورة والحقيقة التاريخية

تتباين آراء الباحثين حول القدم التاريخي للرحبة، فهناك من يرى أنها كانت مملكة آرامية قديمة على الفرات الأوسط، بينما تشير دراسات أخرى إلى أنها ذُكرت في التوراة باسم «رحبوت» أو «رحوبوت». غير أن الباحث زبير سلطان قدوري، في كتابه «تاريخ وأعلام الحضارة الفراتية»، نفى هذا الربط، موضحاً أن «رحبوت» التوراتية تقع جنوب بئر السبع في شمال سيناء، ولا تمت بصلة إلى مدينة الرحبة الفراتية.

وتشير دراسات أخرى إلى أن الرحبة بنيت في العصر العباسي، في زمن هارون الرشيد وابنه المأمون، على يد مالك بن طوق، وهو ما أورده ياقوت الحموي في معجمه الجغرافي.

رحبتان... مدينة تحت مدينة

وبالاستناد إلى نتائج البعثة الأثرية الفرنسية–السورية التي أجرت تنقيبات في مدينة الميادين، توصّل الباحثون إلى وجود مدينة قديمة مطمورة تحت حي «العلوة»، تعاقب عليها السكن منذ العهد العباسي حتى الأيوبي، قبل أن تتعرض لدمار وحريق أدى إلى هجرها. وبعد ذلك نشأت مدينة جديدة أسفل القلعة، تعود إلى العهد الأيوبي.

ويخلص الباحثون إلى أن هناك مدينتين حملتا اسم الرحبة: الأولى، المدينة القديمة التي تقع اليوم تحت مدينة الميادين، وكانت مدينة كبيرة ومزدهرة، والثانية، مدينة لاحقة نشأت عند سفح القلعة بعد دمار الأولى.

ويبقى تحديد التاريخ الدقيق لبناء قلعة الرحبة رهناً بأعمال تنقيب أثرية جديدة، قادرة على تقديم دلائل علمية حاسمة، تضع حداً للتناقضات التاريخية، وتعيد لهذا الموقع العريق مكانته المستحقة في سجل التراث السوري والإنساني.

عيد «بربارة» في الساحل السوري طقس تراثي يجمع الذاكرة الشعبية وتداخل الثقافات

تقرير/ ا. ن

تحيي قرى الساحل السوري عيد «بربارة» كل عام في مطلع شهر كانون الأول في أجواء فلكلورية مميزة، حيث تنتشر رائحة القمح المسلوق في الأحياء، وتعلو أصوات الأهازيج الشعبية، وتشتعل النيران أمام البيوت في مشهد يعكس ذاكرة جماعية عريقة متوارثة عبر الأجيال.

ويجتمع الأهالي لإحياء هذا الطقس الذي يجمع بين الفرح الريفي والمجتمع الشعبي، مستحضرين ذكرى القديسة «بربارة» التي تحولت قصتها في الوجدان الشعبي إلى رمز للشجاعة والخصب والتجدد.

ويعد عيد «بربارة» من أبرز الطقوس الشعبية التراثية في ريف الساحل السوري، إذ يمثل مزيجاً غنياً من الموروث الثقافي والروحي، وتحضر فيه عادات قديمة تتجسد في الدعابات الشعبية والأهازيج وطقوس التنكر.

ويحتفل الناس بهذه المناسبة بوصفها ذكرى للقديسة «بربارة»، التي ينظر إليها في التراث الشرقي كرمز للإيمان والصمود، فيما يحمل العيد طابعاً شعبياً دينياً لدى العلويين في الساحل السوري، وتشاركهم أحياناً عائلات من بيئات مجاورة، ويأتي غالباً في بداية كانون الأول، مرتبطا بيوم القديسة «بربارة» في التقويم المسيحي، ولكن بطابع محلي خاص.

وتشير الروايات الشعبية إلى أن الأصل الأقدم لهذا العيد يعود إلى طقوس زراعية قديمة مرتبطة بالخصب والحماية ودخول فصل الشتاء، قبل أن يتداخل لاحقا مع قصة القديسة «بربارة»، التي تروي الحكايات أنها كانت تتخفى بين الحقول هرباً من الاضطهاد، ما عزز ارتباط العيد بطقوس التنكر والقمح والنبات.

وفي هذا السياق، يطبخ الأهالي أكلة «بربارة» المكونة من القمح المسلوق مع السكر والبانسون والقرفة، وتزين بالجوز واللوز والزبيب، فيما يتنكر الأطفال وأحياناً الكبار بملابس غريبة ويجوبون البيوت، وسط تبادل أطباق «بربارة» بين الجيران في أجواء يسودها الشعور بالألفة والمشاركة.

وفي بعض القرى، يزرع القمح قبل أيام من العيد، فإذا نبت بشكل جيد اعتبر ذلك فألا حسناً للسنة القادمة، ويؤكد أبناء الساحل أن معنى العيد لديهم لا يرتبط بطقس عقائدي صارم، بل يعد تراثاً اجتماعياً وروحياً يرمز إلى الحياة والتجدد والستر والنجاة، ويقترب في دلالاته من الاحتفال بالطبيعة أكثر من كونه مناسبة دينية مغلقة.

ويعكس عيد «بربارة» تداخلاً ثقافياً واضحاً في الساحل السوري، يجمع بين جذور وثنية قديمة وتأثيرات مسيحية شعبية وتقاليد محلية متوارثة.

ويمتاز هذا الطقس بطابعه الإنساني والفلكلوري، حيث يجمع الناس من مختلف الأعمار حول الأهازيج والأطعمة التقليدية. وتعود جذور العيد، بحسب المرويات، إلى قصة القديسة «بربارة» التي عاشت في القرن الثالث الميلادي، وكانت شابة من عائلة وثنية أمنت بالمسيحية وتعرضت للسجن والتعذيب بسبب معتقدها.

وتقول الحكايات الشعبية إن إرادتها القوية مكنتها من النجاة، إذ انشق الجبل أمامها لتختبئ فيه، ما جعل القمح والنبات رمزين أساسيين في هذا اليوم، بوصفهما دلالة على الحياة والنمو بعد المعاناة.

وفي قرى الساحل السوري، تتوارث الأجيال طقوس الاحتفال بـ«بربارة»، ومن أبرزها إعداد أكلة «بربارة المطيّح» من القمح المسلوق مع اليانسون والقرفة والسكر والمكسرات والزبيب، باعتبارها رمزاً لخصوبة الأرض ووفرة الخير.

كما تنتشر أمثال شعبية مرتبطة بهذه المناسبة، من بينها "بـ«بربارة رجع الحب ع كوارة"، في إشارة إلى انتهاء موسم الخريف وعودة الحبوب إلى المخازن.

ومن الطقوس اللافتة أيضاً إشعال كومة من الحطب أمام كل بيت، خاصة في القرى الريفية، حيث يطوف الأطفال حولها مرتدين أزياء تنكرية، مرددين أهازيج شعبية مثل: "«بربارة قدسه رموك بالديسة وكبوا عليك صحن هريسة" و"هاشلة بربارة مع بنات حارة"، في أجواء مليئة بالبهجة، تترافق مع توزيع الحلويات والمكسرات.

وتزين المنازل أيضا بحبوب القمح والشعير المنقوعة التي تزرع قبل أيام من العيد لتنمو خضرتها، في رمز واضح للتجدد، فيما تروى الحكايات التراثية خلال السهرات العائلية، ليغدو العيد درساً حياً في التنوع الثقافي الذي يميز الساحل السوري.

ورغم التحولات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة، لا يزال أبناء الريف الساحلي يحافظون على إحياء هذا الطقس، وتبقى روح «بربارة»، المتمثلة بالفرح والألفة، حاضرة في كل بيت، شاهدة على حب الحياة والتجذر في الأرض والإيمان.

وتحيي غالبية قرى الساحل السوري، من طرطوس إلى اللاذقية، عيد «بربارة» بطبخ أكلات متنوعة، أبرزها الهريسة أو القمحية، التي تتألف من القمح مع الدجاج أو الحبش أو اللحم.

ويحتفل المسيحيون بعيد «بربارة» في الرابع من كانون الأول، بطبخ القمح مع السكر والمكسرات والزبيب، تيمناً بالقديسة «بربارة»، بينما يحيي العلويون طقوسا مشابهة في السادس عشر من كانون الأول، مع اختلاف في طريقة الطهي، إذ يطبخ القمح مع الدجاج والسمن البلدي.

وتبدأ عملية الطهي منذ ساعات الصباح الأولى، حيث يوضع القمح والدجاج على نار الحطب وبترك لعدة ساعات حتى ينضج، ثم يضاف السمن البلدي أو الزبدة الحيوانية، لتبدأ عملية الخفق وامتزاج المكونات.

ومن أغرب الطقوس التي ارتبطت بهذه المناسبة في بعض القرى، إشعال النيران على أسطح المنازل عبر وضع رماد الحطب المشتعل ورش القليل من المازوت عليه، لتبقى القرى مضاءة طوال الليل.

وكان هذا الطقس، بحسب الروايات الشعبية، مصدر تنافس بين القرى، إذ يعد إشعال النيران دليلا على الاحتفال الكامل، فيما كان التخلف عنه يعرض أصحابه للسخرية من القرى المجاورة، ليبقى عيد «بربارة» مناسبة تختزل الفرح والتقاليد والذاكرة الجمعية لأهالي الساحل السوري.

تراجع الحرف اليدوية في دمشق... إرث ثقافي يواجه الانقراض

دمشق/ مرجانة إسماعيل

في أزقة وأسواق العاصمة السورية دمشق، بدأت الحرف اليدوية تتراجع بشكل ملحوظ مع مرور السنوات، مخلفة أثرًا اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا عميقًا. فبينما كانت دمشق تُعرف تاريخيًا بأنها مركز للحرف التقليدية مثل صناعة الفخار، الحرف الخشبية، التطريز، والنحاسيات، بات الكثير من الحرفيين اليوم يواجهون صعوبات اقتصادية تدفع بعضهم إلى ترك حرفهم أو التحول إلى أعمال أخرى أكثر ربحيةً.

في سوق الحميدية، وقف عبد الرحمن أبو العلاء، صانع النحاسيات البالغ من العمر خمسين عامًا، أمام دكانه الصغير وهو ينظر إلى الأدوات التي استخدمها لعقود. يقول عبد الرحمن: «كنت أصنع الأباريق والصواني النحاسية التقليدية، وكان الزبائن يأتون من كل أرجاء المدينة. اليوم، القليل فقط من الناس يشتري هذه المنتجات، والأسعار لا تغطي حتى تكاليف المواد.» ويضيف أن تراجع الطلب دفعه إلى صناعة بعض القطع البسيطة بأسعار منخفضة، لكنه يشعر أن روح الحرفة تتلاشى مع كل قطعة تباع أقل من قيمتها الحقيقية.

الحرف اليدوية في دمشق ليست مجرد مصدر رزق، بل تحمل تاريخ المدينة وثقافتها وتقاليدها التي تعود لقرون مضت. وفي حي الشاغور، تحاول منى الجرجاني، شابة في الثلاثين من عمرها، الحفاظ على فن التطريز الدمشقي العريق. تقول منى: «تعلمت هذا الفن من جدتي، وأحاول أن أعلّمه لأطفالي، لكن الكثير من الشباب لا يرغبون في متابعة هذا النوع من العمل لأنه لا يدر أرباحاً جيدة.» تضيف منى أن المنافسة مع المنتجات الصناعية الرخيصة، بالإضافة إلى قلة الدعم الحكومي وغياب التسويق للحرف التقليدية، جعل الحفاظ على هذه المهارة تحدياً يومياً.

كما أن الحرف اليدوية تتأثر مباشرةً بالوضع الاقتصادي العام، حيث ارتفعت أسعار المواد الخام بشكل كبير، في حين انخفضت القدرة الشرائية للزبائن. يقول كمال الزعبي، صانع الفخار: «في الماضي كنت أستطيع بيع الأباريق بأرباح جيدة، لكن الآن، حتى زبون واحد يشتري قطعة صغيرة أصبح نادراً. المواد أصبحت غالية، والكهرباء والمياه تضيف إلى المصاريف.» يضيف كمال أن هذا الواقع دفع بعض الحرفيين الشباب إلى مغادرة الحرفة نهائياً أو الانتقال للعمل في مجالات تجارية مختلفة توفر دخلاً ثابتاً.

تراجع الحرف اليدوية له أيضاً آثار اجتماعياً وثقافياً. فقد كانت هذه الحرف وسيلة لتعليم الأجيال الجديدة التراث الدمشقي، ونقلاً للمهارات والمعرفة التقليدية التي تميز المدينة. يقول أحمد نعمان، مختص بالتراث الثقافي: «مع كل حرفة تختفي، نفقد جزءاً من هويتنا. هذه الحرف ليست مجرد منتجات، بل هي تاريخ يعيش بين أيدينا».

على الرغم من التحديات، يحاول بعض الحرفيين إيجاد حلول مبتكرة للحفاظ على أعمالهم. فبعضهم بدأ بالترويج لمنتجاتهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والبعض الآخر يقدم ورشاً تعليمية للسياح والمواطنين لتعريفهم بالمهارات التقليدية. تقول منى الجرجاني: «أنا الآن أبيع بعض القطع عبر الإنترنت وأقوم بدروس صغيرة لتعليم الأطفال فن التطريز. هذه الخطوة تساعدني على البقاء في الحرفة رغم الصعوبات.»

إلا أن هذه الحلول لا تزال محدودة التأثير، فهي تحتاج إلى دعم أكبر من الجهات المعنية والمؤسسات الثقافية لتأمين استمرارية الحرف اليدوية. فغياب الأسواق المنظمة، الدعم المالي، والتسويق المهني يجعل من الصعب على الحرفيين الصمود في ظل الظروف الاقتصادية الحالية.

تراجع الحرف اليدوية في دمشق يطرح تساؤلات مهمةً حول مستقبل التراث الثقافي للمدينة، ويشير إلى ضرورة وجود استراتيجيات واضحةً للحفاظ على هذه المهارات التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من الهوية الدمشقية. فهل ستتمكن المدينة من إيجاد توازن بين الحفاظ على تراثها ودعم الحرفيين اقتصاديًا، أم أن هذه المهارات ستختفي تدريجياً تحت ضغط الحداثة والاقتصاد المعاصر؟

ويبقى الحرفي الدمشقي رمزاً للصمود والإبداع في وجه التحديات، وحرصه على مواصلة العمل التقليدي رغم كل الصعوبات يعكس رغبة قوية في الحفاظ على إرث ثقافي غني لا ينبغي أن يندثر.

التعاون الإقليمي لتحقيق الاستقرار... بين التحديات والفرص

مجد محمد

في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه منطقة الشرق الأوسط، أصبح التعاون الإقليمي ضرورة ملحة لضمان استقرار دائم، خاصة في المناطق التي شهدت صراعات طويلة مثل شمال وشرق سوريا.

وتسعى هذه المنطقة إلى بناء أسس جديدة للاستقرار، وتعكس جهود دولية وإقليمية متعددة الأطراف تتنوع بين الدبلوماسية، الإنسانية، والأمنية، ومع نهاية عام ٢٠٢٥، يتضح أن الحلول التعاونية هي الخيار الأكثر تأثيراً في تحقيق السلام المستدام.

لطالما كانت الصراعات الإقليمية والتوترات السياسية بين دول الجوار أحد أبرز التحديات التي تواجه استقرار سوريا بشكل عام، ومنطقة شمال وشرق سوريا بشكل خاص، ففي عام ٢٠٢٥، ومع تغير التوازنات السياسية على الساحة الدولية، بدأت بعض الدول تدرك أن الاستقرار في هذه المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال نهج جماعي.

من الدول المجاورة مثل تركيا والعراق، إلى دول الخليج، مروراً بالدور الروسي والإيراني في سوريا، تتنوع المصالح الاستراتيجية والاقتصادية، ما يجعل التعاون في بعض الأحيان صعباً ومعقداً، ومع ذلك، شهدنا في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٢٥ تطوراً إيجابياً في التفاهمات الإقليمية، خصوصاً في مجال التنسيق الأمني والاقتصادي، على سبيل المثال، قام بعض الأطراف بتوسيع آفاق التعاون في مكافحة الإرهاب، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، فضلاً عن التنسيق في الملفات الإنسانية وإعادة الإعمار.

إضافة إلى ذلك، كان هناك تحول في المواقف السياسية لبعض الدول، حيث أصبح هناك اعتراف أكبر بأن الأوضاع الراهنة تتطلب حلولاً تتجاوز الحدود السياسية لكل دولة، الدول التي كانت سابقاً بعيدة عن الحوار مع قوات سوريا الديمقراطية أو الفصائل السورية المختلفة، بدأت تفتح قنوات للتواصل، مما ساهم في تهدئة بعض التوترات الحدودية وتقليص النزاعات المسلحة في بعض المناطق.

إلى جانب الدول، تلعب المنظمات الإقليمية والدولية دوراً مهماً في تسهيل التعاون وتحقيق الاستقرار، من خلال دعم المشاريع الاقتصادية المشتركة، وتوفير المساعدات الإنسانية، وتنظيم اللقاءات الدبلوماسية بين الأطراف المتنازعة، تواصل هذه المنظمات دفع عجلة السلام في المنطقة.

منظمة الأمم المتحدة كانت ولا تزال حاضرة في المنطقة عبر برامج الإغاثة والمساعدة الإنسانية، حيث تقدم دعماً كبيراً للمجتمعات المحلية التي تعيش في مناطق النزاع، في المقابل، لعبت المنظمات الإنسانية الأخرى مثل الصليب الأحمر والهلال الأحمر دوراً أساسياً في تقديم الدعم الطبي والرعاية للنازحين.

من جهة أخرى، تواصل بعض الدول الكبرى والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي التنسيق حول قضايا إعادة الإعمار وتنمية البنى التحتية في شمال وشرق سوريا، ورغم أن الدعم المالي والفني مهم، إلا أن التحدي الأكبر يكمن في توافر بيئة آمنة ومستقرة للاستثمار في مشاريع التنمية طويلة المدى.

ورغم كل هذه الجهود، تبقى التحديات عقبة أمام التعاون الفعال. فالتنوع السياسي والثقافي في شمال وشرق سوريا يجعل من الصعب توحيد الرؤى حول مستقبل المنطقة، لا تزال هناك خلافات بين الأطراف المحلية، خاصة فيما يتعلق بالمشاركة في السلطة أو توزيع الثروات الطبيعية.

أما على المستوى الإقليمي، فإن المصالح المتضاربة بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا، وتدخلات بعض القوى الإقليمية مثل إيران وتركيا، تجعل من الصعب إيجاد توافق حول القضايا الأمنية والسياسية الأكثر حساسية، استمرار حالة عدم اليقين بشأن الحلول السياسية قد يؤثر سلباً على الجهود الرامية لإيجاد حلول طويلة الأمد، مما يزيد من تعقيد المشهد الإقليمي والدولي.

في نفس السياق، تظل قضايا حقوق الإنسان والتوجهات السياسية المحلية محوراً رئيسياً في تحقيق أي تقدم ملموس. فقد شهدت بعض المناطق استمرار عمليات النزوح، كما أن الوضع الاقتصادي، رغم بعض التحسن، لا يزال يواجه تحديات كبيرة، أبرزها البطالة، نقص الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه، وزيادة معدلات الفقر.

مع دخول عام ٢٠٢٦، يمكن توقع استمرار التعاون الإقليمي كأحد الأعمدة الرئيسية لتحقيق الاستقرار في شمال وشرق سوريا، إذا استمرت القوى الإقليمية والدولية في مسار التنسيق، وتم التغلب على العقبات الأمنية والسياسية، ستكون هناك فرصة حقيقية لتحقيق تقدم كبير في الملف السوري.

يجب أن تكون الخطوة القادمة توسيع دائرة الحوار بين جميع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك الأطراف التي لم تشارك بشكل فاعل في المفاوضات السابقة، كما يجب أن تركز الجهود على بناء بيئة اقتصادية مستقرة تشجع على الاستثمارات المحلية والدولية في مشاريع البنية التحتية والطاقة المتجددة.

علاوة على ذلك، تزداد الحاجة إلى العمل الجماعي بين دول المنطقة لتوفير فرص التعليم والتدريب للشباب، مما يمكنهم من المساهمة في إعادة بناء مجتمعاتهم، هذه الاستثمارات في رأس المال البشري ستكون ضرورية لضمان الاستقرار على المدى الطويل.

وختاماً، في خضم هذه التحديات، يبقى الأمل في بناء استقرار طويل الأمد قائما، لكنه يتطلب مزيدًا من التعاون والتنسيق بين جميع الأطراف المعنية، وبالرغم من التحديات الكبيرة، شهدت سنة ٢٠٢٥ مؤشرات إيجابية على إمكانية تجاوز الأزمات الحالية، شريطة أن تتعزز روح التعاون الإقليمي والدولي بما يخدم مصالح الشعوب ويسهم في تحقيق السلام والتنمية.

السودان بعد مبادرة لرئيس الوزراء... تعقيدات الحرب ورهانات السلام

قدّم رئيس الوزراء السوداني، كامل إدريس، خلال جلسة مفتوحة لمجلس الأمن الدولي، مبادرة للحل السياسي في بلاده، تهدف إلى إنهاء الصراع القائم بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع.

وشملت المبادرة عدداً من النقاط الأساسية، بينها وقف إطلاق النار تحت رقابة مشتركة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، وانسحاب قوات الدعم السريع من المناطق التي تسيطر عليها وتسليم أسلحتها، وإعادة دمج عناصرها في الجيش الوطني.

كما تضمنت المبادرة إطلاق حوار شامل بين الأطراف السودانية، يهدف إلى التوصل إلى اتفاق على انتقال ديمقراطي، مع عقد مؤتمرات دولية لإعادة ترسيخ السلم الاجتماعي والمصالحة، إضافة إلى مؤتمرات محلية تتفق خلالها القوى السياسية على إدارة الدولة وحكم البلاد، يعقبها إجراء انتخابات عامة.

تباينت ردود الفعل حول المبادرة بين مؤيد ورافض ومتردد، حيث رفضها «تحالف تأسيس» الموالي لقوات الدعم السريع، معتبرين أن الشروط الواردة تمثل «شروط استسلام» وليست إطاراً لتحقيق السلام، وقالوا إن المبادرة غير واقعية وتمثل هروباً من مبادرة الرباعية الدولية التي طرحت لوقف الحرب، مؤكّدين أنها لا تختلف عما قدمته جماعة الإخوان المسلمين في شباط الماضي.

كما رفض «تحالف القوى المدنية»، الذي يقوده رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك، التعاطي مع المبادرة كإطار لحل الأزمة، واعتبر أنها قد تفتح الباب أمام «التبضع في سوق المبادرات» لأغراض سياسية، بهدف تحسين صورة سلطة بورتسودان، في الوقت الذي تُهمش فيه المبادرة الأكثر جدية لإيقاف إطلاق النار.

ولم تقتصر الردود الرافضة على المعسكر المناوئ للحكومة السودانية، بل شملت فصائل من داخل الحكومة نفسها، حيث رفض حاكم إقليم دارفور ورئيس حركة تحرير السودان المشاركة في المبادرة، معتبرين أن المقترح قد يؤدي إلى تقسيم السودان.

في الوقت نفسه، لوّحت مصر بإمكانية تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك بينها وبين السودان، وهو التطور الذي أثار حفيظة قوات الدعم السريع، وجاءت هذه التحركات خلال زيارة قائد الجيش السوداني، عبد الفتاح البرهان، إلى القاهرة، حيث رسمت السلطات المصرية خطوطاً حمراء تتعلق برفض تقسيم السودان أو إنشاء كيانات موازية أو المساس بمؤسسات الدولة.

وأكد مسؤول استخباراتي سوداني سابق أن الاتفاقية لا تزال سارية وتعمل وفق مراحل متدرجة تتناسب مع حجم التهديد، في حين اعتبرت قوات الدعم السريع أن تحركات البرهان تمثل تصعيداً سياسياً وأمنياً ويزيد من تعقيد الأزمة.

وأشار مصدر رفيع من القوات إلى أن أي تفعيل لاتفاقيات الدفاع المشترك بين الجيش المصري والجيش السوداني سينظر إليه باعتباره ترتيبات أحادية تقوّض فرص الحل السياسي، واعتبر الدعم المصري للجيش السوداني بمثابة إعلان حرب على قوات الدعم السريع، داعياً إلى حوار مباشر مع القاهرة بدل التدخل العسكري.

وتأتي هذه التطورات في وقت يظل فيه مسار المبادرة الرباعية الدولية متوقفاً، والتي تضم الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة، وتهدف إلى معالجة الأزمة السودانية من زاويتين سياسية وإنسانية، عبر تحقيق هدنة تقود إلى وقف دائم لإطلاق النار وإعادة مسار الانتقال السياسي المدني.

وتشمل المبادرة الرباعية العودة الآمنة للنازحين واللاجئين، والمحاسبة على الجرائم المرتكبة، وإعادة الإعمار، ونزع السلاح خارج سيطرة الدولة، وحواراً سودانياً يمهد لإجراء انتخابات عامة تحت إشراف دولي، وقد حظيت المبادرة بدعم داخلي وإقليمي واسع من أكثر من مئة دولة ومنظمة دولية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. كما دعت قوى مدنية وديمقراطية سودانية، مثل تحالف «صمود»، طرفي الصراع للاستجابة الفورية لمقترح الهدنة الإنسانية التي طرحتها المبادرة.

وفي المقابل، قدم الجيش السوداني خطته الخاصة لوقف الحرب إلى الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية، متوعداً بمواصلة القتال ما لم تنسحب قوات الدعم السريع إلى ولايتين في دارفور وتسلم أسلحتها، وبينما ترى قوات الدعم السريع والقوى المدنية أن المبادرة هي الحل الحقيقي وأن رفضها يهدف إلى إطالة أمد الحرب، تعتبر سلطة بورتسودان أن التعامل الرسمي مع المبادرة يتعارض مع السيادة الوطنية ويشكل تجاوزاً لمؤسسات الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع اندلعت في نيسان ٢٠٢٣، وتسببت في مقتل عشرات الآلاف ونزوح أكثر من ١٣ مليون شخص داخل السودان وخارجه، وبينما تتشابك مصالح الأطراف المتقاتلة والضغوط الدولية على البلاد، يبقى التفاوض هو الطريق المنطقي الوحيد لإنهاء النزاع، رغم أن أفق الحل يظل مرتبطاً بمواقف الأطراف وبتوازن القوى الإقليمية والدولية المؤثرة في الأزمة.

شبكات أنفاق منسية تحت الركام... كيف تعرقل إعادة إعمار ريف دمشق؟

ريف دمشق/ مرجانة إسماعيل

في ريف دمشق، الذي يعيش مرحلة حرجة من جهود إعادة الإعمار وإزالة الركام بعد سنوات الحرب الطويلة التي شهدتها البلاد، باتت مشكلة الأنفاق القديمة والعشوائية واحدة من أكثر العقبات تأثيراً في العملية القائمة على الأرض. هذه الأنفاق، التي حفرت في سياقات متعددة طوال سنوات الصراع، باتت تُشكّل تهديداً تقنياً وتحدياً لوجستياً أمام الفرق العاملة في تنظيف المناطق المدمّرة وإعادة بنائها، مما يضيف طبقة جديدة من التعقيد إلى مسار الإعمار الذي لا يزال بعيداً عن الاكتمال.

منذ سنوات، حفرت فصائل المعارضة السورية شبكة معقّدة من الأنفاق تحت المباني والطرقات في العديد من القرى والأرياف المحيطة بدمشق كشبكات تكتيكية للحركة الآمنة تحت القصف أو للتخزين، وقد ترك هذا الطابع تحت الأرض دون خرائط واضحة أو معلومات دقيقة عن امتداده. مع عودة العائلات إلى مناطقها المتضررة، ومع بدء عمليات إزالة الأنقاض، اكتشف العاملون أن شبكات الأنفاق هذه تعيق حركة الآليات الثقيلة وتقلّل من الاستقرار البنيوي للتربة تحت الحطام، ما يضاعف من المخاطر على العمال والسكان الذين يبذلون جهودهم لإعادة الحياة إلى طبيعتها.

في إحدى القرى الشرقية من ريف دمشق، وجد أحد العمال المشاركين في إزالة الركام شبكة أنفاق تحت كومة من الحجارة والحديد الممتد على مساحة عشرات الأمتار. يروي العامل: «كنا نظن أن هذه الكومة من الركام يُمكن إزالتها بسهولة، لكن عندما بدأنا في استخدام الجرافات الثقيلة، تبيّن أن هناك فتوحاً تحت الأرض تمتد لمسافة طويلة. اضطررنا لإيقاف العمل وإحضار فريق هندسي لتقييم الوضع، لأنّ استمرارنا دون معرفة ما إذا كانت الأرض مستقرة يعني تعريض الحياة للخطر».

هذه الحفر التي لم تُسجَّل في الخرائط أو الخطط الهندسية تجعل من إزالة الركام مهمة مُرهقة بزيادة، خاصة أن الفرق لا تستطيع الاعتماد على المعدات الثقيلة في كل المواقع خشية انهيار مفاجئ لأجزاء من الأرض. ويضيف مهندس مختص في أعمال الترميم والتنظيف: «المشكلة ليست فقط في توافر الأنفاق، بل في عدم وجود بيانات دقيقة عن مواقعها وعمقها ومدى تأثيرها على التضاريس الحالية. من غير الممكن أن نعمل بعشوائية تحت هذا الركام دون معرفة ما إذا كانت هذه الأرض ثابتة بما فيه الكفاية لتحمّل المعدات الثقيلة أو مرور الناس فوقها».

وتتداخل هذه المشكلة مع تكلفة إعادة الإعمار الضخمة في سوريا عموماً، التي تُقدَّر بنحو مئات مليارات الدولارات، وهو رقم يعكس حجم الدمار الذي تحتاج البلاد إلى تجاوزه قبل أن تتمكن من إعادة بنائها كما ينبغي. وتُعدّ إزالة الأنقاض جزءاً أساسياً من هذه العملية قبل بدء أي أعمال بنائية أو ترميمية ضخمة، إلا أن العقبات الأرضية تزيد من تكلفة الوقت والجهد والموارد المطلوبة.

في إحدى القرى القريبة من دمشق، شارك مجموعة من الشباب في حملات تطوعية لإزالة الركام من أمام المنازل المهدمة. يقول أحدهم: «نحن نريد أن نعيد إلى منطقتنا رونقها القديم، ولكن كلما بدأنا في إزالة الركام نجد فجوات تحت الأرض. في بعض الأحيان نجد آثار أنفاق قد تضررت أو انهارت، مما يجعل من الصعب حتى تحريك الحجارة بأمان دون علم مسبق بما يوجد تحتها»، هذه المشاعر المشتركة بين الكثير من المتطوعين والعمال تُظهر مدى التعقيد الذي يُضيفه هذا العامل الأرضي غير المرئي تقريباً إلى الجهد المبذول.

الأهالي الذين يعودون إلى منازلهم يضطرون في كثير من الأحيان إلى التوقف عن أعمالهم بسبب انسداد الطرق أو عدم قدرة الآليات على الوصول إلى مواقع معينة، مما يؤخّر أعمال إزالة الأنقاض أو يجعلها أكثر تكلفة. أحد السكان يقول: «بدلاً من أن تمتلئ شوارعنا بالمعدات التي تسحب الأنقاض، تجد الكثير من الآليات متوقفة على أبواب الأنفاق تحت الأرض، لأن أحداً لا يستطيع أن يتعامل معها دون خبير. لقد باتت هذه المشكلة أكثر من مجرد فتحة أو حفر صغيرة، إنها شبكة كبيرة تحت أسس قريتنا القديمة.»

الأنفاق ليست فقط عائقاً ميكانيكياً، بل كما يشير الخبراء تُعدُّ تهديداً هندسياً للبنية التحتية، إذ يمكن أن تؤدي إلى هبوط تدريجي في الأرضية مما قد يؤثر لاحقاً على المباني المتبقية أو التي سيتم بناؤها من جديد. وهذا يستدعي دراسة جيوتقنية متأنية لكل موقع قبل أي عمل إنشائي أو إزالة مباشرة للركام، ما يعني تكاليف إضافية وتأخيرات أكبر في الجدول الزمني لمشاريع الإعمار.

ويُضاف إلى ذلك أن بعض الأنفاق تمتد تحت مبانٍ تعتبر تاريخية أو ذات قيمة تراثية، مما يزيد من حساسية التعامل معها بحيث لا يمكن هدمها أو ملؤها بشكل عشوائي خوفاً من التأثير في الأساسات وهدم ما تبقى من المبنى. في بعض القرى القديمة، عمدت فرق هندسية بالتعاون مع أهل المنطقة إلى وضع خطط للترميم التدريجي للتربة وتثبيتها قبل إزالة الركام فوق الأنفاق، ما يجعل العملية أكثر بطئاً وأشد تكلفة، لكنه السبيل الوحيد لتجنّب المخاطر الهيكلية.

وفي الأرياف المحيطة بالعاصمة، حيث يُعاد تصميم البنى التحتية والطرق والمنازل، لا تزال هذه المشكلة تُشكّل أحد التحديات التي تُعرقل جهود الإعمار، ما يدفع البعض إلى التفكير في حلول بديلة مثل تحويل تلك الأنفاق إلى وسائل تصريف للمياه أو مخازن مؤقتة بعد دراسة مدى سلامتها، لكن ذلك يحتاج إلى تنفيذ أبحاث هندسية دقيقة.

ويبقى تأثير الأنفاق القديمة في ريف دمشق على جهود إزالة الركام وإعادة الإعمار عاملاً حقيقياً ومادياً يعكس التحديات الكثيرة التي تواجه المنطقة في التحول من حالة الدمار إلى حالة البناء والاستقرار. هذه العقبة الأرضية تحت الأنقاض تُظهر أن الطريق نحو إعادة ريف دمشق إلى ما كان عليه، أو إلى ما يطمح إليه سكانه، لا يقتصر على توفير الموارد أو الأموال فحسب، بل يتطلّب أيضاً فهماً عميقاً للتاريخ الأرضي للمنطقة بعد سنوات الصراع، وجهوداً تقنية وصبراً مجتمعياً لتحقيق هذه الغاية على نحو آمن ومستدام.

انتشار العملات المزورة في درعا يفاقم الأزمات المعيشية ويهدد الثقة بالأسواق

درعا/ رجاء مختار

تشهد محافظة درعا في الآونة الأخيرة تفاقماً ملحوظاً في ظاهرة انتشار العملات المزورة، في مشهد بات يقلق السكان والتجار على حد سواء، ويضيف عبئاً جديداً إلى سلسلة الأزمات الاقتصادية التي تعصف بالمنطقة. العملات المزيفة، سواء من فئة الليرة السورية أو الدولار الأمريكي، أصبحت حاضرة بقوة في الأسواق الشعبية والمحلات الصغيرة، وسط ضعف واضح في أدوات الرقابة وغياب وسائل الحماية التي تمكّن المواطنين من اكتشافها قبل الوقوع في الخسارة.

يعتمد كثير من أهالي درعا على التعامل النقدي في حياتهم اليومية، سواء في شراء المواد الغذائية أو دفع أجور الخدمات، ومع تراجع الثقة بالمصارف وندرة البدائل، باتت السوق المفتوحة هي الخيار الوحيد. هذا الواقع خلق بيئة خصبة لانتشار العملة المزورة، حيث يستغل بعض ضعاف النفوس حاجة الناس للنقد، ويدفعون بالأوراق المزيفة إلى التداول مستفيدين من ضعف الخبرة لدى شريحة واسعة من المتعاملين.

أبو خالد، وهو تاجر مواد غذائية في أحد أحياء درعا البلد، يروي قصة خسر فيها جزءاً كبيراً من رأس ماله خلال يوم واحد. يقول إن زبوناً اشترى بضاعة بمبلغ كبير نسبياً ودفعها بأوراق من فئة الخمسة آلاف ليرة، ولم يكتشف التزوير إلا في نهاية اليوم عندما حاول تسليم المبلغ لتاجر الجملة. يضيف بحسرة أن ملمس الورقة ولونها كانا قريبين جداً من الأصل، ولم يكن يتوقع أن تكون مزورة، مؤكداً أن خسارته لا يمكن تعويضها في ظل هامش الربح الضيق الذي يعمل به.

ولا تقتصر الظاهرة على الليرة السورية فقط، بل تمتد إلى العملات الأجنبية، وخاصة الدولار الأمريكي الذي يشهد تداولاً واسعاً في المحافظة. أم محمد، وهي أرملة تعيل ثلاثة أطفال، باعت قطعة ذهب صغيرة كانت تحتفظ بها للطوارئ، وحصلت بالمقابل على دولارات تبين لاحقاً أن بعضها مزور. تقول إن الصدمة لم تكن في خسارة المال فقط، بل في شعورها بالعجز، إذ لم تعرف إلى من تتوجه أو كيف تستعيد حقها، خاصة أن عملية التبديل تمت عبر شخص غير معروف في السوق.

يشير متابعون للشأن الاقتصادي في الجنوب السوري إلى أن تدهور الوضع المعيشي وارتفاع الأسعار بشكل مستمر دفع الناس إلى قبول أي أوراق نقدية تصل إلى أيديهم دون تدقيق كافٍ. كما أن الخوف من خسارة الزبائن أو إثارة المشكلات يجعل بعض التجار يتجنبون فحص الأموال أمام المشترين، وهو ما يستغله مروجو العملة المزيفة بذكاء.

تنتشر في درعا ما يُعرف بالصرافة غير النظامية أو "الشعبية"، وهي أماكن أو أشخاص يعملون في تبديل العملات دون ترخيص أو رقابة. هذه الصرافات تشكل نقطة رئيسية لتسريب العملات المزورة إلى السوق، إذ يصعب تتبع مصادر الأموال أو محاسبة المتورطين. بعض المواطنين يزكدون أنهم يفضلون هذه الصرافات بسبب أسعارها الأفضل مقارنة بالقنوات الرسمية، رغم المخاطر الكبيرة التي تنطوي عليها.

من الناحية القانونية، يُعد تزييف العملة جريمة خطيرة يعاقب عليها القانون السوري بعقوبات قاسية، تشمل السجن لسنوات طويلة وغرامات مالية كبيرة. إلا أن تطبيق هذه القوانين يواجه تحديات عديدة على أرض الواقع، أبرزها ضعف القدرة على الضبط، وتردد الضحايا في تقديم شكاوى خوفاً من التعقيدات أو المساءلة، خاصة إذا لم يتمكنوا من إثبات حسن النية.

يقول أحد العاملين في مجال الصرافة النظامية إن تطور تقنيات الطباعة جعل من الصعب على غير المختصين كشف التزوير بالعين المجردة. ويوضح أن بعض العملات المزورة يتم إنتاجها بجودة عالية جداً، ما يستدعي استخدام أجهزة خاصة أو تدريب مهني لا يتوفر لغالبية التجار وأصحاب المحال الصغيرة. ويؤكد أن الحل لا يكمن فقط في ضبط المزورين، بل في رفع وعي الناس وتزويد السوق بأدوات الكشف اللازمة.

تنعكس هذه الظاهرة بشكل مباشر على الثقة داخل المجتمع، حيث بات كثير من الناس يتوجسون من التعامل النقدي، ويعيدون فحص الأموال عدة مرات، ما يخلق حالة من التوتر والشك المتبادل. كما أن الخسائر المتكررة التي يتعرض لها التجار الصغار تهدد استمرار أعمالهم، وقد تدفع بعضهم إلى الإغلاق، الأمر الذي يزيد من البطالة ويضعف الحركة الاقتصادية المحلية.

يطالب سكان درعا بتدخل جاد وسريع للحد من انتشار العملات المزورة، عبر تشديد الرقابة على الصرافات غير المرخصة، وتنظيم حملات توعية تشرح للمواطنين طرق الكشف الأولية عن التزوير، إضافة إلى توفير أجهزة فحص بأسعار مدعومة للتجار. ويرى كثيرون أن تجاهل المشكلة سيؤدي إلى تفاقمها، ويجعل من العملة، التي يفترض أن تكون أداة أمان، مصدر خوف يومي.

ولا يمكن النظر إلى انتشار العملات المزورة في درعا كظاهرة منفصلة، بل هي نتيجة مباشرة لظروف اقتصادية وأمنية معقدة. معالجة هذه المشكلة تتطلب جهداً متكاملاً يشارك فيه المواطن والجهات الرسمية والفعاليات الاقتصادية، حفاظاً على ما تبقى من استقرار السوق، وحمايةً للناس من خسائر جديدة في واقع لم يعد يحتمل المزيد.

الصرافات الآلية المعطلة في حماة... أزمة مالية تزيد من معاناة المواطنين

حماة/ جمانة الخالد

تشهد مدينة حماة في الأشهر الأخيرة أزمة حادة مرتبطة بعمل الصرافات الآلية، حيث يتكرر تعطل عدد كبير من هذه الأجهزة أو خروجها عن الخدمة، ما يزيد من معاناة السكان، خاصة الموظفين الحكوميين والمتقاعدين، الذين يعتمدون عليها في سحب رواتبهم ومعاشاتهم. الظاهرة لم تقتصر على العطل المفاجئ فحسب، بل امتدت إلى نقص السيولة وتكدس المواطنين في طوابير طويلة لساعات أمام ماكينات تعمل بشكل جزئي أو لا تعمل إطلاقاً، مما أثار غضب الناس ويضع المتعاملين في وضع مالي حرج.

داخل حي البارودية في حماة، يقف شادي السمان (٦٨ عاماً) أمام جهاز صرف آلي معطل منذ الصباح الباكر، وهو أحد موظفي الدولة المتقاعدين الذي يقبض راتبه عن طريق البطاقة المصرفية. يقول شادي بمرارة إنه يتكرر هذا المشهد كل شهر، عندما يذهب للحصول على معاشه، لكنه غالباً ما يجد الصراف خارج الخدمة أو بدون نقود. يشير إلى أن الحالة تُجبره على العودة إلى المنزل خاوي اليدين، ما يضاعف مشكلات التقاعد اليومية التي يعيشها.

هذه الأزمة في حماة ليست استثناءً، بل جزء من أزمة أوسع، حيث تواجه الصرافات الآلية مشاكل متعددة تشمل نقص الأجهزة مقارنة بالحاجة الفعلية، وأعطالها الفنية المتكررة، وعدم انتظام تغذيتها بالنقود. في الواقع، يبلغ عدد الصرافات الآلية في البلاد عدة مئات فقط، بينما تشير تقديرات الخبراء إلى حاجة حقيقية لآلاف الصرافات لتلبية الطلب المتزايد على السحب النقدي.

مكان آخر في قلب المدينة، أمام فرع مصرف تجاري صغير، يقف أحمد (٤٢ عاماً) مع مجموعة من زملائه منذ بزوغ الفجر في انتظار دورهم لسحب جزء من راتبهم الشهري. بعد ساعات طويلة من الانتظار، يخبر أحمد أنه تمكن من سحب مبلغ بسيط فقط، بينما أُبلغ آخرون بنفاد السيولة من جهاز الصراف قبل أن يصل دورهم. يصف الوضع بأنه «مهزلة مالية»، إذ يستنزف ساعات العمل في طوابير دون ضمان الحصول على أي مبلغ نقدي.

ولا تقتصر المشكلة على نقص النقود فقط، بل يتعرض كثير من الصرافات لعطل تقني يجعلها غير قادرة على قراءة البطاقات أو إتمام المعاملات، ما يُجبر المواطنين على إعادة المحاولة في جهاز آخر، إذا وجد. وفي بعض الحالات تصل عشرات المعاملات إلى الفشل المتكرر نتيجة انقطاع الشبكة أو خلل فني، ما يجعل من عملية السحب تجربة مرهقة ومحبطة.

علياء، معلمة في مدرسة حكومية، تحدثت عن معاناتها عندما ذهبت قبل أيام لسحب راتبها، لكنها عادت إلى المنزل بعد وقوف لساعات أمام صراف آلي كان معطلاً. تقول إن هذا الوضع يدفعها إلى التفكير في العمل لساعات إضافية خارج دوامها لتأمين احتياجات أسرتها، بدل الانتظار غير المجدي أمام هذه الأجهزة.

في قرى ريف حماة، يجد المواطنون صعوبة أكبر، إذ إن عدد الصرافات هناك أقل من المدن، بينما الطلب على السحب أكبر بسبب قلة فروع البنوك. يعاني كثيرون من الاضطرار للسفر لمسافات طويلة إلى المدينة للحصول على الأموال التي يحتاجونها، ما يضيف تكاليف إضافية من نقل وزمن مهدور، دون ضمان الحصول على المبلغ المطلوب.

المتقاعدون يشكلون فئة أخرى متضررة بشكل خاص، فهم يعتمدون بشكل شبه كامل على الصرافات الآلية لسحب معاشاتهم. لطالما عبر متقاعدون كبار السن عن قلقهم من الاضطرار للوقوف لساعات طويلة تحت الشمس أو البرد، في انتظار فرصة سحب مبالغ صغيرة تكاد تكفي لسد احتياجات يوم أو يومين.

تفاقم هذه الأزمة دفع بعض الخبراء المحليين إلى الإشارة إلى أن المشكلة ليست محلية فقط، بل جزء من خلل أعمق في النظام المصرفي السوري الذي يعاني من نقص في السيولة، كما أن عدداً كبيراً من الصرافات الآلية غير قادر على تلبية الطلب بسبب نقص الأجهزة وفشل الشبكات التقنية المتكررة، فضلاً عن صعوبات في الصيانة، ما يجعل العديد منها خارج الخدمة لأسابيع متواصلة.

أحد موظفي بنك محلي أوضح أن نقص عدد الموظفين المختصين بتغذية الأجهزة وصيانتها يساهم في استمرار العطل، إضافة إلى عدم توفر قطع غيار بسبب صعوبة استيراد المعدات اللازمة. وأكد أن بعض الصرافات تعمل جزئياً، لكنها غالباً ما تتعطل بعد فترة قصيرة بسبب الضغط الكبير عليها من قبل المواطنين.

الأهالي يطالبون الجهات المختصة بزيادة عدد الصرافات الآلية وتفعيل صيانتها بشكل دوري، وتأمين السيولة اللازمة لها، حتى لا يتحول سحب الرواتب والمعاشات إلى معاناة يومية. كما دعا البعض إلى البحث عن حلول تقنية بديلة، مثل الدفع الإلكتروني أو تطوير تطبيقات مصرفية حديثة تتيح سحب النقود من دون الاعتماد على الأجهزة التقليدية، وهو ما بدأ الحديث عنه في بعض الدوائر المصرفية كحل مستقبلي، لكنه لم يز النور بعد على الأرض في الكثير من المناطق.

تبقى الصرافات الآلية المعطلة في حماة رمزية لمعاناة أوسع يعيشها المواطنون السوريون في نظام مصرفي تواجهه تحديات كبيرة في ظل اقتصاد متأزم، ما يجعل عملية بسيطة مثل سحب النقود من آلة إلكترونية أمراً يثير الإحباط ويزيد من الأعباء اليومية على الأسر، خاصة أولئك الذين يعتمدون على هذه الخدمة كأساس في تأمين معيشتهم اليومية.

نبش القمامة في طرطوس يتحول من سلوك فردي إلى شبكات تعكس عمق الأزمة المعيشية

طرطوس/ ا.ن

لم يعد نبش القمامة في مدينة طرطوس وريفها نشاطاً فردياً عابراً أو سلوكاً شاذاً، بل تحول مع الوقت إلى ظاهرة منظمة تقف خلفها شبكات خفية تعمل بشكل شبه طبيعي، وكأنها ورشات عمل مفتوحة في الشوارع والأحياء، رجال ونساء وأطفال باتوا جزءاً من هذا المشهد اليومي القاسي، الذي لم يعد يقتصر على الغاب لهو أو مغامرات عابرة، بل أصبح مرآة واضحة للعوز والفقر المتجذر.

تحول كيس الخيش المثقوب إلى أداة عمل قاسية، يعلقه النباشون من حاوية إلى أخرى، ويتأرجح بين أيديهم بحثاً عن لقمة مفقودة أو مورد رزق شحيح، وفي هذا المشهد المؤلم، تتأرجح أيدي النباشين بين السماء والقمامة، بينما ينهمكون في غربلة محتويات الحاويات، ليكدسوا لاحقا ما جمعوه من زجاج وبلاستيك ونايلون وكرتون على دراجاتهم الهوائية، استعداداً لبيعه أو تسليمه لمن هم أعلى منهم في هذه السلسلة غير المعلنة.

ومن يراقب المشهد من بعيد، يلحظ أن الأطفال، ذكوراً وإناثاً، يعملون بجد واجتهاد، ممتهنين حرفة قاسية تتطلب مهارة وخبرة، يسحبون أكياس القمامة السوداء من داخل الحاويات، ويفرغونها في محيطها، وكأنهم يبحثون عن شيء أضاعوه يوماً بينما يخفي هذا البحث وجعاً عميقاً فرضته الحاجة.

ورغم قسوة العمل، يرفض هؤلاء توثيق نشاطهم أو الظهور أمام الكاميرات أو التحدث إلى الميكروفونات، ليس خجلاً من عملهم، بل خوفاً من الملاحقة أو الوصم، مع أنهم يبدون قدراً من الفخر بما يقومون به.

وعند سؤال أي واحد منهم عن سبب عمله في نبش القمامة، يأتي الجواب بارداً وثابتاً من دون رفع النظر بهذا العمل نؤمّن قوت يومنا وقوت عائلاتنا، نأكل ونشرب ولا نمد أيدينا لأحد. هذا الجواب يتكرر يوميا في شوارع طرطوس، ويختصر واقعا اجتماعيا بالغ القسوة.

ولا يحتاج الأمر إلى جهد كبير لاكتشاف حجم الظاهرة، فمجرد التجوال في أي وقت من اليوم، صباحاً أو ظهراً أو مساء أو حتى ليلاً، في أحياء طرطوس أو مدنها وريفها، يكشف وجود أعداد كبيرة من النباشين غير المبالين، يحمل كل منهم كيس خيش كبير، ينبش في النفايات بحثاً عن مواد قابلة للبيع أو إعادة التدوير، وغالباً ما تُترك الأكياس الممزقة وبقايا القمامة متناثرة، مع ما يرافق ذلك من روائح كريهة ومظاهر تفتقر إلى الحد الأدنى من المسؤولية تجاه نظافة الأحياء وسكانها.

وتعكس ظاهرة نبش القمامة في طرطوس واقعاً اقتصادياً واجتماعياً مؤلماً، إذ يجد كثيرون أنفسهم مضطرين للبحث عن لقمة العيش في أكوام النفايات أو عن أي وسيلة تضمن بقاءهم، في ظل أوضاع اقتصادية خانقة وغياب فرص العمل،

ما يعرّضهم لمخاطر صحية ونفسية جسيمة، في وقت تغيب فيه الرقابة الفاعلة من الجهات المعنية، سواء الرسمية أو المحلية أو الأهلية.

وعند سؤال النباشين عن طبيعة عملهم، يجيبون بهدوء موجع أن لا ساعات عمل ثابتة لهم، لكنهم يفضلون البدء باكراً لاستغلال اليوم كاملاً في جمع أكبر قدر ممكن من المواد.

يتنقلون بين الحاويات، ويمتلك معظمهم القدرة على تمييز الأحياء الفقيرة عن الأحياء الأكثر يسراً، حيث تعكس محتويات القمامة مستوى معيشة السكان، ويؤكدون أن مناطق العمل تُقسّم فيما بينهم بالتناوب، بينما يقوم بعض الأطفال بجمع المواد لصالح أشخاص أكبر سناً يتولون بيعها لاحقاً، ما يكشف عن وجود شبكة واسعة غير شرعية تدير عملية تدوير هذه المواد.

وتشير المعطيات إلى أن هذه الشبكات يقف على رأسها تجار كبار محصنون من المساءلة والفضيحة، إذ إن أي محاولة للتعمق في عالم النباشين لا تتجاوز في أفضل الأحوال الورشات الصغيرة، من دون الاقتراب من الرؤوس الكبيرة المستفيدة من هذا الواقع. ولا تقتصر دوافع نبش القمامة على الفقر المدقع أو قلة فرص العمل فحسب، بل تمتد أحياناً إلى ضغوط يمارسها الأهل أو الأقارب، ويكون الأطفال الضحية الأولى لهذه المهنة القاسية، التي لم يختاروها بإرادتهم، بل فرضتها ظروف اقتصادية خانقة وحاجة ملحة للبقاء.

وبينما يبدي بعض السكان تعاطفاً مع معاناة النباشين، يرى آخرون أن تفاقم هذه الظاهرة بات يشكل مشكلة حقيقية تتطلب حلاً شاملاً من الجهات المعنية، عبر اتخاذ خطوات عاجلة لتوفير فرص عمل بديلة، وتحسين خدمات جمع النفايات، وتنظيم عمليات إعادة التدوير بشكل قانوني وإنساني.

ويحذر مختصون من أن العمل في النفايات يعرّض العاملين لمخاطر صحية جسيمة، تشمل الجروح القطعية، والتسمم الكيميائي، والأمراض التنفسية والجلدية الناتجة عن الغازات والمواد المتحللة، إضافة إلى ارتفاع خطر الإصابة بالأمراض المعدية مثل الكوليرا والتهاب الكبد.

كما يترك هذا النوع من العمل آثاراً نفسية عميقة على النباشين، الذين يعيشون صراعاً يومياً مع مشاعر الإهانة والدونية، وقد تدفعهم قسوة الواقع إلى العدوانية أو العزلة والاكتئاب، في مشهد يعكس حجم التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها طرطوس اليوم.

الاحتياجات الإنسانية في غزة واستمرار القيود الإسرائيلية

سري القدوة

المجتمع الدولي يجب ان يتحمل المسؤولية الكاملة عن الأوضاع الإنسانية الكارثية التي يعيشها الفلسطينيون، خاصة في قطاع غزة، وأن سلطة الاحتلال تضرب بالقوانين الدولية والمواثيق الإنسانية عرض الحائط،

في ظل صمت دولي مخزٍ وتخاذل واضح، بعد أن صار المجتمع الدولي يقف متفرجًا أمام كل الإجراءات التعسفية ضد المواطنين الفلسطينيين، وإن الأطفال وكبار السن والمرضى يواجهون الموت بسبب البرد القارس والأمطار الغزيرة وتهتّك الخيام، في ظل نقص حاد لوسائل الإيواء، وأن ما يحدث يمثل مأساة إنسانية لا تقل خطورة عن القصف والتدمير .

كيف يمكن للعالم أن يقف متفرجًا مبتلدًا أمام أطفال ونساء وشيوخ ومرضى يعيشون ويموتون بردًا في خيام مهترئة مرات بسبب البرد ومرات بسبب الحرب؟ وكيف يترك النازحون يغرقون مع كل منخفض شتوي يمر على الأرض الفلسطينية؟ .

وأمام ذلك بات يُتطلب من العالمين العربي والإسلامي، وكذا العالم الإنساني بأسره، إلى النهوض بشكل قوى لنجدة أهالي غزة الذين يموتون من البرد القارس، والتحرك الفوري والجاد لنصرة المستضعفين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والضغط على الاحتلال لإلزامه بتطبيق القوانين والقرارات الدولية التي تكفل حياة كريمة للمدنيين، وسرعة إدخال المساعدات الإنسانية فورًا، خاصة مواد الإيواء من خيام وبيوت متنقلة، لإغاثة النازحين في غزة، وكذلك الفلسطينيون الذين هدمت منازلهم في القدس ومخيمات الضفة الغربية، خاصة في مخيمات جنين ونور شمس وطولكرم.

الاحتلال دمر خلال حربه على القطاع أكثر من ١٣٠٠ مصرف في مدينة غزة وحدها من أصل ٤٤٠٠ مصرف بالإضافة إلى أكثر ٢٢٠ ألف متر طول من شبكات تصريف المياه دمرها الاحتلال أيضا ما أدى إلى انخفاض القدرة التصريفية بنسبة ٨٠٪ في مدينة غزة لذلك عملية تصريف مياه الأمطار تعاني من ضعف شديد يؤدي في ظل غزارة الأمطار وارتفاع منسوب مياه الإمطار.

المنخفض الجوي تساقط خلاله كميات كبيرة من الأمطار في مدينة منكوبة تتعرض للدمار الكبير لذلك لا تستطيع الإمكانيات المتاحة حاليا التعامل مع هذا الواقع، والحاجة أصبحت الملحة لدخول عدد كبير من المساكن المتنقلة البديلة «الكرفانات» لسكان مدينة غزة الذين يعانون بشكل كبير جراء خيام النزوح غير الصالحة لمثل تلك الظروف الجوية.

ما يحصل في مخيمات شمال الضفة من تدمير وتهجير جعل من المخيمات مناطق منكوبة في ظل استمرار الهجمة الاستيطانية التي تنفذها بلدية الاحتلال وسلطاته، لا سيما سياسة هدم المنازل في القدس وتشريد سكانها، والتي تمثل اعتداء صارخًا على حق المواطنين المقدسيين في الإقامة بمدينتهم، وان حكومة الاحتلال تعمل على قلب الحقائق من خلال تسمية المستوطنات بأسماء القرى التي تقام على أراضيها حتى تقول أن هذه المستوطنات هي الأصل، وكذلك قيام المستوطنين بمهاجمة القرى والمدن الفلسطينية والمزارعين والاستيلاء على المحاصيل وصولاً إلى مهاجمة بيوت المواطنين الامنين وكل ذلك بحماية جيش الاحتلال بهدف التهجير والاستيلاء على ممتلكاتهم .

يجب سرعة تفعيل «صندوق الوقف الإنمائي» لدعم اللاجئين والاونروا، والذي يهدف إلى تأمين مصادر تمويل مستدامة لوكالة الاونروا، وتنسيق المواقف العربية والإسلامية بشأن ذلك، قبيل اجتماعات منظمة التعاون الإسلامي المقررة النصف الأول من العام المقبل ٢٠٢٦، ويجب العمل على إدخال المساعدات الإغاثية إلى سكان قطاع غزة بصورة مستدامة ودون أي عوائق، ورفع جميع القيود التي تفرضها إسرائيل على دخول المواد الغذائية والإنسانية الأساسية إلى القطاع.

سفير الإعلام العربي في فلسطين
رئيس تحرير جريدة الصباح الفلسطينية

من الاستِشْراق إلى الاستِعْراب

د. عزالدّين عناية

عرفت الدراسات الشرقية في إيطاليا خلال العقود الثلاثة الأخيرة نقلةً بارزةً، تمثّلت في اتّساع رقعة المهتمّين باللغة والآداب العربية، بعد أن كانت محصورة في دائرة ضيقة من الدارسين والمستشرقين ورجال الدين الكاثوليك، ناهيك عن مستجدات في صلب المنهج والمقارَبات. وفي ظلّ هذه التحولات باتت تتوزّع انشغالات المعنيين، في الراهن الحالي، على أربعة حقول أساسية: حقل الدراسات الأدبية بشقّيها القديم والحديث، وحقل الأبحاث التاريخية، وحقل القضايا السياسية الحديثة والمعاصرة، وحقل الإسلاميات. تأتّى ذلك في أعقاب مراجَعات حصلت داخل الاستشراق الغربيّ عامة، لم تدخّر جهدًا في انتقاد المنزع الإيديولوجي، مع تنبيه لتفادي سقطات الاختزال والتعميم. وهو ما يمكن الحديث معه عن تحوُّلٍ جارٍ من عموم الاستشراق إلى تخصّص الاستعْراب، بالانكباب حصرًا على قضايا الدراسات العربية، التي باتت تُعرَف في الوسط الأكاديمي الإيطالي بالاستعْراب «Arabismo»، ويُطلق على المختص في المجال مستعربا «Arabista»، قياسا على لفظتيْ إستشراق ومستشرق.

هيمنة النسق الاستشراقيّ

لا يخفى أنّ الدراسات العربيّة في إيطاليا هي دراسات وليدة تقاليد مزدوجة كَنَسيّة واستشراقيّة، تعود أصولها إلى عهد البابا كليمنت الخامس (١٢٦٤-١٣١٤م)، الذي حرص على تدريس اللغة والآداب العربية. ما وطّد الصلة، منذ المنشأ، بين تلك الدراسات والتراث الكتابيّ وأبقاها تحت تأثير القراءة الكاثوليكية. وهو ما حدا بالمستعربين، في الفترة المعاصرة، إلى النزوع نحو الاستقلال المنهجيّ بقصد التخلّص من وطأة التوظيف الإيديولوجيّ. روتْ لي إيزابيلا كاميرا دافليتو، أستاذة الأدب العربي في جامعة روما، أنها حين أزمعت الالتحاق بالمعهد البابوي للدراسات العربية والإسلامية، محجّ رهبانية الآباء البيض في روما، لدراسة العربية لم تحظ بالقبول بموجب عدم انتمائها للسلك الكَنَسيّ. فقد بقي تدريس العربية وتعليمها في روما حكرًا على المؤسسات الكَنَسية حتى مطلع الستينيات من القرن الماضي.

وتبعًا للتطوّرات الحاصلة، شهدت الدراسات العربية توسّعًا ملحوظًا، لا سيما في العقود الأخيرة، يعود الفضل في ذلك إلى كوكبة نشيطة من الأساتذة مثل فرانشيسكا كورّاي، وإيروس بلديسيرا، ومونيكا روكو، وماريا أفينو، ووسيم دهمش، وفتحي مقبول، وسلافة الذكر إيزابلا كاميرا دافليتو، حتى غدت حاضرة في كبريات الجامعات الإيطالية، في ميلانو وفلورنسا وبادوفا وجنوة وتريبستي وكالياري وساساري ومسّينا وكاتانيا وليتشي وريجيو كالابريا وفي مدن أخرى، وهو ما يرتقي أحيانًا إلى أقسام جامعية مستقلّة، على غرار ما نجده في «الأوريئنْتالي» في نابولي، وفي «لاسابينسا» في روما، وفي «كافوسكاري» في البندقية؛ ولكنّ هذا لا يعني أنّ المنهجَ تخلّص من إرثٍ الماضي ومن وطأة الرؤى الاستشراقية المثقّلة بالمركزية الغربية. فما فتئت هذه الدراسات تشكو من هنات في بيداغوجيا التدريس، فحين يُدرَّس الأدب العربي، أو الفقه الإسلامي -تحت مسمّى ما يُعرَف بالقانون الإسلامي «Diritto Islamico»-، أو تُدرَّس الوقائع السياسية للبلاد العربية وما شابهها، تُقدَّم جميعها باللغة الإيطالية ومن منظور غربي خالص. والأنكى أنّ العربية كلغة، تُدرَّس وتُقدَّم بالإيطالية أيضا، حيث النحو العربي وبنية الجملة العربية، ومداخل اللهجات العربية يُدرَّس جميعها بلغة دانتي. وهو منهجٌ استشراقيٌّ، ما انفكّ يتعامل مع العربية بمنهج دراسة اللغات الميّتة والمنقرضة من الاستعمال الحيّ، مما يحدّ بشكل واسع من إلمام الدارس الغضّ ويخلّف في ذهنه تصوّرات مشوّشة.

فالحكم المجحف على الفصحى كونها لغة مهجورة بين أهلها، وأنّ الدارجة هي السائدة، بتفاوتٍ نسبيّ، دفَع في السنوات الأخيرة إلى اعتماد اللهجات الشامية والمغاربية في التدريس، وتكليف أساتذة عرب بالشأن، وأحيانا اعتماد لغة وسطى بين المحكية والفصحى.

العربية لغة المستقبل

في ظلّ هذه التحولات الأكاديمية تحوز العربية وآدابها المرتبةَ الرابعة بعد الصينية واليابانية والكورية، من حيث أعداد الطلاب الذين يختارون الدراسات الشرقية في المراكز الجامعية الكبرى في روما ونابولي وبالنديقية. وقد تخطّت العربية اللغات المذكورة على مدى سنتيْن متتاليتيْن في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١. ولا يعود هذا التصدر السائد للصينية واليابانية إلى عوامل براغماتية أو إلى أسباب حضارية، بل مردّه إلى أنّ الأجواء المحيطة بالتكوين الجامعي في الدراسات الشرقية غالبا ما تحول دون اختيار العربية. حيث يأتي الطالب الإيطالي مدفوعًا بحماس عفويّ لتعلّم العربية كونها لغة المستقبل، ليصطدم بأساتذة يدرّسونها ولا يتكلّمونها. وفي إيطاليا يقدّم كثيرون أنفسهم أنّهم مختصون في الشؤون العربية والإسلامية، ولكن يعزّ أن تجد بينهم من يعبّر بلسان عربيّ مبين. أذكر الزميلة إيزابيلا كاميرا دافليتو، التي شهرتها تفوق معرفتها في الدراسات العربية، والتي غالبا ما استعانت بي لكتابة رسائلها بالعربية، أثناء ردّ على رسالة من مسؤول عربي، أوردتْ أمام اسمها صفة «الأستاذة»، فقالت لي منبّهة: اكتب للعرب «البروفيسورة» فإنّ القوم يغويهم هذا اللّقب.

وربما ما يسبّب نفورَ هؤلاء المتطلّعين للدراسات العربية شيوعٌ مقولة صعوبة العربية. ناهيك عن محدودية رعايتهم، لنقص التعاون والتنسيق مع البلدان العربية، ولا تجد هذه الشريحة المتعطّشة للالمام بحضارة العرب ولغتهم سندًا سوى التعويل على إمكانياتها الذاتية، بخلاف ما تُقدّمه من عونٍ دول شرقية أخرى تروّج للغاتها وآدابها. وصحيح أنّ بعضَ المؤسسات أو الهيئات العربية قد اشترت بعض الكراسي العلمية في الجامعات الإيطالية غير أنّ أثرها ضئيل.

لكنّ ذلك الشغف الذي أشرنا إليه لدى المتطلّعين للدراسات العربية، تشوبه في غالب الأحيان رؤى متداخلة عن العالم العربي، باعتباره عالم المتناقضات والتباينات، وأحيانا العنف والعسف. وهي تصوّرات يساهم الإعلام في ترسيخها، ولا سيما التلفزيون، بشكل فعال ومؤثر. كان قد رصد هذا التأثير القوي مؤلّفٌ هامّ صدر منذ العام ١٩٩٣ في روما بعنوان: «التلفزيون والإسلام. المشاهِد والأفكار المسبقة في وسائل الإعلام الإيطالية» من إعداد كارلو ماريليّتي.

دراسات عربية تعوزها المرجعيّة العربيّة

علاوة على ما ذكرنا، تبقى المرجعية العربية في الدراسات الإيطالية ضئيلة، ولا تفي بالغرض في الأبحاث الجامعية، في وقت يتمّ فيه الاشتغال على وقائع وأحداث ومفاهيم متعلّقة بالثقافة العربية. حيث اعتماد التقليد السائد في الاستعراب على مرجعية غربية، تدعمها نصوص مترجَمة قليلة، مع تميُّزٍ نسبيّ في مجال الدراسات الأدبية التي تستأنس بالمرجعيّة العربية باحتشام. وإن كان يُفترَض أن تلعب الجامعة دورًا طليعيًّا في تحرّر الدارس والباحث من الأحكام المسبقة والادّعاءات المغرضة، فالواقع أنّ المنهجَ السائد يشكّل أحيانا سندًا لترسيخ المغالطات. وبالإضافة إلى أنّ المرجعيّة التي يَستقي منها الباحث رؤاه هي مرجعية غربية، فإنّ تحصيله من العربية لا يسمح له بالاطلاع على الأعمال المدوّنة بتلك اللغة، ولا الإحاطة بوقائع المجتمعات العربية. الأمر الذي أورث خللًا في التكوين الاستعرابيّ، لم يسمح بعدُ ببلورة رؤى نقدية وموضوعية عمّا يروج من أفكار عن العالم العربي وعن الثقافة العربية في الغرب، وبما يجعل السواد الأعظم يعيد إنتاج ما هو سائد وإعطائه سندا أكاديميا.

وبرغم النزوع للتحرّر من النسق الاستشراقيّ مع الاستعراب، ثمّة سياج دغمائيّ يحول دون ذلك الانعتاق، يجد دعامة في المناخ السياسيّ السائد. فما إن شرع الاستعراب، الحديث المنشأ، في تأسيس مقارَبة مستقلّة وشبه محايدة حتى اصطدم باختيار منهجيّ، تحت ضغط موجة الإرهاب والأصولية المعولمة، ما أثار لديه حساسية إيديولوجية في التعاطي مع الشأن الثقافي العربي. فهيمنت عناوين في أوساط المستعربين، مثل انتهاك حرية المرأة، ووقوع الثقافة العربية في قبضة الفقيه، وانحصار هامش الحرية الأكاديمية، حتى حجبت غشاوةُ الأصولية الرؤيةَ السليمة للحضارة العربية وانحرفت بالوعي صوب مسارات مرتبكة. فحين نُشر مؤلّف «الحضور العربي الإسلاميّ في المطبوعات الإيطالية» (٢٠٠٠)، من قبل وزارة الثروة والأنشطة الثقافية، تمّ حذف القسم الحاوي للبيبليوغرافيا الإيطالية من النسخة العربية، تحت مبرّر تضمّنه لعدد هائل من الكتابات التي تنتقد الدين الإسلاميّ وشخص النبيّ محمّد، وأخرى تستعرض غياب الديمقراطية، كلّ ذلك تفاديا لإثارة الحزازات مع الأطراف العربية المزمع ترويج النسخة المعرّبة بينها.

إذ لم يكن الاهتمام الأكاديميّ، في العقدَيْن الأخيرين، علميًّا صرفًا، بل محكوما بهواجس إيديولوجية في الغالب، فضلا عمّا استبطن كذلك من حمولة سياسية جرّاء هواجس الإرهاب، والخشية من الإسلام، وضغط الهجرة، وهو خلاف ما نجده في الأوساط المحيطة بالدراسات الصينية واليابانية والكورية والهندية.

مساوئ تتربّص بحقل واعِد

توجد في أقسام الدراسات الشرقية هرميةٌ أكاديميةٌ، على غرار ما نجده في غيرها من الأقسام، لا تستندُ إلى الكفاءة العلمية دائمًا، ولكن إلى سطوة «البارونات» (المتنفّذين). يماثل انغلاق تلك الشلّة الطوق المافيوزي، وهي عاهة مستفحلة في الوسط الأكاديميّ. ما دفع بوزيرة التعليم والبحث العلمي السابقة، ماريastella جلميني، إلى خوض إصلاحات حازمة في الجامعة، لم تفلح في ذلك إلّا قليلا. ضمن تلك الأجواء الأكاديمية الموبوءة غالبا ما أُلحق أساتذة من أصول أجنبية بأقسام الدراسات الشرقية، مع حصرهم في مراتب دنيا دون تثبيت أو ترقية، بشكل يمكن نعته بالميز الأكاديمي الناعم، وإن توفرت الشروط العلمية لذلك وحملوا جنسيات البلد المضيف. لكن ذلك ينبغي ألّا يخفي أيضا حقيقة أنّ شقًّا واسعًا، من الملحّقين بتدريس اللغات واللهجات والآداب الشرقية من أصول أجنبية في الجامعات الإيطالية، لا يحوز المؤهّلات العلمية اللازمة. وهم بمثابة خليط من خملة الشهادات العلمية وشهادات العلوم الإنسانية. فغالبا ما يكون لرؤساء الأقسام الكلمة الفصل في إلحاق الأجانب بسلك التدريس، ولا يعود الأمر إلى مناظرات أو كفاءة علمية.

جانب آخر على صلة بالدراسات العربية يتعلّق بمجال الترجمة. حيث يُسرّ الكاتب العربي أيما سرور بنقل عمله إلى لغة أوروبية، ظنًا من البعض أنّ باب العالمية يُفتح على مصراعيه بمجرد الترجمة. والحال أنّ ترجمة النص العربي إلى الإيطالية محفوفة بجملة من المساوئ نوجزها في التالي: أنّ النص المترجَم ولا سيما منه النص الإبداعي، الشعريّ أو الروائيّ، يوكل به في غالب الأحيان إلى طلاب مبتدئين أو مترجمين يفتقرون إلى متانة اللغة، ما جعل الكثير من النصوص المهمّة في العربية تتحوّل إلى نصوص مبتذَلة في الإيطالية، وهي بالكاد تتخطى طبعتها الأولى (ترجمات نجيب محفوظ إلى الإيطالية على سبيل المثال). حيث قلّة من دور النشر الكبرى تراهن على الكاتب العربي، وعادة ما تتولى دورَ نشْر صغيرة نقل الأعمال العربية. دون أن نغفل كذلك عن أنّ عملية ترويج الكتاب في الغرب، ولا سيما الرواية، يأتي بفعل تضافر عوامل عدّة، تشتغل بمثابة العمل الرتيب المتسلسل (دعاية، وترويج، ولقاءات، وحوارات، وعروض، ومومضات إشهارية)، وهو ما لا يفوز به الكاتب العربي، لأنّ المؤسسة التي رشّحت عمله تعوزها الإمكانيات والقدرات. ليبقى الجوّ العام السائد في الترجمات العربية، وهو البحث والانتقاء للغرائبي والمؤدلَج، مع إيثارٍ ملحوظ للمنتوج المسيحي العربي، ليس بموجب ملامحه الإبداعية بل لهوى يمليه مخيال دينيّ مستحكم.

كثيرا ما أسأل طلابي عن دواعي اختيارهم الدراسات العربية، بقصد تفهّم عوامل تطوّر هذه الدراسات، بعيدا عن الإجابات الجاهزة في سوسيولوجيا الثقافة، فأظفر بإجابات متكرّرة تحوم حول: العربية لغة جميلةٌ، وهي أداة عمل في المستقبَل، والعالم العربي يسحر. فأقول في نفسي ثقافة تغري بهذا الشكل، ماذا لو توفّرت قوة دفع من أهلها بمثل هذا الحجم؟

علاج الأسنان في دمشق... أسعار تفوق القدرة الشرائية

دمشق/ مرجانة إسماعيل

تتفاقم مشكلة ارتفاع تكاليف علاج الأسنان في العاصمة السورية دمشق، بشكل يضع الكثير من السكان أمام خيارين صعبين: تحمل ألم ومضاعفات صحية طويلة الأمد، أو دفع مبالغ مالية باهظة تفوق القدرة الشرائية لغالبية العائلات.

ومع تراجع قيمة الليرة السورية، وارتفاع أسعار المواد الطبية المستوردة بالدولار، تحولت العلاجات السنية من خدمة صحية أساسية إلى رفاهية لا يتحمل تكلفتها سوى القادرين مالياً، بينما يجد كثيرون أنفسهم مضطرين لتأجيل العلاج أو الاكتفاء بالمسكنات.

في عيادة صغيرة في حي الشعلان بدمشق، تواجه ناهد رشيد، أم لطفلين في الثلاثينات من عمرها، خياراً غير مرغوب فيه بعد أن أخبرها طبيب الأسنان أن علاجها لسحب العصب يحتاج إلى ما يقارب ٢٠٠ ألف ليرة سورية.

وتقول ناهد: ”الألم لم يهدأ منذ أيام، لكنني لم أجد المبلغ المطلوب. حتى الحشوة العادية أصبحت تكلف بين ١٠٠ و١٥٠ ألف ليرة، وهذا يفوق ميزانيتي الشهرية بكثير.“ تضيف ناهد أنها منذ أسابيع تعيش على المسكنات فقط، تحاول أن تهدئ الألم إلى حين جمع المال، غير أنها تخشى أن يؤدي التأجيل إلى تعقيدات صحية أخطر.

تكاليف علاج الأسنان في دمشق تتفاوت حسب نوع العلاج والمادة المستخدمة، لكنها تأتي جميعها نحو الارتفاع المستمر. فقلع السن قد يتراوح بين ١٠٠ ألف ليرة في الحالات البسيطة، وقد يصل إلى ٤٠٠ ألف ليرة إذا تطلب الأمر تدخلاً جراحيًا، بينما يصل تكلفة الحشوة المتقدمة إلى ٣٠٠ – ٤٠٠ ألف ليرة وفقاً لأسعار العيادات في العاصمة.

أما تنظيف الأسنان الروتيني، الذي كان في السابق أحد أقل الإجراءات تكلفة، فقد تضاعفت أسعاره أيضاً، لتتراوح بين ٥٠ و٢٠٠ ألف ليرة بسبب ارتفاع تكاليف الكهرباء والمواد المستخدمة في التعقيم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إجراءات التلبيس والتركيبات التجميلية للأسنان باتت بعيدة عن متناول معظم السكان. فعلى سبيل المثال، أسعار تلبيس الأسنان بالزيركون – وهي مادة تجميلية مرغوبة لتميزها في الشكل والمتانة – يمكن أن تصل إلى ٤٠٠ – ٦٠٠ ألف ليرة للسن الواحد، في حين أن الزرعات (زرع السن في الفك) تتراوح بين ٢ إلى ٢٫٥ مليون ليرة حسب نوع الزرعة والعيادة.

كما أن مشكلة ارتفاع الأسعار ليست مقتصرة فقط على العاصمة دمشق، بل تمتد أيضاً إلى ريفها. في بعض المناطق الريفية، مثل جرمانا والتل، يروي سكان أن علاج قناة الجذر (سحب العصب) للسن الواحد قد يكلف بين ٣٠٠ و٤٠٠ ألف ليرة بينما تلبيس السن قد يتجاوز ٦٠٠ ألف ليرة حسب نوع التيجان والمخبر الذي يُصنع فيها. ويربط الأطباء هذه الارتفاعات بارتفاع أسعار المواد والمستلزمات الطبية المستوردة بالدولار، فضلاً عن ارتفاع أجور المخابر والمواد اللاصقة والإبر المخدرة التي تُستخدم في الإجراءات الطبية.

يتأثر وضع علاج الأسنان في دمشق بشكل كبير باستمرار تدهور الليرة السورية مقابل الدولار، وهو ما يزيد من أعباء الأطباء وأعباء المرضى على حدّ سواء. كثير من المواد المستخدمة في العلاجات شبه المستوردة، وتُشترى بالدولار، ما يجعل تكاليفها مرهونة بتقلبات العملة الأجنبية وسعر الصرف. لهذا السبب يرى بعض الأطباء أن الأسعار المرتفعة أصبحت أمراً لا يمكن تجنبه في ظل الظروف الاقتصادية الحالية.

بالنسبة للكثير من المرضى، تساوي تكلفة علاج سن واحد تقريباً راتب موظف شهري أو أكثر، مما يجعل قرار العلاج قراراً صعباً يتطلب غالباً قروضاً أو مساعدة من الأقارب. سامي الخطيب، موظف حكومي في بداية الأربعينات، يقول: ”عندما ذهبت لعلاج قناة الجذر في أحد أسناني، طلبوا مني نحو ٢٥٠ ألف ليرة. حاولت أن أجد تسهيلات في الدفع، لكن العيادة لم تقبل بخيارات التقسيط. عدت إلى البيت وأنا أشعر بالعجز.“

ويضيف سامي أن التأجيل دفعه إلى تعقيد الحالة الصحية لدرجة أن الألم أصبح يؤثر على نومه ووظيفته.

فوق ذلك، لا توفر معظم التأمينات الصحية في سوريا تغطية لعلاج الأسنان، حيث تعتبرها غالباً خدمات تجميلية أو غير أساسية، مما يضع العبء المالي على المريض مباشرة. في هذا السياق، تقول ريم الطيب، ربة منزل: ”حتى لو كان عندي تأمين صحي، لا يغطي علاج الأسنان. عندما يحتاج أحد أولادي إلى حشو أو إزالة سن متضرر، يجب أن أدفع بالكامل من جيبي. هذا شيء يثقل كاهل الأسرة يوماً بعد يوم.“

كما أن ارتفاع الأسعار يدفع بعض المرضى إلى تأجيل العلاج أو تجاهله تماماً، ما يؤدي إلى تفاقم المشاكل الصحية. يقوم البعض بالاكتفاء بالعلاجات التقليدية أو المسكنات لفترة طويلة، ما قد يؤدي إلى مضاعفات خطيرة مثل التهاب اللثة أو عظام الفك، وربما الحاجة لاحقاً لإجراءات أعقد وأكثر تكلفة.

وتظهر آثار الأزمة أيضاً في سوق العمل الطبي نفسه، حيث يعاني بعض أطباء الأسنان من رغبة متزايدة في الهجرة، نظراً لصعوبة تأسيس عيادة جديدة وتكاليف المعدات المستوردة المرتفعة، مما يقلل من عدد الأطباء الممارسين ويزيد الطلب على الخدمات المتوفرة، الأمر الذي يرفع الأسعار أكثر.

إن أزمة ارتفاع تكاليف علاج الأسنان في دمشق ليست مجرد مسألة أسعار، بل انعكاس لتدهور اقتصادي أوسع يجعل الخدمات الصحية الأساسية - بما فيها صحة الفم والأسنان - عبئاً ثقيلاً على المواطنين. ومع استمرار ارتفاع تكاليف المعيشة وضعف القدرة الشرائية، يبقى الكثير من السوريين أمام خيارات صحية صعبة، ما بين التحمل بصمت والألم يومًا بعد يوم، أو تحمل فاتورة مالية قد تستنزف مدخراتهم.

في ظل هذا الواقع، يبقى السؤال المطروح: كيف يمكن تحقيق توازن بين جودة العلاج وتكاليفه حتى لا يصبح حق الرعاية الصحية في صحة الفم حكراً على فئة محدودة فقط؟ وهل يمكن للجهات الصحية والمهتمين طرح حلول أو برامج دعم تخفف من وطأة التكاليف على المواطنين؟

أسعار السمك المنخفضة نسبياً في اللاذقية تفتح هامشاً غذائياً لأصحاب الدخل المحدود

تقرير/ ا-ن

تشهد أسواق السمك في مدينة اللاذقية خلال هذه الأيام حركة نشطة، في ظل توفر أنواع متعددة بأسعار تعد مقبولة مقارنة بغيرها من المواد الغذائية، ما أتاح لأصحاب الدخل المحدود فرصة الاعتماد على السمك كبديل عن اللحوم والدجاج مرتفعي الثمن.

ويعمد بائعو السمك إلى الخروج يومياً في رحلات صيد يرافقهم فيها أولادهم وأصدقاؤهم وإخوتهم، ليعودوا بما يجود به البحر، ويحددوا أسعار البيع وفق العرض والطلب في السوق.

وبحسب الأسعار المتداولة، يبلغ سعر كيلوغرام سمك ”المرجان“ نحو ٣٥ ألف ليرة سورية، و”الشيلان“ ٥٠ ألفا، و”الغزالي“ ٤٥ ألفا، و”الغبص“ ٣٥ ألف ليرة، في حين ترتفع أسعار بعض الأنواع الأخرى بشكل ملحوظ، مثل ”القجاج“ و”البراق“ اللذين يصل سعر الكيلوغرام الواحد منهما إلى نحو ١٢٠ ألف ليرة.

فيما يتجاوز سعر كيلوغرام سمك ”السلطاني“ حاجز ٢٠٠ ألف ليرة، وتبقى هذه الأنواع مرتفعة الثمن خارج قدرة الشريحة الشعبية من المواطنين، ما يجعل الإقبال عليها محدودا.

ويقوم الصيادون ببيع الأنواع الأعلى سعراً للمسامك الكبيرة أو للمطاعم، أو يحتفظون بجزء منها في حال وجود طلب مسبق من زبائن اعتادوا التواصل معهم هاتفياً، إذ يحرص كثير من الباعة على تزويد الزبائن بأرقامهم لتلبية الطلبات الخاصة.

ويزكد الصيادون أن هذه الأسعار غير ثابتة وتتغير بشكل يومي، رغم أن هذه الفترة من العام تشهد عادة ارتفاعاً في أسعار السمك مع اقتراب فصل الشتاء، ووفقاً لمتابعة السوق، ارتفعت أسعار السمك بنحو ٢٥ بالمئة في الأسبوع الثالث من تشرين الثاني مقارنة بالأسبوع الثاني منه.

وخلال السنوات العشر الماضية، لم يكن السمك حاضراً بقوة كطبق رئيس على موائد غالبية سكان اللاذقية، الذين اعتادوا الاعتماد على اللحوم والدجاج، إلا أن الارتفاع الكبير في أسعارهما، مقابل بقاء أسعار السمك ضمن حدود أقل نسبياً دفع الكثير من العائلات إلى اللجوء إليه كخيار بديل لتأمين وجبات غذائية مناسبة.

في هذا السياق، يقول إبراهيم الغانم، وهو موظف حكومي يبلغ من العمر ٣٨ عاما ويعمل في وظيفة إضافية بعد الظهر، إنه يحرص على شراء السمك ثلاث مرات شهرياً وغالباً من الأنواع الأرخص ثمناً مثل ”السردين“ و”البلميدا“، وأحياناً ”العصيفري“.

ويوضح أن أسعار هذه الأنواع خلال فصل الصيف تراوحت بين ١٨ ألفاً و٢٢ ألف ليرة للكيلوغرام الواحد، بينما تتراوح حالياً بين ٢٥ ألفاً و٥٠ ألف ليرة.

ورغم هذا الارتفاع، تبقى أسعار السمك أقل من أسعار الدجاج، إذ يصل سعر الدجاجة الواحدة إلى نحو ٨٠ ألف ليرة، وهي كمية لا تكفي لإطعام عائلة من أربعة أشخاص دون إضافة طبق آخر، في حين أن شراء كيلوغرامين من السمك بسعر يقارب ٥٠ ألف ليرة يعد كافياً لإعداد وجبة غداء كاملة للعائلة.

ويحذر الغانم من أن استمرار ارتفاع الأسعار مع دخول فصل الشتاء واشتداد العواصف قد يحرم الفقراء وأصحاب الدخل المحدود من هذه المادة الغذائية.

من جانبها، تشير مرام المحمود، وهي موظفة حكومية في اللاذقية، إلى أنها تفضل زيارة سوق السمك في ساحة ”أوغاريت“ خلال فترة بعد الظهر أو مع بداية المساء، لكونه المكان الأقل سعرا مقارنة بمناطق أخرى مثل الصليبة أو الأزهري.

وتوضح أن باعة السمك في هذه الفترة يسعون إلى بيع ما لديهم بسرعة خوفا من تلف الأسماك، خاصة في ظل غياب الكهرباء اللازمة لتشغيل الثلاجات، ما يدفعهم إلى تخفيض الأسعار.

إلا أن هذه الطريقة لم تعد فعالة كثيرا مع قدوم فصل الشتاء، حيث يلجأ العديد من الباعة إلى تخزين الأسماك في الثلاجات مع مكعبات الثلج مستفيدين من انخفاض درجات الحرارة.

وتؤكد المحمود أنها قد لا تحصل دائما على السعر الذي تريده، لكنه يبقى أقل من أسعار فترتي الصباح والظهيرة، ولا سيما بالنسبة للأنواع الشعبية التي لا تلقى إقبالاً من المطاعم الفخمة، مثل ”الغريبة“ و”السكمري“.

وتعد منطقتا الشيطلية ورأس البسيط في ريف اللاذقية من أبرز مصادر السمك التي تغذي أسواق المدينة، حيث يعمل عدد كبير من سكانها في الصيد البحري.

إلا أن الصيادين هناك يواجهون صعوبات متعددة، أبرزها عدم حصولهم على مخصصاتهم من المازوت المدعوم منذ أكثر من شهر، ما اضطرهم إلى شرائه من السوق السوداء بأسعار مرتفعة، الأمر الذي جعل كثيراً من رحلات الصيد خاسرة، وزاد من التحديات التي تواجه هذه المهنة الحيوية في تأمين مصدر غذائي أساسي للمدينة.

قطع الأشجار الجائر في درعا يهدّد البيئة والمعيشة ويغضب السكان

درعا/ رجاء مختار

تواجه محافظة درعا في جنوب سوريا ظاهرة متفاقمة تتمثّل في قطع الأشجار الجائر، وهي ظاهرة باتت تهدّد البيئة بشكل مباشر، وتقلّص المساحات الخضراء، وتنعكس سلباً على حياة السكان وسبل عيشهم. فما كان يوماً غطاءً أخضر يميّز سهول وجبال حوران، أصبح اليوم مشهداً قاحلاً في كثير من المناطق، حيث تحوّلت الأشجار من رمز للحياة والاستقرار إلى حطب للتدفئة أو سلعة في سوق سوداء مفتوحة.

لطالما اشتهرت درعا بأشجار الزيتون والتين واللوز، إضافة إلى الأحراج الطبيعية التي كانت تحيط بالقرى والبلدات وتوفّر توازناً بيئياً مهماً. غير أن سنوات النزاع وما رافقها من فقر وبطالة وارتفاع حاد في أسعار المحروقات، دفعت شريحة واسعة من السكان إلى الاعتماد على الحطب كمصدر أساسي للتدفئة والطهي، خاصة في فصل الشتاء. ومع غياب البدائل، أصبح قطع الأشجار خياراً قسرياً لدى البعض، بينما تحوّل لدى آخرين إلى تجارة مربحة لا تخلو من الاستغلال.

يقول أبو صالح، وهو مزارع خمسيني من ريف درعا الشمالي، إن قرار قطع أشجار الزيتون في أرضه لم يكن سهلاً. يروي قصته قائلاً: «هذه الأشجار زرعها والدي قبل عشرات السنين، وكانت مصدر رزقنا الوحيد. لكن في السنوات الأخيرة، لم نعد قادرين على تحمل تكاليف السماد أو الري، ولا حتى تأمين الوقود للتدفئة. اضطررت إلى قطع عدد كبير منها وبيعها كحطب كي أؤمّن احتياجات عائلتي». ويضيف بحسرة: «كل شجرة قطعتها شعرت وكأنني أقطع جزءاً من ذاكرتي».

ولا تقتصر آثار هذه الظاهرة على المزارعين وحدهم، بل تطال المجتمع ككل. أم فجر، وهي ربة منزل من ريف درعا الغربي، تتحدث عن تغيّر واضح في بيئة قريتها. تقول: «كنا نعيش وسط الخضرة، وكان الهواء ألطف في الصيف، أما اليوم فقد اختفت الأشجار من محيط البيوت، وأصبح الغبار يملأ المكان، والحرارة أشد قسوة». وتؤكد أن الأطفال باتوا يعانون من أمراض تنفسية أكثر من السابق، نتيجة تقلّص الغطاء النباتي وزيادة التصحّر.

ويشير متابعون للشأن البيئي إلى أن قطع الأشجار الجائر لا يقتصر على الاستخدام الفردي، بل تعدّاه إلى نشاط منظم تقوم به مجموعات تقوم بقطع كميات كبيرة من الأشجار ونقلها بشاحنات إلى أسواق بيع الحطب داخل المحافظة وخارجها. حسين، شاب من بلدة ميزيريب، يقول إنه شاهد بنفسه عمليات قطع واسعة في إحدى المناطق الحرجية القريبة. يوضح: «ما يجري ليس مجرد تحطيب لتدفئة البيوت، بل تجارة حقيقية. أشخاص يقطعون عشرات الأشجار في ليلة واحدة، ولا أحد يجرؤ على إيقافهم». هذا الاستنزاف المتواصل للغابات والأشجار المثمرة يخلّف آثاراً بيئية خطيرة، أبرزها تآكل التربة، وزيادة احتمالية السيول، وتراجع التنوع الحيوي. كما يؤثر بشكل مباشر على الإنتاج الزراعي، إذ تفقد الأراضي الزراعية دور الأشجار في حمايتها من الرياح والجفاف. ويؤكد مختصون أن تعويض شجرة معمّرة واحدة قد يحتاج إلى عشرات السنين، ما يجعل الخسارة طويلة الأمد وغير قابلة للإصلاح السريع.

وعلى الرغم من خطورة الوضع، تبدو الجهود الرسمية والمجتمعية محدودة، في ظل ضعف الإمكانيات وقلة الموارد. فعمليات التشجير إن وُجدت، تبقى رمزية مقارنة بحجم الدمار الحاصل. كما أن القوانين التي تجرّم قطع الأشجار لا تُطبّق بصرامة، إما بسبب ضعف الرقابة أو خوف الأهالي من الصدام مع المتنفذين. هذا الواقع يخلق شعوراً عاماً بالإحباط، ويجعل كثيرين يعتقدون أن حماية البيئة ترف لا يمكن التفكير به في زمن الأزمات.

مع ذلك، لا يخلو المشهد من محاولات فردية تبعث على الأمل. فقد ظهرت مبادرات شبابية تطوعية في بعض القرى تهدف إلى توعية السكان بأهمية الحفاظ على الأشجار، وتشجيع زراعة الشتول أمام المنازل وفي الأراضي المهملة. كما يدعو ناشطون إلى دعم مشاريع بديلة للطاقة، مثل الألواح الشمسية أو المواقد الموفّرة، لتقليل الاعتماد على الحطب والتخفيف من الضغط على الغطاء الأخضر.

وتعكس ظاهرة قطع الأشجار الجائر في درعا صورة مكثّفة عن حجم المعاناة التي يعيشها السكان، حيث تتقاطع الحاجة الاقتصادية مع الإهمال البيئي لتنتج أزمة جديدة تضاف إلى سلسلة الأزمات القائمة. وبين فأس يرفع بدافع الحاجة، وآخر يرفع بدافع الربح، يبقى الغطاء الأخضر الخاسر الأكبر. إن إنقاذ ما تبقّى من أشجار درعا يتطلّب جهداً جماعياً، وإدراكاً بأن حماية البيئة ليست قضية مؤجلة، بل شرط أساسي لبقاء الإنسان نفسه في هذه الأرض.

الطاقة الشمسية والتخزين المنزلي يخففان أعباء الكهرباء في اللاذقية

يشهد الاعتماد على الطاقة الشمسية المدمجة مع أنظمة التخزين المنزلي بالبطاريات اهتماماً متزايداً في اللاذقية وريفها، في ظل ارتفاع تكاليف الكهرباء وتذبذب التغطية بين فصول السنة، ويتيح الدمج بين الألواح الشمسية والبطارية المنزلية استخدام الطاقة في التوقيت الأنسب اقتصادياً، بما يحقق وفورات ملموسة ويمنح الأسر قدرة أكبر على ضبط استهلاكها.

خلال فصل الصيف، يمكن استثمار فائض الإنتاج الشمسي الناتج عن ساعات الإشعاع الطويلة لتقليل سحب الكهرباء من الشبكة في المساء، إذ يعمل النظام على توجيه الطاقة الزائدة تلقائياً لشحن البطارية بعد تغطية الأحمال المنزلية النهارية ومع غروب الشمس، تُفرغ البطارية طاقتها لتغذية الاستهلاك المسائي والليلي، ما يؤدي إلى تقليص شراء الكهرباء من الشبكة في الأوقات الأعلى كلفة.

أما في فصل الشتاء، حيث تطول ساعات الظلام ويرتفع الاستهلاك المنزلي للتدفئة والإنارة، فتتحول البطارية إلى أداة فعالة للاستفادة من التعرفة الليلية المنخفضة عبر الشحن خلال هذه الفترات وتفريغ الطاقة في ساعات الذروة النهارية أو المسائية مرتفعة الكلفة، ما يسهم في جعل الفواتير أكثر استقراراً عبر المواسم.

ويشجع تزايد ارتفاع التعرفة الكهربائية الأسر على تبني حلول تعزز الاعتماد على الذات وتتحكم بتوقيت الاستهلاك، ويساعد الجمع بين النظام الشمسي والتخزين المنزلي على تحويل الإنتاج غير المتزامن مع الحاجة الفعلية إلى طاقة متاحة عند الطلب، بحيث يتم استهلاك الكيلوواط في اللحظة الأكثر توفيراً بدلاً من شرائه بسعر مرتفع من الشبكة.

وفي الأيام المشمسة، ينتج النظام الشمسي طاقة تتجاوز حمل المنزل خلال ساعات النهار، ويُستفاد من هذا الفائض لشحن البطارية أولاً ثم لتغذية الأحمال المتبقية، ومع حلول المساء تغطي البطارية الاستهلاك الأساسي، ما يقلل الاعتماد على الشبكة، وفي الشتاء، مع اختلاف بنية التعرفة المبنية على الوقت، تزداد أهمية إدارة الشحن والتفريغ بما يتناسب مع ساعات الذروة المتغيرة بين الفصول.

ويؤدي هذا النموذج إلى خفض الاعتماد على الشبكة خلال الفترات المكلفة، ويوفر حماية نسبية من تغيّر الأسعار عبر نقل الاستهلاك إلى فترات أرخص، كما تتحسن قدرة الأسرة على التنبؤ بقيمة فواتيرها الشهرية، وتقل رسوم الطلب في بعض أنظمة التعرفة، إضافة إلى إمكانية الاستفادة من بيع الفائض أو الحصول على حسومات زمن الذروة حيثما توفرت، كذلك، يحد وجود البطارية من تأثير الانقطاعات القصيرة عبر دعم الأحمال الأساسية، ما يقلل خسائر غير مباشرة مثل تعطل العمل من المنزل أو تلف المواد الغذائية.

وتتأثر قيمة التوفير بعدة عوامل، أبرزها قدرة الألواح الشمسية، إذ كلما زاد إنتاج منتصف النهار ارتفعت فرص الشحن المجاني وتقليص الشراء لاحقاً من الشبكة، كما تلعب سعة البطارية دوراً محورياً، حيث ترفع السعة الكافية لتغطية فترات المساء والذروة من دون فائض معطّل العائد الاقتصادي، مع ضرورة مراعاة دورة الشحن اليومية المثلى.

ويُعد هيكل التعرفة المحلية عاملاً حاسماً، إذ يشكل الفارق بين سعر الذروة والسعر خارج الذروة المحرك الرئيسي للعائد، إلى جانب الرسوم الثابتة ورسوم الطلب إن وُجدت، كما أن اختلاف ساعات الذروة بين الصيف والشتاء يستلزم ضبط جداول الشحن والتفريغ موسمياً.

وتؤثر كفاءة النظام الكلية بشكل مباشر على النتائج، إذ قد تبلغ خسائر التحويل والشحن والتفريغ ما بين ١٠ و١٥ بالمئة أو أكثر، ويمكن تعويض ذلك عبر تحسين الإعدادات وتقليل التحويلات غير الضرورية، كما تسهم جودة التركيب والبرمجة، وضبط حدود الشحن، وتحديثات البرمجيات، والمراقبة الدورية في الحفاظ على الأداء وإطالة عمر المكونات.

وفي سياق أوسع، تُعد الطاقة المستدامة حجر الزاوية في بناء مستقبل مزدهر وصديق للبيئة، مع سعي المجتمعات إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري والتحول نحو مصادر نظيفة ومتجددة، ويشمل هذا التحول مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية، حيث تتوسع فرص العمل المرتبطة بالألواح الشمسية مع توجه الاقتصادات نحو طاقة أنظف وأكثر استدامة.

وبالتوازي مع ذلك، تشهد اللاذقية نشاطاً في مجالات اقتصادية وتجارية أخرى، إذ تُعد مبيعات المستودعات فرصة للمتسوقين الباحثين عن قيمة استثنائية، حيث تتيح هذه الفعاليات الحصول على منتجات عالية الجودة بأسعار مخفضة بشكل كبير، كما تمثل مبيعات المخزون فرصة للمستهلكين لشراء منتجات عالية الجودة بأسعار أقل، وغالباً ما تنشأ هذه المبيعات عند سعي الشركات إلى تفريغ المخزون الزائد أو الفائض أو تصفية البضائع.

ويخلص متابعون إلى أن الجمع بين الألواح الشمسية وبطارية منزلية يشكل خياراً عملياً لمواءمة الإنتاج مع أنماط الاستهلاك وأسعار الكهرباء في اللاذقية وريفها عبر مختلف الفصول، إذ ترتبط الفاعلية المالية بفروق التعرفة وحجم النظام وكفاءته التشغيلية، ومع الإعداد المناسب يمكن الوصول إلى فواتير أكثر استقراراً وتقليل ملموس للاعتماد على الشبكة.

أزمة صامتة.. اجتياح الحمى القلاعية لقطعان الماشية في حمص وحماة

تشهد محافظتا حمص وحماة في الآونة الأخيرة حالة من القلق المتصاعد في الأوساط الريفية مع انتشار مرض الحمى القلاعية بين قطعان الماشية، في مشهد يعيد إلى الواجهة هشاشة قطاع الثروة الحيوانية وقدرته المحدودة على الصمود أمام الأوبئة. هذا المرض، المعروف بسرعة انتشاره وتأثيره القاسي على الأبقار والأغنام والماعز، لم يقتصر ضرره على الحيوانات وحدها، بل امتد ليصيب حياة آلاف الأسر التي تعتمد بشكل مباشر على تربية الماشية كمصدر رزق أساسي.

في ريف حمص الشرقي، بدأت القصة عندما لاحظ المربون أعراضاً غير مألوفة على مواشيهم، ارتفاع في درجات الحرارة، فقدان للشهية، تقرحات في الفم وعلى الأطلاف، وسيلان لعاب كثيف، كلها إشارات دفعت الخوف إلى قلوب المزارعين. "أبو ناصر"، وهو مربي خمسيني من إحدى القرى، يروي أن أول بقرة أصيبت في قطيعه كانت تتألم بشكل واضح وتعجز عن الوقوف، ثم خلال أيام قليلة انتقلت الأعراض إلى باقي القطيع. يقول بحسرة إن الحيوانات لم تعد قادرة على الحركة، وإن صوت أنينها كان كافياً ليشعر بالعجز الكامل أمام ما يحدث.

في حماة، تكررت المشاهد نفسها. "ليلى"، وهي أرملة تعيل أسرتها من تربية الأغنام، تحدثت عن خسارتها لعدد من الرؤوس الصغيرة خلال فترة قصيرة. كانت الأغنام المصابة ترفض الطعام وتستلقي لساعات طويلة، وهو ضعف المناعة لدى الصغار، لم تصمد طويلاً. بالنسبة لها، لم تكن الخسارة مادية فقط، بل معنوية أيضاً، إذ رأت في نفوق ماشيتها تهديداً مباشراً لاستقرار أسرتها ومستقبل أبنائها.

الحمى القلاعية، وإن كانت لا تشكل خطراً مباشراً على الإنسان في معظم الحالات، إلا أن آثارها الاقتصادية والاجتماعية قاسية. انخفاض إنتاج الحليب، تراجع الوزن، النفوق بين الحيوانات الصغيرة، وتكاليف العلاج والعزل، كلها عوامل تتراكم لتشكل عبئاً ثقيلاً على المربين. ومع انتشار المرض بين القرى المتجاورة، بات الخوف من انتقال العدوى أكبر من قدرة الأفراد على السيطرة عليه، خاصة في ظل حركة تنقل الماشية بين المناطق والأسواق.

"محمود"، وهو طبيب بيطري يعمل بشكل مستقل بين ريف حمص وحماة، يصف الوضع بالمقلق. يقول إن كثيراً من المربين يكتشفون المرض بعد فوات الأوان، إما بسبب نقص الوعي أو بسبب تأخر الإبلاغ خوفاً من القيود المفروضة على حركة الحيوانات.

ويضيف أن سرعة انتشار المرض تجعل من العزل المبكر والتحصين أمراً حاسماً، لكن الإمكانيات المتاحة لا تكفي دائماً لتغطية جميع القطعان في الوقت المناسب.

في الأسواق، انعكست الأزمة بشكل مباشر. بعض التجار امتنعوا عن شراء الماشية خوفاً من الخسائر، فيما شهدت أسعار بعض المنتجات الحيوانية تقلبات واضحة. هذا التراجع في الحركة التجارية زاد من الضغوط على المربين، الذين وجدوا أنفسهم محاصرين بين مرض يفتك بحيواناتهم وسوق مترددة لا يوفر لهم متنفساً اقتصادياً.

وسط هذه الظروف، برزت قصص تضامن محدودة بين المزارعين، حيث حاول بعضهم مساعدة جيرانه عبر تبادل الخبرات أو المشاركة في تكاليف العلاج والتعقيم. إلا أن هذه المبادرات، على أهميتها، تبقى غير كافية أمام حجم الأزمة. فالمشكلة تتجاوز قدرة الأفراد، وتتطلب استجابة منظمة تعتمد على الوقاية، والتوعية، والدعم البيطري المستمر.

القلق الأكبر لدى سكان الريف هو أن تتحول هذه الموجة إلى أزمة طويلة الأمد، خاصة إذا لم يتم احتواء المرض بشكل كامل. فالثروة الحيوانية في حمص وحماة تمثل ركيزة أساسية للأمن الغذائي المحلي، وأي تراجع فيها ينعكس مباشرة على توفر الغذاء وأسعاره، وعلى استقرار المجتمعات الريفية التي أنهكتها أصلاً سنوات من الضغوط الاقتصادية.

ويكشف اجتياح الحمى القلاعية لقطعان الماشية في حمص وحماة عن معركة غير مرئية تدور بعيداً عن العناوين الصاخبة، لكنها لا تقل خطورة في آثارها. إنها معركة يخوضها مربون بسطاء دفاعاً عن مصدر عيشهم، في مواجهة مرض سريع الانتشار وإمكانات محدودة، على أمل أن تتضافر الجهود لكسر دائرة الخسارة قبل أن تتسع أكثر وتترك آثاراً يصعب ترميمها.

الجفاف يعيد رسم الخريطة الزراعية في الساحل السوري ويهدد المحاصيل الاستراتيجية

اللاذقية/ سلاف العلي

تشهد محافظتا طرطوس واللاذقية وأريافهما تراجعاً حاداً في النشاط الزراعي نتيجة قلة الأمطار المسجلة منذ بداية الموسم الزراعي الحالي، إلى جانب انعدام مصادر الري في مساحات واسعة من الأراضي، ما تسبب بخسائر كبيرة للمزارعين وأعاد طرح تساؤلات جدية حول مستقبل الزراعة في الساحل السوري.

ورغم هذه الظروف القاسية، يجد كثير من المزارعين أنفسهم مضطرين إلى زراعة أراضيهم وعدم تركها مهجورة، ولو بخيارات محدودة ومحفوفة بالمخاطر.

ومع تفاقم أزمة الجفاف، اتجه عدد متزايد من الفلاحين إلى البحث عن مواسم بديلة أقل استهلاكا للمياه، إلا أن هذا التحول لا يعد قراراً سهلاً، نظرا لعدة عوامل، أبرزها طبيعة التربة في الأراضي الزراعية المملوكة للسكان، والتي لا تتلاءم جميعها مع محاصيل بديلة، إضافة إلى نقص الخبرة والدعم الفني، وغياب أي برامج إرشادية تساعد على هذا الانتقال.

وأدى سوء موسم القمح والشعير خلال العام الماضي، وما رافقه من خسائر كبيرة، إلى ارتفاع ملحوظ في أسعارهما، إلا أن قلة الكميات المطروحة منذ بداية موسم الزراعة الحالي ساهمت في مضاعفة الأسعار بشكل غير مسبوق، ما انعكس مباشرة على تكاليف الإنتاج، وأثار مخاوف من ارتفاع أسعار العديد من المواد الغذائية مع نهاية الموسم.

وتعد هذه المرة الأولى منذ عقود التي يتجاوز فيها سعر الشعير سعر القمح بنحو الضعف تقريباً، في مؤشر يعكس حجم الخلل في ميزان الإنتاج الزراعي.

ورغم ارتفاع الأسعار، فإن الإقبال على زراعة القمح والشعير هذا العام لا يزال دون معدلاته الطبيعية، بسبب المخاوف المتزايدة لدى المزارعين من قلة الأمطار والانخفاض الكبير في مستويات التخزين المائي.

وتشير التقديرات الميدانية إلى أن احتمالات الخسارة باتت مرتفعة حتى بالنسبة للمزارعين الذين يمتلكون آباراً ارتوازية، في ظل الارتفاع الكبير في تكاليف الري، سواء من حيث الوقود أو الصيانة أو أجور التشغيل.

وفي هذا السياق، لجأ عدد كبير من المزارعين في الريف الساحلي إلى زراعة الكمون بدلاً من القمح والشعير، مستفيدين من نجاح هذه الزراعة في بعض القرى الساحلية.

ويأتي هذا التحول بعد تجارب سابقة أثبتت، بحسب المزارعين، أن زراعة القمح تنتهي غالباً بتسويق ضعيف وأسعار لا توفر هامش ربح يكفي لتغطية نفقات المعيشة على مدار عام كامل.

ومع استمرار قلة الأمطار وانعدام مصادر الري، وغياب أي مؤشرات على إطلاق مشاريع تنموية لتطوير القطاع الزراعي، يحذر مزارعون من أن استمرار هذا الواقع قد يدفع أعدادا كبيرة إلى هجر العمل الزراعي نهائياً، تفادياً لمزيد من الخسائر وانعدام الجدوى الاقتصادية.

وفي إطار البحث عن بدائل أقل تأثراً بالجفاف، تبرز زراعة العدس كأحد الخيارات المطروحة ضمن الخطة الزراعية في عدد من مناطق الساحل.

ويعتبر العدس محصولاً أنسب للمزارعين في المواسم الجافة، نظراً لحاجته إلى عدد أقل من الريات مقارنة بالقمح، وقدرته الأعلى على تحمل الظروف المناخية القاسية، ما يدفع العديد من المزارعين إلى اعتماده تفادياً للخسائر المحتملة أو ضعف الأرباح في حال لم يكن موسم القمح والشعير خاسراً بالكامل.

وبحسب تقارير صادرة عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو)، فقد انخفض إنتاج القمح في سوريا خلال بعض السنوات إلى ما يعادل نحو ٧ في المئة فقط من حجم الاحتياج المحلي.

ومع انهيار الإنتاج المحلي، اضطرت مناطق الساحل إلى الاستيراد لتأمين حاجتها من القمح، في وقت ساهمت فيه سنوات الحرب بنزوح آلاف الفلاحين من مناطق الإنتاج الرئيسية، مثل الحسكة ودير الزور، ما أدى إلى تراجع اليد العاملة الزراعية الجفاف السابقة التي شهدتها مناطق الساحل، والتي دفعت حينها الكثير من السكان إلى ترك الزراعة والتوجه للعمل في قطاعات أخرى، مثل المصانع وورش البناء.

ويؤكد مختصون أن مناطق الساحل تحتاج إلى حلول جذرية ومشاريع حقيقية ومستدامة لري المزروعات، تبدأ بالبحث الجدي عن مصادر للمياه وتطوير البنية التحتية المائية، لضمان استمرار النشاط الزراعي.

وأدى الجفاف إلى إتلاف مساحات واسعة من الأراضي، ولا سيما في المحافظات الرئيسية المنتجة للغذاء، مثل الحسكة وحلب وحمص.

ورغم هذه الظروف الصعبة، شجعت الحكومة المزارعين على بيع ما تبقى من محاصيلهم بسعر ٤٥٠ دولاراً للطن الواحد، وهو أعلى بنحو ٢٠٠ دولار من سعر السوق، في محاولة لدعم الإنتاج المحلي وتحفيزه.

غير أن المخاوف تتزايد من أن استمرار الجفاف هذا الموسم، في ظل غياب بدائل حقيقية لتعويض نقص الأمطار، سيدفع أعداداً كبيرة من المزارعين إلى التخلي عن زراعة القمح والشعير، ما قد يحول سوريا خلال العام المقبل إلى دولة مستوردة للقمح بشكل شبه كامل، وهو ما سيكلف الخزينة العامة مبالغ طائلة، ويزيد من الضغوط الاقتصادية والمعيشية على المواطنين.

درعا بين ظلام التقنين وعبء الفاتورة: أزمة كهرباء تتصاعد بلا حلول واضحة

درعا/ رجاء مختار

في ريف درعا الشرقي، وتحديداً في بلدة الغارية الغربية، وقف أبو طلال المصري، المزارع الستيني، يتفحّص فاتورة الكهرباء الجديدة التي وصلت مع بداية تشرين الثاني ٢٠٢٥، وهو يردد بمرارة أن ما يدفعه لقاء كهرباء لا تأتي إلا لساعات قليلة أصبح يفوق ما يحقّقه من محصول موسمي متواضع. لم يكن الرجل يعاني وحده، فالمحافظة بأكملها شهدت موجة امتعاض واسعة امتدت من درعا البلد إلى طفس والصنمين، بعد أن فوجئ السكان بارتفاع كبير في أسعار الكهرباء، في وقت لم يطرأ أي تحسّن ملموس على ساعات التغذية ولا على جودة الخدمة.

وعلى منصات التواصل المحلية باتت شكاوى الأهالي مادة يومية، حيث كتب أحدهم أن الفاتورة الجديدة تلتهم نصف راتبه الشهري، بينما علق آخر بأن التقنين الطويل يجعل من دفع هذه المبالغ "عبثاً دون مقابل". ويكاد يجمع معظم سكان المحافظة على أن القرار الأخير جاء في توقيت صعب، وسط تدهور القدرة الشرائية، وارتفاع أسعار المحروقات والمواد الأساسية، وتفاقم الأعباء المعيشية على الأسر التي باتت تعتمد في جزء كبير من يومها على حلول بديلة كمولدات الأمبير والطاقة الشمسية مرتفعة التكلفة.

وفي درعا البلد تحدّث معلم في مدرسة ابتدائية عن فواتير وصلت إلى أكثر من ١٢٠ ألف ليرة، بينما راتبه لا يتجاوز مليون، مؤكداً أنه بات عاجزاً عن التوفيق بين احتياجات أسرته ودفع الفاتورة. وفي إنخل قالت سيدة أربعينية إنها ألغت استخدام الغسالة والسخان الكهربائي تماماً، خوفاً من تضاعف التكلفة، بينما في بلدة داعل أوضحت أم عمار أن الكهرباء تأتي ساعة أو ساعتين يومياً، وغالباً بتيار ضعيف لا يكفي لتشغيل البراد أو شحن البطارية المنزلية.

وحتى أصحاب الورش الصغيرة في الصنمين عبّروا عن مخاوفهم من الخروج من السوق نهائياً، إذ قال الحداد قاسم المحاميد إن كلفة الكهرباء أصبحت أعلى من كلفة المواد الأولية، وإن رفع التعرفة سيقود حتماً إلى تقليص الإنتاج وربما إغلاق الورش نهائياً، ما يعني زيادة البطالة وتراجع النشاط الاقتصادي في المنطقة.

ورغم هذا الاستياء الشعبي، تحدث مسؤولون في الحكومة الانتقالية عن أن رفع التعرفة جزء من خطة "إصلاح القطاع الكهربائي"، وأن الإيرادات المتوقعة ستُخصّص لتحسين محطات التوليد المتهالكة، وتأهيل شبكات النقل التي تعرضت لأضرار كبيرة خلال السنوات الماضية، إضافة إلى تمويل مشاريع العدادات الذكية التي ستُعمّم تدريجياً.

وقال مسؤول إعلامي في وزارة الطاقة إن المؤسسات الحكومية التي تستحوذ على نسبة كبيرة من الاستهلاك ستدفع الآن وفق التعرفة الجديدة من ميزانيتها الخاصة، بهدف توجيه الدعم نحو الأسر، بينما أكد وزير الطاقة عبر منشور على منصة "إكس" أن هذه الخطوة أساسية في مسار إصلاح القطاع الكهربائي وزيادة كفاءته، وأن مراحل جديدة ستتبع تشمل مشاريع لرفع القدرة الإنتاجية وتقليل الهدر الفني والتجاري.

أما وزير الاقتصاد فأكد أن تعديل التعرفة "تصحيح لسياسات قديمة"، وأن الحكومة تعمل على خطة لرفع رواتب القطاع العام تدريجياً، إلى جانب تشجيع القطاع الخاص على تعديل الأجور، بهدف مساعدة الأسر على التكيّف مع الأسعار الجديدة.

وتشير البيانات المعلنة إلى أن التعرفة الجديدة باتت تبدأ من ٦٠٠ ليرة للكيلوواط ضمن الشريحة الأولى حتى ٣٠٠ ك.و.س، وترتفع إلى ١٤٠٠ ليرة للشريحة الثانية، بينما تسدد المؤسسات الحكومية ١٧٠٠ ليرة، وتدفع المعامل والمنشآت الصناعية ١٨٠٠ ليرة للكيلوواط.

ورغم بقاء دعم نسبي للشريحة الأولى، إلا أن المقارنة مع الأسعار القديمة تظهر أن الكهرباء تضاعفت أكثر من ستين مرة قياساً بسنوات ما قبل الحرب، فيما بقيت رواتب الموظفين شبه ثابتة، ما جعل الفاتورة أكبر من قدرة الأسر على الاحتمال.

ومع استمرار التقنين الطويل في معظم مناطق درعا، بدا لكثيرين أن الزيادة لا تستند إلى تحسين الخدمة بل إلى سد العجز المالي، إذ إن الإنتاج الفعلي للكهرباء في البلاد لا يتجاوز ٢٢٠٠ ميغاواط من أصل حاجة تقدّر بنحو ٧٠٠٠ ميغاواط، بسبب نقص الوقود والغاز وعدم قدرة المحطات على العمل بكامل طاقتها.

وتحتاج شبكات التوزيع في درعا إلى إعادة تأهيل شاملة، إذ تعاني من أعطال متكررة وانخفاض في الجهد الكهربائي، ما يجعل الاستفادة الفعلية من ساعات التشغيل أقل بكثير مما هو معلن.

ويرى الخبراء أن رفع التعرفة سيؤدي تلقائياً إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، لأن الكهرباء عنصر أساسي في حلقات الإنتاج كافة، بدءاً من ضخ مياه الري للمزارعين، مروراً بالورش الصناعية الصغيرة، وصولاً إلى المحال التجارية والخدمات العامة.

ويقول الاقتصادي رامي القداح إن تأثير الزيادة سيكون ملموساً خلال أشهر قليلة، وسيظهر في أسعار الخضار والمنتجات الزراعية في درعا التي تعتمد أساساً على المضخات الكهربائية، فضلاً عن ارتفاع تكاليف تشغيل الأفران ومحال الصناعات الغذائية.

ويضيف أن مخاوف الناس مبررة لأن الزيادة لم تترافق مع تحسّن في الخدمة، ولا تزال ساعات التغذية محدودة جداً، كما لا توجد شفافية كافية في بيانات الإنتاج والتوزيع وحجم الدعم الحقيقي.

ويعتبر الباحث خالد المسالمة أن المشكلة الأساسية ليست في رفع السعر نفسه، بل في غياب الربط بين التعرفة الجديدة وجودة الخدمة، فـ"عدالة الفاتورة" لا يمكن فصلها عن "عدالة التغذية".

ويؤكد أن الإصلاح الحقيقي يتطلب خطة واضحة تشمل تحسين الخدمة تدريجياً، وخفض الفاقد الفني والتجاري، وتسهيل الاستثمار في الطاقة المتجددة للأفراد والمنشآت. ويرى أن تشجيع تركيب منظومات الطاقة الشمسية قد يكون حلاً جزئياً، لكنه غير متاح للكثير من الأسر ذات الدخل المحدود بسبب كلفته العالية، ما يجعلها محاصرة بين فاتورة حكومية مرتفعة، ومولدات خاصة "أمبيرات" بأسعار لا يستطيع معظم السكان تحملها.

وبين هذه التحديات المتشابكة، يقف أهالي درعا أمام واقع معقّد لا يمنحهم خيارات كثيرة. فالكهرباء التي تُعدّ خدمة أساسية باتت عبئاً يومياً، والفاتورة التي يفترض أن تُسدد لقاء خدمة مستمرة أصبحت عبئاً إضافياً في ظل انقطاع طويل لا يسمح بالاستفادة منها.

ومع ذلك يستمر الحديث الرسمي عن إصلاحات ووعود مستقبلية، بينما ينتظر السكان أي تحسين يخفف من ثقل العتمة التي تسيطر على لياليهم، ويمنحهم شعوراً بأنهم يدفعون مقابل خدمة حقيقية لا مجرد فاتورة تتزايد شهراً بعد آخر.